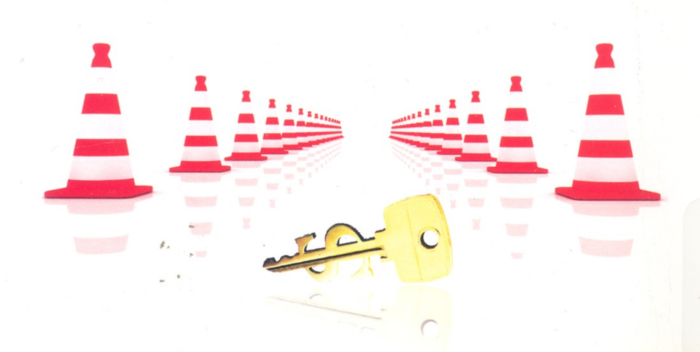



# أمن الاستثمار

## رؤية علمية منهجية شاملة للمنظومة الأمنية لحماية الدولة، ومشاريع الاستثمار، والمستثمرين من الجريمة والإرهاب في عصر العولمة



إعداد
أ . د . محسن أحمد الخضيري

القاهرة
٢٠٠٩

إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

# أمن الاستثمار

رؤية علمية منهجية شاملة للمنظومة الأمنية

# أمن الإستثمار

## رؤية علمية منهجية شاملة للمنظومة الأمنية
## لحماية الدولة، ومشاريع الاستثمار والمستثمرين من الجريمة
## والإرهاب في عصر العولمة

إعداد

أ. د. محسن أحمد الخضيري

القاهرة

٢٠٠٩

# بطاقة فهرسة


فهرسة أثناء النشر أعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

الخضيري ، محسن أحمد .
أمن الاستثمار : رؤية علميه منهجيه شامله للمنظومه الأمنيه لحماية الدوله ومشاريع الاستثمار .
محسن أحمد الخضيري .
القاهرة : مكتبة إيتراك ، ٢٠٠٩ .
ص ؛ سم
تدمك : ٣ ١٥٢ ٣٨٣ ٩٧٧
١ ــ الاستثمار ــ تأمين .
أ ــ العنوان .

٣٦٨,٨٥٣

---------------

**اسم الكتاب** : أمن الاستثمار : رؤية علميه منهجيه شامله للمنظومه الأمنيه لحماية الدوله ومشاريع الاستثمار .

**اسم المؤلف** :محسن أحمد الخضيري .

**رقم الطبعة** : الأولى .

**السنة** : ٢٠٠٩

**رقم الإيداع** : ٢٠٠٨ / ٢٣٩٠٠

**الترقيم الدولي** : I.S.B.N. 977- 383 - 152 - 3

**اسم الناشر** : إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع .

**العنوان** : ١٢ ش حسين كامل سليم – ألماظة مصر الجديدة .

**المحافظة** : القاهرة .

**التليفون** : ٢٤١٧٢٧٤٩

**اسم المطبعة** : الدار الهندسية .

**العنوان** : ٤ ش فتحي سلامة بجوار مسجد السلام –الوراق .

## المقدمة:

يعد توفير الأمن الإقتصادى أعلى درجات الأمن لإي دولة أو مشروع، أو رجل اعمال، وهو ما يتعين الوصول اليه، بصفة عامه، ويعد تحقيق أمن الاستثمار أهم أنواع الأمن الإقتصادى بصفة خاصة، واكثرها ارتقاءا بصفة اخص، وهو أمن متعدد الجوانب، عميق الجذور، ممتد الابعاد، ذو اطار واسع، وتصور شامل لكافة القضايا والعناصر الامنية، وفى الوقت ذاته نشاط متكامل مع كل العوامل الامنية وغير الامنية الحاكمة والمتحكمة فى عمليات:

- الادخار والتكوين الرأسمالى .
- الاستثمار والتراكم الرأسمالى .
- صناعة الفرص الإقتصادية وايجاد، وتنمية القيمة المضافة .
- تأسيس واقامة المشروعات والشركات .
- ايجاد الوظائف وفرص العمل .
- زيادة الإنتاج وتنويع المنتجات وزيادة الاشباعات .
- تحسين مستوى المعيشة وتنمية جودة الحياة .

إن هذا كله يكاد يتوقف على أمن الاستثمار الذى يوفر مجالات الجذب الاستثمارى للاستثمارات العالمية، ويؤمن ويوطن الاستثمارات المحلية .

ومن ثم فإن ارتباط أمن الاستثمار ليس فقط بأمن الحاضر، ولكن أيضًا بالأمن الواجب تحقيقه والمتعين الوصول اليه أيضًا فى المستقبل، وهو أمن يعمل فى نطاق منظومة شاملة، ذات طبيعة تفاعلية استهدافية فائقة التأثير، وكثيفة الاثر، وهى فى شمولها لا تترك عنصر من العناصر إلا وتضمه اليها، وهى فى تأثيرها لا تترك جانب من الجوانب إلا واثرت عليه، سواء بشكل

مباشر أو بشكل غير مباشر، ويشمل الأمن الإقتصادى بصفة عامة، وأمن الاستثمار بصفة خاصة، معالجة كافة مكأمن الخطر، والتعامل مع كل عناصر التهديد، والتى افرزتها قوى الصراع المحلى والدولى، سواء باجمالياتها العامه، أو بعناصرها ومكوناتها الجزئية الخاصة، وما يتطلبه ذلك من: رصد، وتتبع، وتحليل، ودراسة كافة المتغيرات والمستجدات الحياتية، سواء الامنيه أوالاستثمارية، وتحديد المصادر التى تنتج مخاطر وتهديدات معتادة ومألوفة، وسبق التعامل معها، وتحديد ما تفرزه أوضاع ومستجدات الصراعات الدولية والمحلية من اخطار جديدة غير معروفة، ولم يسبق التعامل معها من قبل، وسواء بشكل صريح علنى أو بشكل كأمن خفى، أو سواء كان هذا الخطر الداهم أو الكأمن على مستوى كل من:

- الدولة المضيفة للاستثمارات فى قطاعاتها الإقتصادية المختلفة .
- المشروع الاستثمارى القائم أو المزمع انشاؤه، والجارى توسعته وإضافة خطوط إنتاج جديدة اليه .
- المستثمر الفرد أو المستثمر الجماعى أو مجموع المستثمرين .

لقد فرض أمن الاستثمار ذاته كموضوع على موائد البحث، ومنتديات الحوار، وقاعات الندوات والمؤتمرات الدولية المتخصصة والعامه على حد سواء، واصبح قاسم مشترك فى مفاوضات الدول، والحكومات، والمشروعات، بل ورجال الأعمال والمستثمرين ولما كانت العولمه الاجتياحية بتيارها المتصاعد والمتسارع تجعل من رؤوس الأموال أداه فعلها الرئيسية، فإن مخاطر هذه العولمة فى صراعها الحضارى والاقتصادى، تجعل مراكز المال وأسواقه تتنافس على جذب مزيد من الأموال الدولية، وتعمل فى الوقت ذاته

على الاحتفاظ برؤوس الأموال المحلية[1] وعدم السماح لإي منها بالخروج من الوطن، سواء نتيجة اغراء جاذب، أو نتيجة لخطر دافع أو فساد محيق

إن رأس المال قوة وقوة رأس المال لا تستمد من ذاته، ولكنها تستمد من ما يمكن أن يفعله، ويقوم به، ويستثمر فيه ومن ثم فإن أمن الاستثمار يرتبط بتوفير أمن الفرص الاستثمارية وهو ما يرتبط بدوره برؤوس الأموال والمخاطر التى تتعرض لها، سواء فى شكلها النقدى الحاضر، أو فى شكلها العينى المستثمر فيه، أي فى شكلها كودائع نقدية مصرفية، أو فى شكلها كاسهم وسندات مستثمرة فى مشروعات، ومدى تماسكها وتمسكها بعدم الرحيل عن الدولة أو استعدادها للانتقال لدولة اخرى، أو هروبها من الدولة إلى أي مكان آخر درءا لخطر وتفاديا لخسارة، ومن ثم فقدها وضياعها وخسارتها لما تمثله من:

١- تفكك وإنهيار استثمارات قائمة بالفعل ذات عائد، وذات مردود اقتصادى واجتماعى كبير، خاصة عندما تتعرض لحادث ارهابى، أو تقع فى اطار حرب احتكارية غير عادلة، قائمة على الازاحة والاحلال محل، ومن ثم تتعرض الاستثمارات إلى مخاطر:

- التخريب المتعمد من جانب المنافسين

(١) اذا حدث اى خلل فى منظومة الأمن فى اى دولة من الدول، فانها تصبح طاردة للاستثمارات، حيث تنتشر الجريمة الفردية والمنظمة، وحيث ينمو الارهاب، ويخاف رجال الاعمال، ويؤدى ذلك إلى هروب رؤوس الأموال إلى خارج هذه الدولة، إلى حيث يكون هناك امن، ويزداد الهروب عندما تكون هناك تغييرات وتعديلات ستمرة فى التشريعات والقوانين والنظام القضائى، حيث تصبح الحقوق مهددة، والالتزامات غير واضحة، والمستقبل ضبابى بالغ التعقيد والازعاج راجع فى ذلك ولمزيد من التفصيل:
-GORDONK. WILLIAMSON, MICHAEL CODER, SMART GUIDE TO MAKING WISE INVESTS, BARES & NOBLE COM
- JOHNR. NOTSINGER, INVESTMENT MODENESS: HOW BSYCHOLOGY AND WHAT TO DO ABOUT IT,BARNES & NOBLE COM.٢٠٠١ YOUR INVESTING

- الابتزاز من جانب عصابات الجريمة المنظمة .
- الهلاك والسرقة والاختلاس من جانب شلل الفساد داخل المشروعات .

وبالتالى فإن الاستثمارات القائمة بالفعل تتهاوى وتنهار، وهى استثمارات متعددة الوجوه، وهى قائمة بشكل مشروعات انتاجية متنوعة، قد تتعرض للانهيار وتتوقف عن العمل جزئيا أو كليا، أو تستغنى عن جانب كبير من العاملين فيها وتضيف لرصيد العطالة والبطالة مزيد من العاطلين، مما يؤدى إلى تدنى الدخول وانخفاض حجم الانفاق، وتراجع الدخل، وحدوث الانكماش والى قلاقل واضطرابات عمالية تؤدى إلى هروب مستثمرين آخرين[1]

٢- توقف توسع المشروعات القائمة، وعدم اقامة استثمارات جديدة، سواءبصفة جزئية أو بشكل اجمالى تماما، وهى استثمارات تأخذ شكل مشروعات وشركات جديدة تماما، أو توسعات فى شكل خطوط إنتاج اضافية يتعين اقامتها لعلاقات الارتباط التكاملية والاستثمارية بما هو قائم، أو لا شباع احتياجات السوق، وما تعنيه هذه المشروعات من اضافة مادية حقيقية كان يمكن ان تضاف إلى الإقتصاد القومى، وما تعنيه من تراجع قدرة هذا الإقتصاد على استيعاب مزيد من الايدى العاملة العاطلة عن العمل، وما يعنيه من عدم القدرة على تحقيق واستقطاب جانب ملموس من الاستثمارات الدولية .

(١) من المتعارف عليه ان الركود ΣΤΑΓΝΑΤΙΟΝ يحدث نتيجة استمرار حالة من الانكماش ΡΕΧΕΣΣΙΟΝ الذى يحدث ويتم من خلال تباطؤ اقتصادى متصاعد ΣΛΟΩ ΔΟΩΝ، وتآكل فى القدرة الانتاجية، وفى الطاقة الاستيعابية، والقدرة الشرائية للافراد، وزحف ΧΡΦΕΠΙΝΓ الاحباط الإقتصادى، وعدم تجدد الرغبة فى الاستثمار وعادة ما يحدث دمار للاقتصاد بكامله، اذا لم تنتبه اليه الحكومات، قد يؤدى إلى اندلاع قلاقل واضطرابات واسعة النطاق نتيجة للخسائر التى تلحق بكل من الافراد والمشروعات.

٢- ضياع وفقد وهدر فرص اقتصادية سانحه، أو فرص استثمارية ابتكارية يمكن تخليقها، ويكون من المفيد انتهازها وترويجها والاستفادة منها والتقدم بها، والتفوق فيها عن الاخرين، وتحقيق معدلات من النمو والتنمية نتيجة السبق بها .

إن الاستثمار يبحث عن الأمن والامان، واذا اطمئن المستثمرين إلى مكان معين، ذهبوا اليه منجذبين، وقاموا باستثمار اموالهم فيه، فاذا ازداد هذا الشعور بالأمن والاطمئنان، وقاموا بنقل جميع استثماراتهم اليه، والمكوث فيه[١] والاقامة فيه وقد وقع هذا الدول الساعية إلى التقدم إلى تطوير منظومة الأمن لديها، والى توفير الاحتياجات المختلفة للأمن سواء:

- من موارد مادية وتجهيزات ومعدات والات وامكانيات على الرصد والتتبع، والتحليل والوقوف أولا بأول، وقياس الاتجاهات، والتنبؤ بالسلوك الاجرامى العدوانى .
- نظم عمل وظروف وبيئة مناخية صحية للعمل، وحوافز جيدة على التطوير والابداع الامنى الفعال[٢]، والذى يحقق الأمن بدون تواجد رجل أمن ظاهر، وبحيث يتم تستر رجل الأمن تحت غطاء الافراد العاديين .

ومن هنا يعد توفير الأمن كأحد عناصر الجذب وأفضل مجالات الاستقطاب الاستثمارية، يعد من الامور الرئيسية لتوطن الاستثمارات الدولية ولما كانت مخاطر الاستثمار التى يتعرض لها المستثمرين ومجالات الفساد تؤثر على فاعلية عمليات الجذب والاستقطاب، لما تشيعه من التوتر والقلق ومن ثم

---

(١) يخضع هذا الامر للتوافق الحيوى الفعال الفعال، والطبيعة الافراد، عندما يتقدم كل منهم فى السن، ويميل إلى الاستقرار، وعندما يحقق كل احلامه، ويرغب فى المكوث فى المكان المريح الامن، والمكان المطمئن اليه

(٢) يعد الابداع الامنى الفعال احد أهم عناصر المنظومة أمن الاستثمار، حيث يتحول الأمن الفعال إلى حقيقة يجسدها الواقع الامنى على الارض فلا يوجد اى حوادث أو اخطار امنيه، وفى الوقت ذاته القضاء اولا باول على بؤر الجريمة المنظمة، وعدم السماح بارتكاب اى مخالفات

فإن الجريمة تمثل تهديدا مباشرا وغير مباشرا على الأمن الإقتصادى والأمن الاستثمارى، ويشمل الأمن الإقتصادى العديد من الجوانب والابعاد الممتدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والتى لا تقف فقط عند حدود دولة أو شركة بذاتها، وانما هى ابعد من ذلك، فالأمن الوقائى عالم متكامل وحقيقة من حقائق الوجود، ومقومة من مقومات الحياه واساس تواجد حى للشركات والمشروعات، فضلا عن كونه حاجة من حاجات الانسان الاساسية، والأمن الجنائى الوقائى ظاهرة مركبة متعددة وممتدة، وذات فاعلية تتعدى الكثير من الحدود والافاق، لتشمل معها الجوانب الإقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والحضارية، والثقافية، وتزداد توغلا لتتعدى أيضًا مكتسبات الماضى بتراكماته، واوضاع الحاضر وظروفه ومكتسباته، إلى افاق المستقبل بتوجهاته ورموزه[1] ووعوده التى لا تنتهى.

لقد ثبت بالفعل ان للمال قوة، وقوة المال لا تستمد من ذاته، ولكنها تستمد مما يمكن استخدامه وتوظيفه فيه، ومن ما يمكن ان يقوم به، ومن ما يمكن ان يمثله، والمال هو عصب الإقتصاد، واساس الاستثمار، وهو فى الوقت ذاته الدم الذى يجرى فى شرايين الإقتصاد بمشروعاته وشركاته وبنوكه ومصارفه، وتبلغ تدفقات رؤوس الأموال الدولية عبر الحدود CROSS BORDERS بين الدول، وعبر مراكز المال الدولية INTERNATIONAL CAPITAL CENTERS وبيوت التمويل المتخصصة FINANCIAL HOUSES ما يزيد عن ٣ تريليون ( الف مليون ) دولار يوميا تتدفق بصورة عاليه السخونه،

(١) يعد الإقتصاد الرمزى من أهم فروع الإقتصاد الامنى، حيث يؤثر الرمز على هيكل القيم والمبادىء، والسلوك، القويم للافراد والمجتمع، وتستخدم المجتمعات الشرقية الرموز الوطنية والدينية واهمها الاخلاص والولاء والانتماء ( التصوف والتدين ) من أجل تفعيل الامكانيات والموارد البشرية خاصة فى الصين واليابان وماليزيا. بينما المجتمعات الغربية تستخدم رموز اخرى من بينها النبوغ والعبقرية وامتلاك القدرات الخارقة ( سوبر مان )، وكلما كان الرمز متطابقا مع طبيعة جمهور المجتمع، كلما كان محققا ومنجزا لا هدافه، ومن ثم تصبح مهمة جهاز الأمن حماية الرمز من الانهيار، ووقايته من التدهور.

وهى تزداد بشكل متصاعد، ومن المتوقع ان تصل إلى ٥ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٥ وهو ما يظهر اهمية أمن الاستثمار.

فالمال المتدفق، لا يتدفق لوحده، وانما يتدفق معه القوة POWER ويتدفق معه النفوذ INFLEUENCE، ويتدفق معه الخير فى شكل مشروعات، ويأتى معه أيضًا الشر فى شكل الجريمة الفردية والمنظمة ومن هنا كانت مهمة أمن الاستثمار ضمان الخير، وابعاد وضع الشر.

ولما كانت رؤوس الأموال لا تقف أو تجمد حركتها، بل هى دائمة التدفق، وتتنوع فى اتجاهاتها وحركتها الجغرافية، وتجذب معها مالا كثيرا، سواء كقيمة مضافة VALUE ADDED، أو كتكوين رأسمالى CAPITAL FORMATION، وكتراكم رأسمالى CAPITAL ACCUMLATION، فإن هذا الرأسمالى دائم الحركة، وتقوم البنوك بضخه، كما انها تقوم باستعادته واسترداده، واعادة ضخه من جديد، فالبنوك تعمل بمثابة القلب من الجسد، وتحرك فيه رؤوس الاموال، سواء كقوى شرائية، أو كعائد ودخول لعوامل الانتاج، أو كناتج وقيمة مضافة، أو كمدخرات واستثمارات وعندما تتعثر تدفقات رؤوس الأموال فإن النظام كله وعندما تزداد درجة التعثر فى مشروعات معينة فانها تؤدى إلى ان تنهار هذه المشروعات والى قلاقل ومتاعب فى الإقتصاد القومى ذاته [1] وعندما يتحدث الإقتصاد فإن الجميع يصغون اليه جيدا، فالاقتصاد لا يمكن تجاهله، ولايمكن لعاقل ان لا يرضخ لمطالبه،

---

(١) تعد الديون المتعثرة وتعثر شركات ومشروعات الاستثمار من اخطر اساليب الحرب الإقتصادية، حيث كثيرا ما تقوم الدول المعادية عن طريق اجهزة مخابراتها لا ستخدام هذا الاسلوب، وتقوم بانشاء شركات غير مجدية اقتصاديا، وتقوم هذه الشركات باقتراض مبالغ ضخمة من البنوك الوطنية، وتهريب هذه الأموال وغيرها إلى الخارج، ثم اعلان افلاسها، وينهار معها النظام المصرفى، فضلا عن اشاعة عدم الثقة فى رجال الأعمال الوطنيين المحليين، وبالتالى افتقادهم المصداقية، ويقوم جهاز المخابرات المعادية باستخدام الفضائح المالية والجنسية للقضاء عليهم وهو ما يجب ان ينتبه اليه جهاز الأمن الوقائى، والحيلولة دون وقوعه راجع فى ذلك المزيد من التفصيل:

وهو يشمل العديد من جوانب الخطر، وله الأولوية على العديد من الأنواع الاخرى من المخاطر، وان كان هذا لا يلغيها، بل يضيف اهمية عند تناولها .

ولما كان أمن الاستثمار يتعامل مع عناصر الخطر، ومع مكامن التهديد، يحد من خطورتها ومخاطرها، خاصة ما تفرضه الحروب الإقتصادية التى تشنها كافة القوى سواء كبيرة الحجم أو صغيرة الحجم، وباعتبار ان الحرب الإقتصادية هى حرب ومعارك الصراع الازلى بين البشرية، صراع المكاسب والمغانم على الاسواق، وعلى مصادر المواد الأولية، وصراع العقول والفكر والذكاء، والذكاء المضاد، وهو صراع محتدم عالى الوطيس صراع وسعار يتزايد ويتطور ليأخذ مع كل حرب اقتصادية، بل مع كل معركة من معاركها أوضاع وابعادا جديدة غير مسبوقة، ومع كل حرب تكتشف الجديد من الوسائل والادوات والطرق والمناهج والاساليب والنظريات وان هذه الحرب ادواتها البنوك ومجال نشاطها المشروعات وميدان معاركها الدول والحكومات، ووقودها رؤوس الأموال وهى فى تصاعدها اما ان تعطل القيمة المضافة، أو تمنع التكوين الرأسمالى، أو تبطل التراكم الرأسمالى، ومن ثم تقود جهود التنمية DEVLOPMENT، وتنهار اقتصاديات الدول COLLAPS، وتصبح هشه رخوه SOFT لا تستطيع ان تؤمن حياة مناسبة لشعوبها ولاتوفر لهم استقرار، بل تعيش هذه الشعوب لحظات التوتر والقلق السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وتتحول إلى دول متخلفة، ودائم الثورات، ودائمة الاضطرابات، ومستباحة لعصابات الجريمة ووكرا للارهاب، وبؤرة لكافة أنواع الفساد .

واذا كانت حرب الإقتصاد بطبيعتها تطول كل شىء، وتمتد إلى ابعاد كل شىء ولاتبقى فى دمارها وخرابها على شىء فإن حرب الاستثمار تزيد عن ذلك وتأخذ فى محاورها العديد من الطرق والوسائل التى تشمل ما يلى:

١- أمن الاستثمار بجانبيها الرئيسيين: أمن المستثمر ذاته وأمن المشروع أو النشاط الذى سيستثمر امواله فيه .

٢- أمن مناخ الاستثمار ومدى توافر عناصر الجذب الاستثمارى فى الدولة المضيفة للاستثمار .

٣- أمن البنوك ومؤسسات التمويل باعتبارها وعاءا ووسيطا للتدفقات الرأسمالية والتمويلية .

٤- أمن البورصات وشركات الوساطة وشركات التقييم والتضييف الائتمانى وترتيب الاوراق المالية .

٥- أمن شركات المعلومات والبيانات، وعمليات النشر المعلوماتى عن مجالات الاستثمار .

٦- أمن العلاقة ما بين جهاز الشرطة والأمن مع المستثمرين .

٧- أمن حماية ووقاية خطط الاستثمار فى مجالاتها وابعادها المختلفة .

٨- نظم الوقاية من الجاسوسية الإقتصادية ومن الارهاب المحلى والدولى .

٩- تحليل النظم الامنيه وإدارة عمليات الأمن بكفاءة ونجاح .

١٠- التعامل مع عناصر الخطر ومكامن التهديد التى قد يتعرض لها الاستثمار .

١١- حماية المجتمع من اضرار الاحتكار ومن المنافسة غير المشروعة .

١٢- حماية المجتمع من الشركات الوهمية .

١٣- حماية نظم التقاضى والتحكيم والتوفيق لفض المنازعات .

١٤- حماية النظام العام انسلاخ الهوية وعناصر الجذب الشخصية فيه .

١٥- أمن واعدية المستقبل واستمرار حالة التفاؤل به وعدم تسرب أي خوف من المستقبل .

لقد تصارعت على علم أمن الاستثمار الكثير من العلوم الادارية والاقتصادية فضلا عن العلوم الامنيه التى وجدت فى أمن الااستثمار مجالا خصبا للعمل والابداع، كانت أهم هذه العلوم ما يلى:-

| | |
|---|---|
| -علم إدارة الازمات | - علم الإدارة الموقفية |
| - علم الجاسوسية الإقتصادية | - علم الوقاية والحماية الامنيه |
| - علم الإدارة الامنية | - علم النظم الامنيه |
| - علم الإقتصاد الامنى | - علم إدارة المنظومات |
| - علم الاستثمار | - علم إدارة الكوارث |
| - علم الاستثمار | - علم الطوارىء |

وغيرها من العلوم التى تعد حديثة العهد فى عالمنا العربى، وما أحوجنا إلى معرفة هذه العوامل، ومعرفة كيف اثرت على علم أمن الاستثمار، ان هذا العلم علم متكامل، وهو علم متغير، ويضاف اليه الجديد بإستمرار، سواء فى النظريات الامنية لأمن الاستثمار، أو فى مناهج أمن الاستثمار، أو فى الادوات والوسائل التى تحقق أمن الاستثمار الخ .

إن الاعين الامنيه الخبيرة، مدربة على اليقظة الدائمة، فاذا ما نامت أو غفلت، ظهرت الجريمة وظهر الخطر ومن ثم فانها أعين لا تنام، دائمة اليقظة، تسابق الزمن، وتسابق العقول الاجرامية، لتمنع اجرامها وهو ما سيتم العرض له بايجاز على النحو الذى تظهره الفصول التالية:

# الفصل الأول

# فلسفة أمن الاستثمار

للأمن فلسفة نابعة من الذات، من ضمير واحساس الانسان باهمية وضرورة الامن، كضرورة الحياة، سواء لحاضره أومستقبله، وأن حياة الانسان فى واقعها عمليات حثيثة من أجل تحقيق الأمن، الأمن فى كل شىء، ومن أي شىء، وحتى للأمن ذاته فالأمن هدف اسمى للانسان، يسعى إلى تحقيقه، وإلى ايجاده، أنه الأمن ضد الخوف من أي خطر، سواء كان خطرًا عارضًا، طارئًا، ظرفيًا، وقتيا ينتهى بانتهاء أسبابه، أو بمعالجة مسبباته أو كان خطر دائما مستمرا ملازمًا للحياة والأمن عكس الخطر فالأمن يعطى الإحساس بالطمأنينة والراحة، بينما الخطر يعكس الاحساس بالخوف والهلع والقلق والتوتر وهى ظواهر تزداد كلما ازدادت قدرة الانسان وكلما اصبح لديه شىء ذى قيمة يخشى من فقده، أو ضياعه، أو سرقته، أو تعرضه لإي خطر يؤثر على قيمته

ويفترض الأمن معالجة الخطر، فى جانبه العلاجى، كما يستحث الانسان للوقاية من هذا الخطر ،فى جانبه الوقائى وما بين الوقاية والعلاج تنهض رسالة الامن، وتتشكل مهمته فى ايقاف مصادر التهديد، ودرء الشرور التى تتصاعد منه، اما فى جانبه التفاعلى الابتكارى فإن العمل الامنى يشمل ابتكار الادوات والطرق والوسائل الامنية التى تحقق الامن، وبالتالى فإن الأمن يشمل ثلاث جوانب رئيسية هى:

الجانب الأول: الأمن كعلاج للخطر .

الجانب الثانى: الأمن كوقاية من الخطر .

الجانب الثالث: الأمن كمبتكر إرتقائى للوسائل والادوات والطرق والمناهج الكفيلة بايقاف وإجهاض مصادر الخطر والقضاء عليه .

والأمن بذلك رسالة وغايه ونتيجة، كما انه فى الوقت ذاته اداه ووسيلة للوصول إلى الامان والسعادة والراحة والاستقرار فلا اشقى من انسان يترصده خطر داهم، ويعايش قلقه وتوتره، ولا اسعد من انسان يعيش فى امان ويحبوحه وسعه فى الرزق، وفى راحة واستقرار تام.

إن الأمن بذلك منظومة تفاعلية استهدافية اتجاهية، منظومة لها مدخلاتها، ولها عمليات تشغيلها، كما ان لها مخرجاتها وهى تتفاعس فيها ومعها وبها العديد من المناهج والطرق والاساليب، وفى الوقت ذاته فهى دائمة التطور والارتقاء، خاصة مع تطور اساليب الجريمة وتنوع اشكالها وتعدد مصادرها، وتشكيلها جميعا مصادر للخطر الذى يهدد أمن المواطن، وأمن المشروعات، وأمن الوطن، وبالتالى فإن الأمن يصبح مجموعة دوائر متلاحقة كل منها يتداخل مع الاخرى وفى الإخرى، وهى دوائر وعوامل فارضة اثرها ومنتجة تأثيرها فى الداخل والخارج.

ويرتبط الأمن كإتجاه تصاعدى نحو التشابك والتعقيد والتداخل، يرتبط باوضاع وحقائق، منها ما هو قائم الأن، أي مرتبط بعناصر الموقف الامنى الراهن، وبالقدرة على تحديد أنواع الخطر، ومصادر التهديد، سواء الظاهرة فى العلن، أو الكامنه فى الخفاء، ومنها ما هو مرتبط باحتمالات الجريمة والخطر فى المستقبل وبالتالى فإن الأمن متغير ومتجدد ومتطور وهو فى ذلك ينتقل من حالة إلى حالة، ومن موقف امنى معين إلى موقف امنى آخر، ثم إلى موقف آمنى لاحق، والى موقف آمنى تالى، وهى مواقف بالضرورة متغيرة ومتحورة وان كانت تتشابه فى المظهر إلا انها مختلفة فى الجوهر ويستند الأمن فى حركته وتنقلاته على عده محاور ارتكازية، تمثل كل منها قاعدة للانطلاق منها، واهمها ما يلى:

المحور الأول: محور الضرورة والاهمية والتلازم الأمنى .

المحور الثانى: محور التوافق والارتباط والاتساق مع الخطر .

المحور الثالث: محور الارتقاء والتطوير والتحسين أمام مصادر التهديد.

المحور الرابع: محور التفوق فى السيطرة على الاحداث والتحكم والهيمنه والتوجيه .

المحور الخامس: محور اليقظة الدائمة وفاعلية التقدم وتنمية الامان .

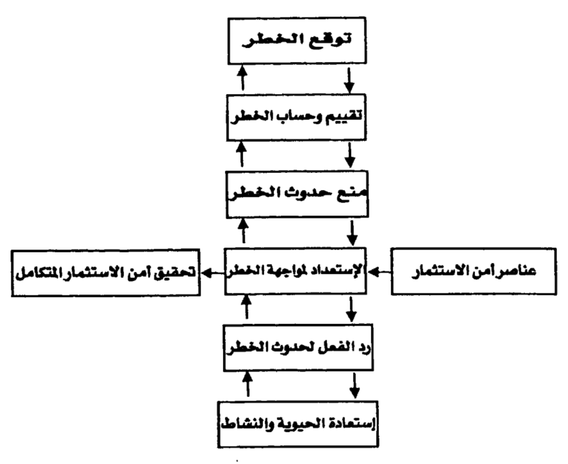
وتعد هذه المحاور الخمسة الرئيسية، هى محاور بديهية، ويحققها ويؤدى اليها أمن الاستثمار، فالتقدم لا يحدث بذاته، ولايحدث ذاته، بل انه نتاج عمل مخطط ومنظم، وموجه، ومتابع، ومن ثم فإنه يتم بتعبئة الموارد، وتوجيهها للاستثمار فى اطار برنامج مخطط ومنظم، وموجه، ومتابع فى كافة مراحله التنفيذية .

ومن ثم فإن أمن الاستثمار يستند إلى فلسفة، فلسفة حاكمة للفكر وضابطة للسلوك وهى توفر الدافع وتحقق الرغبة فى الاستثمار، سواء الاستثمار المباشر المنشىء لمشروعات جديدة، أو للتوسع فى مشروعات قائمة، أو للاحلال محل مالك لمشروع حالى، أو للاستفسار غير المباشر عبر قنوات مختلفة ومتنوعة ومجالات متعددة وانشطة متباينة ومن هنا ترتبط فلسفة أمن الاستثمار بكل من هذه الابعاد، كما انها ترتبط بالمضمون الفلسفى لكل منها، وتصنع فى الوقت ذاته وتصنع أفاقا حالمه وبامال طموحه، وبالتالى فهى تضم العديد من العناصر التى تشمل ما يلى:

- أمن الاستثمار المحلى والدولى .
- أمن الاسواق البازغة الناشئة .
- أمن المستثمرين ورجال الأعمال .
- أمن العاملين والمتعاملين فى البورصات .

- أمن النمو الإقتصادى وأمن تحقيق التقدم الإقتصادى .
- الأمن الداخلى والخارجى للاستثمارات الوطنية والعالمية .
- أمن الدفعة القوية وأمن النمو المتسارع، وأمن الطفره والقفزه والوثبه والهرولة الاستثمارية
- أمن توفير الفرص الإقتصادية السانحه، وأمن الاستثمار والتوظيف والتشغيل فى هذه الفرص .
- أمن تحقيق العائد وزيادة المردود وتعظيم الدخل، وتوليد القيمة المضافة والتكوين الرأسمالى والتراكم الرأسمالى .
- أمن التعاون الاستثمارى والتحالفات الاستراتيجية الاستثمارية .
- أمن الصفقات التجريبية وأمن العقود التجارية الممتدة .
- أمن المناخ الاستثمارى .

إن هذه الجوانب وغيرها، ما هى إلا مجرد ابعاد ممتده لجوانب عديدة لأمن الاستثمار، وان كانت تظل كامنه المضمون، خفيه المحتوى، مثلها فى ذلك مثل روح الانسان تحرك اعضائه وتدفعها إلى الامام، فلا يرى منها إلا الحركة، بينما قوة التحريك تظل قابعة فى داخل النفس محركة للاعضاء، ومحققة لتوازنات الحركة وفعلها وتفاعلها، وهو ما يدفعنا إلى محاولة الكشف عن هذه القوة، وسير اغوارها، والاحاطة بدقائقها من دراسة لعدة عناصر اساسية يظهرها لنا الشكل التالى:




فلا تزال هناك عمليات توقع للخطر، وتقييم وحساب دقيق لهذا الخطر، وتصميم لحظة منع حدوث للخطر، والاستعداد لمواجهة هذا الخطر اذا ما حدث، واستعداد أيضًا لرد فعل حدوث الخطر، ثم العمل على استعادة الحيوية والنشاط واستئناف العمل من جديد

إن واجبات أمن الاستثمار أصبحت متكامله ومتعددة ومتنوعة لكنها فى واقع الامر عمليات متكاملة ومندمجة وشاملة، وتشترك معها العديد من الاجهزة فى تعاون وتنسيق، حتى يتحقق أمن الاستثمار، وبدرجة جودة مرتفعة، وهو ما سيتم العرض له بايجاز خلال المباحث التالية:

## المبحث الأول
## مفهوم أمن الاستثمار

للالمام بحقائق أمن الاستثمار لا بد من تعريفة، ولايظهر الشىء إلا نقيضه، ونقيض أمن الاستثمار هو الخطر الذى يتعرض له الاستثمار وكذلك الخطر الناشىء عنه، والخطر القائم معه وعليه وفيه فالخطر يتواجد فى كل حالة، وفى كل وقت، ومع كل عمل، وداخل كل نشاط ولايدفع الخطر إلا الأمن لقد اصبح تعريف الخطر معادلا لمدى الحاجة إلى تحديد مفهوم للأمن .

وإذا كان هذا يرتبط بالخطر بصفة عامة، فإنه يزداد اهمية والحاحا بالنسبة لأمن الاستثمار بصفة خاصة فالخطر الذى يتعرض له أمن الاستثمار متعدد الجوانب، وممتد الابعاد، له من المظاهر العلنية الكثير، ولكن الجزء الكامن المستتر فى تفاعله له اهمية اكثر فالخطر الذى يواجه الاستثمار هو حدث أو موقف يهدد بشكل حقيقى فعلى ويحدث دمارا فعليا وحقيقيا لكل من: المشروع الاستثمارى ورجل الأعمال المستثمر، والدولة المضيفة للاستثمار .

إن واقع الخطر وغناصر التهديد قد تضاعفت خلال السنوات القليلة الماضية لقد دخلت عناصر خطر جديدة، افرزتها قوى الصراع الدولى على جذب الاستثمارات وادخلتها قوى تفرض هيمنتها وسيطرتها وسطوتها على مراكز المال والاعمال، ومن ثم فإن تعريف الخطر الذى يتعرض له أمن الاستثمار، يرتبط بالنتائج Conse quences اكثر منه بالاسباب Causes أو بالمصادر Sources وعلى هذا فإن العمليات الخطره التى يتعرض لها أمن

الاستثمار، سواء فى داخل الوطن[1] أو خارجه تحسب بالنتائج وما تحقق عنها من اخطار أو تكاليف أو خسائر .

لقد نشطت كتابات كثيرة فى العرض لبعض جوانب الامن، لكنها جميعا وقفت أمام أمن الاستثمار، وترددت أمام صعوبة الموضوع، ثم توارت عنه أمام عقباته، وابتعدت بعيدا عنه، بل وصل الامر إلى انها وقعت فى موقف متعارض معه، وبشكل دعا البعض ان ينادى بقبول الخطر، باعتباره مرادفا للربح، ومعادلا له، وفقا للمعادلة الشهيرة:

**الربح = الخطر**

فكلما زاد الخطر زاد الربح، وان وجود الخطر دليل على وجود الربح، والربح حافز للاستثمار وان كل مستثمر يسعى إلى تعظيم الربح، ومن ثم لديه استعداد لتعظيم الخطر، ولديه قبول اكبر للدخول فى مجالات خطره، كلما زاد اهتمامه بقبول ربح اوفر واكثر .

وكم كان ذلك غريبا وعجيبا ومثيرا للدهشه وللسخرية معا فليس هذا الخطر الذى يبحث عنه المستثمر فهل يعقل ان يفقد رجل اعمال حياته، ويتهدد استقرار معاملاته، وتدمر حياة اسرته، ويفقد ويتوقف مشروعه وان يقبل الدخول فى اطار حلقات اجرامية رهيبة وان ينخرط فى اطار عصابات اجرامية منظمة، اوقفت الجريمة[2].

(١) يعد مفهوم داخل الوطن مرتبط بالمكان الاستثمارى، سواء كان ذلك فى جزيرة، أو فى ساحل أو شاطىء ضمن المياه الاقليمية، أو كان قرية صغيرة، أو مدينة من المدن أو اى مساحة من المساحات التى تقع داخل حدود الوطن، أو منطقة من مناطقه التى تضمها هذه المساحة .

(٢) تعد اكثر المناطق اجراما واتجارا بالمخدرات فى امريكا اللاتينية اقل دول العالم جذبا للاستثمارات الدولية، بل انها طاردة للمستثمرين المحليين واستثماراتهم وبالتالى فانها اكثر الدول فقرا، واكثرها عدم استقرار سياسى، واكثرها خطرا، اما الدول الامنه فانها اكثر دول العالم جذبا للاستثمارات وللمستثمرين

كما نظر البعض إلى ان الاستثمار فى حد ذاته خطر، وان وجود رؤوس اموال اجنبية بكميات كبيرة قد يفقد الدول استقلالها السياسى كما قد يؤدى إلى سيطرة رأس المال على الحكم، ومحاربة الدولة، واخضاعها للنفوذ الأجنبي وبالتالى بل وجدت فى احد عمليات الاستثمار انها مصدر خطر وهو امر غريب عجيب يثير الدهشة، كما يطرح أيضًا مزيد من التساؤلات !!! تساؤلات حول العلاقة ما بين خطر الاستثمار والعائد المتولد منه، وما بين صناعة المستقبل والفعل الخاص به، وما بين اللافعل واللاعمل وما بين الأمن وما بين هذا وذاك وضرورة التحول إلى قمة الفعل والاستثمار لصنع مستقبل افضلومن هنا يحتاج التعريف بأمن الاستثمار إلى العرض للجوانب الآتية:

## اولاً – تعريف امن الاستثمار:

يحتاج الوقوف على جوانب أي شىء إلى تعريفه ويمكننا تعريف أمن الاستثمار على النحو التالى:

"هو ذلك النوع من الأمن الذى يهتم بتوفير الامان والطمأنينة والاستقرار الاستثمارى للدولة، وللمشروعات الاستثمارية، ورجال الأعمال المستثمرين، وتحقيق فاعلية وأمان الأستثمار حاضرا ومستقبلا"

وهو بذلك يشمل العديد من الجوانب اهمها الجوانب الآتية:

الجانب الأول: السياسات الامنيه لتحقيق أمن الاستثمار وأمانة .

الجانب الثانى: الممارسات الامنيه لتحقيق أمن الاستثمار وأمانة .

الجانب الثالث: الاجراءات الامنيه لتحقيق أمن الاستثمار وأمانة .

وبالتالى فإن مفهوم الأمن وفقا لهذه الجوانب الثلاثة آخذ فى التطور، وآخذ فى الارتقاء، وآخذ فى النمو والاتساع، وهو فى ذلك يتطور ويرتقى مرتبطًا بتطور أشكال الخطر، وتطور وتغير وتبدل عناصر التهديد، وتغير وتطور الجريمة، سواء كانت فردية عرضية أو جماعية منظمة ومن هنا تأتى

مهمة أمن الاستثمار فى ايجاد النظام الكاف ADCUACY لتأكيد الأمن لكل من المستثمر الفرد وللمشروع الاستثمارى، وللدولة المضيفة للاستثمارات وفى الوقت ذاته تأكيد جودة وصلاحية المناخ الاستثمارى فى الدولة المضيفة للاستثمارات ولتحقيق الأهداف القومية العليا للدولة وللنظام فى ضمان مناخ امنى عالى لكل منهما، وهو ما يتطلب توافر مجموعة رئيسية من العناصر الاساسية هى:

**العنصر الأول:** رؤية مستقبلية لحقيقة الأمن واستراتيجيته العليا .

**العنصر الثانى:** مجموعة من المهام الامنية المتواصلة والمستمرة .

**العنصر الثالث:** نظام امنى على درجة عالية من المرونه .

**العنصر الرابع:** هيكل وبنيان مؤسساتى امنى فعال .

**العنصر الخامس:** كوادر بشرية مؤهلة ومدربة على اعلى مستوى .

ومن خلال هذه العناصر الخمسة يزداد وضوح مفهوم أمن الاستثمار، سواء فيما يتصل بالسياسات، أو الممارسات، أو الاجراءات، وما يتصل بهم من وسائل وادوات لمقابلة عناصر الخطر والتهديد التى تواجه المستثمرين المحليين والاجانب.

لقد تعب العالم فى السنوات القليلة الماضية من الازمات والكوارث الامنية[1] وازداد جهد اجهزة الأمن فى جميع دول العالم قد فرضت الجريمة المنظمة نفسها، وفرضت متغيرات ومستجدات النشاط الأمنى ذاتها، ومع مستجدات التغيير برزت مخاطر جديدة، ونجمت عنها تيارات متصاعدة من القلق والتوتر وعدم الإستقرار، وقد تطلب هذا كله اعادة تعريف أمن الاستثمار، واعادة التعرف على طبيعة وجوانب وابعاد هذا النوع من العمل

(١) كانت أهم مظاهر هذه الازمات حجم الافلاسات بالغة الضخامة للعديد من الشركات، سواء فى الدول الكبرى أو الدول الصغرى، لقد اهتزت اسواق المال بعنف، وازدادت سطوه عصابات الجريمة المنظمة، وازداد حجم الخسائر التى لحقت بكثير من الدول والحكومات تبعا لذلك .

وغير المباشر على امننا الاستثمارى، وهو ما يتطلب وعيا وادراكا متزايد لمفهوم أمن الاستثمار، والذى نعرض له بايجاز على النحو التالى:

## ثانيًا - مفهوم أمن الاستثمار:

يمكن تعريف الامن، بانه عكس الخطر، فعندما يتحقق الأمن لا يكون هناك خطر(1)، وهو شعور نفسى بالراحة والطمأنينه، تعززه عوامل مادية محسوبة وملموسة ومحسوسة، وتدعمه عوامل معنوية ضمنيه اساسية عالية الفاعلية، وهو فى الوقت ذاته يمثل لدى الإنسان حاجة طبيعية وهى حاجة تزداد أهميتها لدى الإنسان الفرد، ولدى المشروع المستثمر، ولدى الدولة المضيفة للاستثمار، خاصة عندما يكون لديها فائض SURPLUS تخشى من فقده، أو من استيلاء الغير على جزء منه، أو وقوعها ضحية مؤامرة للاستحواذ عليه ومن خلال هذا الخوف يزداد الدافع للحصول على الأمن وبالتالى فإن الأمن يعبر عن ثلاث زوايا رئيسية هى:

### الزاوية الأولى:

الأمن باعتباره حالة STATE OF AFFAIR وموقف حاضر وقائم، EXISTING SETUATION يحتاج إلى تقييم وقياس ومعرفة وادراك شامل ومتكامل بكافة اوضاعه تشخيصا وتحديدا، حتى تكتمل الصورة الامنية، وبالتالى يمكن رصد أي متغيرات، أو أي مستجدات تطرأ على الوضع الامنى العام لمشروعات الاستثمار والمستثمرين والمناخ الاستثمارى.

(١) قد يرى البعض ان معايشة الخطر والاعتياد عليه يفقد الاحساس به، ومن ثم يتحقق نوع من الامن، وهو أمر بعيد عن واقع الأمن وعن حقيقته، خاصة وان معايشة الخطر لا تنفيه، ولاتلغيه، بل انها توجد نوع من الاعتياد عليه، ونوع من التبلد أمام الاحساس به، وهو أمر تعيشه مناطق التوتر والنزاعات المسلحة، وكذلك المناطق الديكتاتورية المولدة للارهاب

## الزاوية الثانية:

الأمن باعتباره عملية DROCESS ومراحل STAGES يتم الوصول اليها بشكل بنيانى وبنائى وهيكلى STRUCTURAL، ومن ثم يحتاج الامر إلى معرفة طبيعة العملية، وما يتم فيها من انشطة وتشغيل للقدرات والامكانات والموارد، وما يتم انتاجه من مخرجات فى كل مرحله، وبشكل وطبيعة تراكمية، فالأمن يزداد تراكما، ويتم الوصول اليه تدريجيا، وبما يتفق ويتوافق مع متطلبات العمل الامنى، واحتياجات الاستثمار[1] سواء على مستوى الدولة، أو على مستوى المشروع، أو على مستوى رجل الأعمال .

## الزاوية الثالثة:

الأمن باعتباره اتجاه ATITUDE ومحرك نحو اتجاه DEIRECTIVE DIRECTION، أي بما يتصل بالمناهج الامنيه التى تستخدم فى صياغة ورسم السياسات الامنيه، وفى اعداد وتدريب رجال الامن، وفى تنظيم العلاقات ما بين الأمن وبين الاستثمار وحدود تأثير كل منهما على الآخر وهو أمر يتصل بالقدرات الادارية القادرة على إدارة العمل والنشاط الامنى، سواء من حيث اصدار الاوامر على المستوى التنفيذى، أو من حيث التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابه على مستوى الوحدات الامنية المختلفة، وما يتطلبه ذلك من تنسيق للانشطة الامنية التى تقوم بها حتى لا يحدث ازدواج أو تعارض أو تضارب أو تناقض .

(١) على سبيل المثال يتم انشاء مناطق صناعية واستثمارية دون ان تكون هناك وحدات واقسام للشرطة وللاطفاء وللاسعاف وللطوارىء، أو لا تكون هناك مستشفيات أو مراكز للتعامل مع اصابات العمل والحروق وحوادث الطرق

ومن خلال هذه الزاويا الثلاثة يتضح لنا مفهوم أمن الاستثمار، وهو مفهوم ارتقائى، حيث يتطور بشكل دائم ومستمر، سواء نتيجة تطور عناصر الخطر، وتطور عناصر الاجرام، وتطور مصادر التهديد، واتساع نطاق الجريمة التى يتعرض لها الاستثمار، سواء على المستوى المحلى، أو على المستوى الدولى.

## ثالثًا – عناصر مفهوم أمن الاستثمار:

مفهوم أمن الاستثمار مجموعة عناصر فاعلة فيه، ومتفاعلة معة، وبدونها لا يستطيع ان يعمل أمن الاستثمار جيدًا، ومن ثم فإن النظر إلى الامن، يرتبط بالحالة الامنية، والقدرة على تشخيص وتقدير عناصر الموقف الامنى، ومعرفة أي العوامل التى تؤثر على الحالة الامنيه، سواء من حيث علاقتها بالاطار الامنى العام FRAMEWORK، أو بالمحتوى والمضمون الامنى CONTENT، وبما يؤدى اليه ويحققه فى الوضع والحالة الامنية POSESSION وتزداد وسائل TOOLS تحقيقها، وترتقى ادوات الوصول اليها، ومن هنا تتطور منظومة الامن، ويخضع لمقاييس ارتقائية تتناول كل من الآتى:

١- النظام الامنى ومدى تكامل عناصره، ومدى حداثته وتطوره وكفاءته فى تحقيق أمن المستثمر، وحماية مشروعاته الاستثمارية التى اقامها فى الدولة، وكفاله عدم تعرضه لإي عمليات اختطاف أو نصب أو ابتزاز أو دفع اتاوات أو رشاوى وغيرها.

٢- الادوات والوسائل والاساليب الامنية، والمناهج والطرق المستخدمة لتحقيق أمن الاستثمار، ومدىكفاءة استخدامها وفاعليتها فى تحقيق أمن الاستثمار، سواءمن حيث التجهيزات المادية، أو من حيث معرفة الافراد بها، أو الاعداد البشرى للافراد وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الامنيه على هذه التجهيزات.

٣- رجال الأمن وقدراتهم ومهاراتهم وسمعتهم التى اكتسبوها، ومدى تمتعهم بحب وتقدير من تعامل معهم، سواء من رجال الأعمال واصحاب المشروعات أو العاملين لديهم، ومدى حمايتهم للمستثمرين ومشروعاتهم من المخاطر التى قد تحدث من وقت إلى آخر(١) وعدم خضوعها أو وقوعهم فى مصائد شبكات الفساد، أو خضوعهم للغواية والاغراء الذى تمارسه العصابات المنظمة وأجهزة الجاسوسية، وبعض انظمة الاجرامية(٢)

لقد تزايدت فى السنوات الاخيرة تأثير العوامل الإقتصادية على الامن، كما تزايدت اهمية أمن الاستثمار وتأثيره على الإقتصاد فالموارد الإقتصادية النادرة، واتجاهات عولمه الإقتصاد، والدمج الطوعى والقصرى للاقتصاد المحلى فى الإقتصاد العالمى، جميعها تتطلب ان يكون هناك نظام جيد لأمن الاستثمار، نظام قادر على تلبية احتياجات الدولة، ومقابلة التحديدت chall enges التى تواجه عمليات تدفق الاستثمارات الدولية إلى الداخل الوطنى، وتواجه استقرار الاستثمارات وتوطينها فى الداخل الوطنى، وتواجه تطور وتوسع الاستثمارات فى الداخل الوطنى، كما تواجه تحقيق وتوليد العائد والدخل الوطنى، كما تواجه تحقيق وتوليد العائد والدخل والمردود، سواء كان هذا متمثلا فى:

---

(١) عادة ما تكتسب الثقة وتتحقق من قدرة رجال الأمن على منع الجريمة واكتشاف مخططاتها مبكرا قبل حدوثها، ومن قدرتهم على التخفى والتستر بشكل جيد لا ختراق منظمات الجريمة، وتشكيلات الارهابية، وايقاف مخططاتها، وحماية المجتمع من شرورها، خاصة باستخدام مناهج التدمير الذاتى، أو التدمير من الداخل وهو ما اتبعته ايطاليا مع منظمة بادر ماينهوف الارهابية، وما اتبعته اليابان مع منظمة الجيش الاحمر الارهابية

(٢) تعد عمليات الغواية والاغراء من اخطر التهديدات التى تدمر رجل الشرطة وتضع قيود على كفاءة رجل الامن، وتستخدم اجهزة الجاسوسية ثلاُث مجالات للغواء والاغراء هى: المال، النساء، السلطة، وتقوم باصطياد ضعاف النفوس والضمائر الخربه من خلالها وتجنيدهم للاضرار بأمن استثمار دولهم

- ربح اصحاب رؤوس الأموال .
- اجر العاملين .
- مكافأة الإدارة .
- ريع اصحاب الارض .
- اتاوة اصحاب حقوق المعرفة والتكنولوجيا .
- اتعاب الاستشاريين .
- عمولات الوسطاء .

وإذا اخذنا ذلك كله فى الاعتبار وفى الحسبان فاننا مطالبون بالتركيز على إقامة نظام جيد لأمن الاستثمار، نظام قائم على المعرفة، وعلى المعلومات، وعلى البيانات، نظام عالى الفاعلية فى رصد وتتبع وتحليل ودراسة عناصر الخطر والتهديد، تلك التى تواجه الاستثمار، وايجاد السبل والوسائل والادوات التى تكفل درءا هذا الخطر، والتى تكفل الوقاية من حدوث هذا الخطر والتى تكفل أيضًا المبادرة بمعالجة اوجه القصور، التى تحدث ثغرات امنيه، ينفذ منها هذا الخطر .

ومن خلال هذا المفهوم المتطور لأمن الاستثمار، تتحدد خمسة مبادىء أساسية حاكمة هى:

**المبدأ الأول:** ان سياسات أمن الاستثمار وخدمات الأمن الاستثمارى يجب ان تكون مؤهلة للاعتماد عليها فى مواجهة التهديد الذى تقابله فى عالمنا المعاصر، محليا، واقليميا، وعالميا .

**المبدأ الثانى:** ان أمن الاستثمار عمل متكامل وشامل يستهدف زيادة الفاعلية وزيادة القدرة على تخصيص الموارد النادرة على اوجه الاستثمارات التى

تعظم من عائدها وتزيد مردودها وفى الوقت ذاته تحافظ على وجودها واستمرارها ونموها وتراكمها .

المبدأ الثالث: ان أمن الاستثمار يتعين ان يكون مرنا قابلا للتطويع والتوافق مع المتغيرات والمستجدات الامنية سواء على صعيد الخطر والتهديد المحلى أو على اصعدة الخطر والتهديد الاقليمى والعالمى .

المبدأ الرابع: تحقيق التفوق والسيطرة على الاحداث وامساك زمام المبادأة واستخدام المنهج الوقائى لا جهاض المخططات الاجرامية ضد المصالح الوطنية ، وعدم السماح ابدا بتحققها .

المبدأ الخامس: توفير واقامة وتأسيس أجهزة ونظم أمنيه يمكن التعديل والاعتماد عليها فى تحقيق أمن الاستثمار بمنظومته الشاملة والمتكاملة ، وفى اطار جيد من حسابات التكلفة العائد وبالشكل الذى يكن للاقتصاد تحمله دون أي ارهات أو استنزاف للموارد.

وأيا كان، فإن أمن الاستثمار يقع ما بين الفعل، ورد الفعل، وما بين عمليات المعايشة والمصاحبة الامنية لواقع الخطر، وعمليات الحماية والوقاية الامنية، والتى تتعامل مع عمليات الاعداد المبكر لجهاز الأمن، والوقاية الامنية، وإدارة الطوارىء والمواقف الحرجة، وعمليات توقع الخطر، وتقييم مصادر التهديد ، وما يتطلبه ذلك من عمليات منع لحدوث الخطر، ومن عمليات استعداد لمواجهة حدوثه، وبشكل يقلل من الخسائر إلى اقل درجة ممكنه، ويحافظ على الكيان الادارى، ويعمل على انتظام تشغيله والحفاظ عليه، أو استعادة حيويته ونشاطه بسرعة فائقة .

## المبحث الثانى

## العلاقة بين الأمن والاستثمار

عالم الاستثمار والاعمال عالم محفوف بالخطر، ومليىء بالمخاطر، ولكن لكل منها حساباته، ووسائل التعامل معها، ووسائل السيطرة عليها فلا يوجد انفلات داهم فى أي منها ولايوجد تجاهل أو عدم اعتناء فى أي مجال من مجالاتها فالاستثمار حتى يتحقق يحتاج إلى توافر الامن، ومن هنا فإن مقدار الاستجابة الأمنية يكاد يتوقف على عدة عناصر اساسية هى:

١- تقييم وحساب الخطر Risk Assesment

٢- إدارة استمرار العمل .Business Continuity Management

٣- تخطيط الطوارىء .Emergency Planning

٤- الاحتفاظ بادراك ووعى الجماهير وترتيب اعلامهم بالمستجدات والمتغيرات الامنية التى يتعرض لها أمن الاستثمار . Maintaining Public Awareness And Arrangements to Warn,informand Advise the Public.

٥- تحقيق التعاون والمشاركة فِى المعلومات CO-operation And information Sharing.

حيث لا يوجد مستثمر مغامر أو مقامر أو مستثمر طبيعى لا يأبه لوجود خطر، فالاستثمار الآمن من الحطر، هو الذى يشكل محور الاهتمام، بل وكل الاهتمام، والاستثمار الفعال هو الذى يذهب إلى حيث يوجد الأمان، وحيث يتم السيطرة على الخطر، حتى فى اغنى الدول وأكبرها، حيث يهرب الاستثمار عندما تتعرض هذه الدولة أو تلك إلى خطر جسيم، ويغادرها إلى حيث يوجد الامان وحيث يتحقق الأمن للمستثمر وعائلته ولمشروعه الاستثمارى.

وعلى هذا فإن هناك علاقات قوية متنامية[1] ما بين الأمن كمنظومة للوقاية والحماية، وما بين الاستثمار كاحد عناصر التنمية الشاملة المستدامة، وهى علاقات لا تحكمها فقط فواعل الربح والمردود والعائد، بل تضبطها وتتفاعل معها أيضًا وبها وفيها عوامل الاستقرار: السياسى، والاقتصادى، والتشريعى، والاجتماعى، والثقافى، والتجارب والترحيب المجتمعى، والقدرة عالى التدخل والحل السريع لإي مشكلات أو عقبات يتعرض لها المستثمر أو مشروعه الاستثمارى ثم يأتى الدعم الخفى من خلال سياسات الدولة المضيفة للمشروع الاستثمارى فى تأكيد وتوفير مؤكدات النجاح ومقوماته وفواعله، خاصة المتصلة بالآتى: -

- الارض بالمساحات المناسبة والمزودة بكافة المرافق ومشروعات البنية الاساسية القادرةعلى خدمة الاستثمار الحالى وتوسعاته فى المستقبل أيضًا .
- الايدى العاملة المؤهلة جيدا، والمدربة جيدا، والقادرة على العمل، والراغبة فيه، والتى لديها ثقافة الالتزام، والاخلاص للمشروع والعمل على انجاحه .
- التمويل من مصادره المختلفة، والتى يمكن ان يلجأ اليها المشروع الاستثمارى عند احتياجه لمصادر خارجية أو غير ذاتية للتمويل، وما يتصل بذلك بمدى وجود سوق تمويل نشطه يسهل الدخول اليها وطرح اسهم أو سندات فيها، ومدى وجود جهاز ونظام مصرفى متطور قادر على اتاحة التمويل قصير الاجل والسريع للمشروع .

---

(١) العلاقة ما بين الأمن والاستثمار علاقة طردية تسير فى ذات الاتجاه، وان اختلف حجم ودرجة التأثير بين كل منهما والاخر، سواء لا عتبارات سياية أو اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية، فكلما ذار الأمن ازداد الاستثمار، والعكس صحيح، ويحتاج دائما الامر إلى تخطيط الأمن وتنظيم، وتوجيه ومتابعته ليس فقط لمعالجة الكوارث الناشئة هىن الاختراقات الامنية، ولكن أيضًا لا ستمادة حيوية المشروعات وقدرتها على النمو والحركة راجع فى ذلك المزيد من التفصيل:

- التكنولوجيا واساليب العمل الادارية المتطورة، باعتبار ان الإدارة هى القلب النابض للمشروع الاستثمارى من حيث قدرتها على:
  - اكتشاف الفرص الإقتصادية والتسويقية السانحة والمتاحة لعقد الصفقات والقادرة على انتهازها والفوز بها .
  - تعزيز عمليات النمو والتوسع باستمرار، ودعم ومساندة جهود المشروع سواء من خلال التكوين الرأسمالى المناسب CAPITAL FORMATION أو من خلال عمليات التراكم الرأسمالى CAPITAL ACCUMLACION، التى تحققها بتراكم الاحتياطيات والارباح المستثمرة فى المشروع .
- القيام بوضع الخطط، والهياكل التنظيمية، واصدار التوجيهات الحافزة، وتنسيق الجهود، ومتابعة التنفيذ عن قرب، وحل المشاكل، وتحقيق القيادة المركزية لعمليات صنع الفرص الاستثمارية، خاصة تلك الفرص الضخمة، سواء المتمثلة فى انشاء مشروعات ضخمة جديدة تماما، تضاف إلى المشروعات القائمة، أو تتعامل مع المشروعات القائمة، أو تضيف قدرة وتعزز فاعلية، وتحسن مواقف، وتهيىء مجال، وتتيح امكانية للاقتصاد القومى .

لإن الاستثمار متعدد المجالات، ومتنوع الانشطة، يكاد يشمل جميع مجالات الإقتصاد، خاصة عندما يشعر المستثمر بالامان ويلمس ويدرك الامن، لكنه يصبح مقيدا ومحدودا للغاية اذا ما تعرض أمن الاستثمار لمخاطر غير محسوبة، أو اذا انفلت الوضع الامنى، وأصبح المستثمر ومشروعاته تعانى من هذه الأخطار، أو دفع المستثمر تحت ضغط التهديدات الامنية التى تمارسها عليه القوى الاجرامية ومن ثم ارتبط الاستثمار بالوضع الامنى .

وهى عوامل حاكمة ومتحكمة فى جذب المستثمرين، وفى تحسين بيئة ومناخ الاستثمار، وهى أيضًا عوامل تسهم إسهامًا إيجابيًا فى عمليات استقرار

وتوطين وترسيخ الاستثمارات داخل الإقتصاد الوطنى، وفى الوقت ذاته تساهم فى حسن اختيار انشطة المشروعات الاستثمارية، وفى حسن ممارسة الأعمال والانشطة المتكاملة مع الانشطة الاستثمارية، وبما يضمن ما يلى:

١- إستمرارية الاستثمار INVESTMENT GOING CONCERN، وعدم إنهاؤه قبل موعده، أو خروجه بعد انهاء فترة الاسترداد مباشرة، وعدم استمراره بعد هذه الفترة، واعتياد المستثمرين على البقاء فى الدولة المضيفة للاستثمارات، وعدم الاستجابة أو الخضوع لإي ضغوط تمارس عليهم، أو مخاوف من تعرضهم لتهديدات ومخاطر نتيجة لذلك.

٢- نمو الاستثمار INVESTMENT GROWTH من خلال عمليات التكوين الرأسمالى المتزايد باضافة وحدات انتاجية جديدة، واحداث عمليات التراكم الرأسمالى باضافة رأسمال جديد سواء تماما، أو من خلال زيادة الاحتياطات الرأسمالية واعادة استثمار الارباح المحققة عن النشاط، أو القيام بعمليات استثمارية على النحو الذى يزيد من: -

- القاعدة الاستثمارية الحالية والقائمة.
- اضافة مشروعات جديدة متكاملة مع المشروعات القائمة حاليا.
- اضافة مشروعات جديدة تماما تعمل على تنويع مجالات الاستثمار، وزيادة عرض المنتجات الجديدة فى الاسواق.

٣- فاعلية وتفاعلية الاستثمار INVESTMENT EFFECTIVENESS AND INTERACTIVATION ويتم ذلك من خلال زيادة قدرة الاستثمار والمستثمر على اكتشاف وصناعة وانتهاز الفرص الإقتصادية والاستفادة منها، خاصة اذا ما كانت الإمكانات متوافرة والموارد الكامنه موجودة، وهناك رغبة وحاجة إلى تحقيق ذلك.

وقد ارتبط هذا بالأمن الإقتصادى للدول، من أجل تأكيد نهضتها وتقدمها، وذلك من خلال تحسين ادائها الإقتصادى، وتحسين الناتج

الإقتصادى، سواء كما أو كيفا، أي ضمان حسن اداء منظومتها الإقتصادية، وضمان عناصر القوة والتوسع والنمو المضطرد فيها، مع تحسن مستويات المعيشة، وجودة الحياه، ومن هنا فقط اصبح علم الأمن الإقتصادى العام والمتخصص، ومكافحة ومنع الجريمة الإقتصادية، احد الركائز الرئيسية فى علوم الشرطة العصرية، وعلوم المخابرات الإقتصادية، وعلوم الاستثمار الحديثة، ليس فقط لتوفير تدخل سريع عند حدوث حادث امنى ما لأي مستثمر أو لأى من استثماراته داخل الوطن، أو أحداث معالجة اسرع لحوادث الخطر أي كان نوعها، ولكن – وهو الأهم – لتوفير حماية ووقاية تؤدى إلى منع وقوع الجرائم والحوادث الاجرامية التى تصيب مشروعات الاستثمار اصلا والمستثمرين ايضا، وقد ازدات اهمية علوم الأمن الإقتصادى فى السنوات الاخيرة، وتفرع من خلالها علوم امنيه جديدة اصبحت لها منظومتها، ومن بينها علم أمن الاستثمار، وعلم حماية المجتمع الاستثمارى، وعلم أمن الحماية من الارهاب الدولى، خاصة بعد ان عملت عصابات الاجرام المنظم ومنظمات الارهاب الدولى على أن يصبح رجال الأعمال المستثمرين[1] أهداف منتقاه للارهاب خاصة بعد ان اصبح رجال الأعمال ثروة تحرص الدول الذكية على جذبها وحيازتها وتوفير المناخ الصحى السليم الذى يناسبهم وأصبحت التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة مرهونة بتواجدهم، كما اصبح لبعض منهم دورا سياسيا بارزا فى توجيه العمل السياسى، أو الاختيارين السياسيين[2]، ومن ثم اصبحت عمليات أمن الاستثمار .

---

(١) حيث يصعب توفير الحماية الكاملة لرجال الأعمال لسرعة تنقلاتهم ولحاجتهم إلى الحرية الكاملة والتصرف بدون قيود، ومن هنا كانت مهمة الأمن تحقق لهم الحماية والوقاية دون ان يشعر رجل الأعمال انه تحت الرقابه أو تحت السيطرة الامنية، ومنع اى جريمة أو مخطط اجرامى يحاك من اجلهم، خاصة وان الدوى الاعلامى والضجه المصاحبه له، تجعل من الضرورى تحقيق الأمن لهم بشكل كامل، ومهما كانت التكاليف، ومهما كانت لدى رجال الاعمال، أو اقرب الناس اليه ( زوجه، ابناء، اقارب، عاملين لديه مقربين ) فى فضائح مالية أو جنسية، وابتزازهم، وتجنيدهم من أجل تدمير مشروعات رجال رجال الأعمال .

(٢) لعل اكبر الامثلة على ذلك هو السيد/ رفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان، والذى يعد من رجال الأعمال الهامين الذين اسهموا اسهاما كبيرافى نهضة الإقتصاد اللبنانى، وفى جذب

ويرتبط الأمن بالاستثمار من خلال منظومة تفاعلية استهدافية، قائمة على الحركة المخططة، وعلى التواجد المؤثر فى مواقع الاحداث، وعلى التغطية الامنيه لكل شيء وعدم ترك مجال لحدوث أي ثغره امنيه، يمكن ان تنفذ منها الجريمة الفردية أو المنظمة، ومن هنا تحرص المنظمة الامنيه على:

- حماية عناصر الجذب الاستثمارى فى الدولة، سواء على العام، أو فى بعض جوانبها ومحاورها ومناطقها الخاصة.
- وقاية النظام الاستثمارى من حدوث خلل، أو حدوث فجوة امنية طاردة للاستثمارات وللمستثمرين.
- توفير مقومات أمن البنوك وأمن اسواق التمويل والمال " البورصات " وحرية الدخول بالاموال والخروج بها، وبالتالى توفير الاحساس بالامان والثقة، واعطاء الفرصة للمستثمرين للدخول إلى مجالات استثمارية متوسطة وطويلة الاجل، بدلا من الاكتفاء بالاستثمار فى المجالات قصيرة الاجل
- تعظيم العائد الامنى بزيادة وتأكيد الشعور بالطمأنينة والأمن وربط ذلك بالارباح التى يمكن تحقيقها من خلال عمليات الاستثمار التى تمت وتتم وسوف تتم فى الدولة المضيفة للاستثمار.
- معالجة أي عمليات خداع ILLUSION أو عمليات وهمية خداعية لضرب مناخ الاستثمار "تأسيس الشركات الوهمية الخادعه" وكذلك عمليات النصب والاحتيال والخداع التى تقوم بها عصابات اجرامية للاستيلاء على اموال الجماهير، ويستخدم فى ذلك العديد من الحيل، وقد تلجأ إلى استخدام

---

الاستثمارات اليه، بل ان اعادة وتعمير وسط بيروت ارتبط باسمه، وباسم شركة سولدير التى اسسها، وكانت له اسهاماته السياسية والاقتصادية لا أن الذين لا يرغبون فى تقدم لبنان وازدهاره كان لهم رأى آخر فاغتالوه وقتلوه مما ادى إلى هروب الاستثمارات مرة اخرى من لبنان ... وتعدت لبنان واحد من اخلص رجالها واحد عناصر عودة الامان والاستقرار إلى لبنان، واحد عناصر الجذب الاستثمارى اليه

بعض المسئولين أو اصحاب الرأى والفكر والعقيدة، من أجل إضفاء المصداقية وزيادة حجم الثقة فى ما يقومون به من أعمال .

ومن ثم فإن المنظومة الامنية لحماية الاستثمار تشمل كل من: المستثمر الفرد وعائلته، والمشروع الاستثمارى، والمناخ المحيط بعمليات الاستثمار فى الدولة ككل وفى اطار منظومة امنية شاملة ومتكاملة تتسع لتحيط بكل من فواعل الاستثمار، وما تستخدمه من ادوات، وطرق، ووسائل، ومناهج، واساليب استثمارية، وبالتالى لا تترك سبيلا للصدفة أو العشوائية، والتى ينفذ منها الحظر، أو لا تدع هناك فرصة يمكن ان يدخل منها أو يمر مصدر من مصادر التهديد .

إن توفير أمن الاستثمار أصبح أمر أساسي وضرورى ولازم من أجل تحقيق التقدم لكافة صوره واشكاله، وهو أمر لا يمكن صياغته فى نطاق المنظور الشامل لعناصر الخطر ومصادر التهديد التى يتم تحديدها فى نطاقين رئيسين هما:

**النطاق الأول:**

نطاق الوضع القائم حاليا والمدروس والمحدد جيدا، والذى تم تشخيصه من جانب الخبراء والمتخصصين فى أمن الاستثمار .

**النطاق الثانى:**

نطاق ما هو متوقع من متغيرات ومستجدات امنية، خاصة ما هو متوقع إن تشكله عصابات الجريمة المنظمة من عمليات اجرامية تهدد كل من المستثمر الفرد، والمشروع الاستثمارى، والدولة المضيفة للاستثمار .

وفى اطار هذين النطاقين يتم رسم السياسات الامنية، وتوفير الموارد المادية والبشرية اللازمة للتعامل مع الاخطار ومصادر التهديد، ومن ثم التعامل

مع مصادر الخطر وعناصر التهديد، سواء بالاحتواء، أو الحد من خطورتهم، أو انهاء هذا الخطر ومنع قيامهم باى نشاط اجرامى ضد أمن الاستثمار، ومن ثم تحقيق أمن وامان كل من المستثمر، والمشروع الاستثمارى، والدولة المضيفة للاستثمار وبشكل شامل ومتكامل وفاعل، وبما يحققه من عناصر الجذب الاستثمارى المتنوعة والمختلفة .

ومن هنا فإن أمن الاستثمار يعد عنصر بالغ الاهمية، سواء بالنسة للاستثمارات المباشرة محلية كانت أو اجنبية، أو للاستثمارات غير المباشرة عابرة كانت أو مقيمة، وسواء ترتب على قرار الاستثمار شراء اسهم لشركات قائمة بالفعل، أو ارتبط بانشاء مشروعات جديدة تماما فالمخاطر التى قد تتعرض لها هذه

الاستثمارات كبيرة ومتعددة وممتدة وتحتاج إلى حماية ووقاية، فعنصر الحماية والوقاية الامنية من أي خطر قائم أو مخاطر تلوح فى الافق، والتى يتعرض لها الاستثمار له من الاهمية الكبرى، التى تتعدى اهمية انشاء الاستثمار ذاته[1]، وهو ما يظهر لنا ضرورة واهمية أمن الاستثمار، ولماذا تعمل الدول على توفيره، وهو ما سيتم الاجابة عليه بشىء من الايجاز فى المبحث التالى .

---

(١) من الخطر جدا انشاء استثمارات تتعرض لقدر كبير من المخاطر، أو تكون محور لنشاط عناصر التهديد والارهاب الدولية والمحلية، أو تكون مستهدفة من جانب عصابات ومنظمات التخريب والتجسس العالمية، وبالتالى يتعين توفير الحماية للمشروعات الاستثمارية والوقاية لها حتى قبل واثناء مراحل الانشاء، وبعد اتمام انشائها وتشغيلها

## المبحث الثالث

## لماذا أمن الاستثمار

عندما تطرح الاسئلة، فإنه لا معنى لها إلا عندما يكون الغرض منها الحصول على الاجابات، فكثيرا ما يكون السؤال دافعا للبحث عن إجابة، اجابة شافية ووافية والا كان السؤال دافعا لطرح مزيد من الاسئلة خاصة تحت ضغط الفضول، والشغف، وحب المعرفة، والرغبة فى اختراق حواجز المجهول وهو ما تقرضه وتشير اليه عملية أمن الاستثمار سواء باعتبارها عملية process، متعددة المراحل، وكل مرحلة من مراحلها تتم فيها الكثير من الأعمال التنفيذية التى تعد وتمهد للعمليات الاخرى، فى سلسلة متعاقبة ومتشابكة الحلقات، أو باعتبارها نشاط activity عميق المحتوى والمضمون، وممتد التأثير، سواء فى الانشطة الاخرى الممارسة داخل الكيان الادارى، أو فى الكيانات الادارية الاخرى، فهو يؤثر فيها، كما يتأثر بها، وهو ما يطلق عليه: علاقات الداخل بالداخل الامنى، وعلاقات الداخل بالخارج الامنى، أو بكونها وظيفة function اساسية ورئيسية ولايمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها فهى ضمن الوظائف الهامة التى يتعين توافرها فى الكيان الادارى المراد حماية أمن الاستثمار فيه، أو من خلال مجموعة المهامmission التى يمارسها ويقوم بها أمن الاستثمار وفى واقع الامر فإن هناك علاقة ثلاثية تبادلية التأثير ما بين الخطر، والاستثمار، والأمن وهو ما يوضحها لنا الشكل التالى:

شكل: العلاقة ما بين الأمن والاستثمار والخطر

فقاعدة الاستثمار فى أي دولة من الدول لا يمكن ان تستقر أو تستمر دون أي يكون هناك أمن يعالج الخطر، ويدرأ شره، ويعالج بالمنع أو بالحد من حدوثه، ويضمن استمرار هذا الاستثمار، فقد ارتبط الاستثمار فى ذهن العديد من الإقتصاديين بالخطر، سواء بصفه عامه، أو بالخطر المحسوب بصفة خاصة، فكلما زاد الخطر ارتفع العائد، ومن ثم يكون المستثمر الباحث عن عائد معين، عليه إن يتحمل خطر معادل له تماما، وبالتالى لا يوجد استثمار ذا عائد يدون مخاطره مساويا له، والا كان هناك شيئا ما غامضا ويحتاج إلى البحث والدراسة .

واذا كانت تلك المقولة صحيحة، فإنه فى واقع الامر هناك فرق كبير ما بين الاستثمار العاقل الرشيد، وما بين اشكال التصرفات الحمقاء سواء المالية أوالتمويلية والتى تفتقد إلى الرشادة العقلانية، وتتسم بالمقامرة والعشوائية الارتجالية، وقد تصل إلى حد الحماقة الكبرى[1] بالدخول إلى مجالات خطره للغاية مثل:

- الاستثمار فى دول غير مستقرة سياسيا أو دول غير مستقرة امنيا، تجتاحها الحروب الاهلية الطامنه، وتجتاحها الاضطريات العرفية، والعنصرية .
- الاستثمار فى دول غير مستقرة تشريعيا، حيث تتعدل فيها القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للعمل الإقتصادى والاستثمارى، وبصفة سريعة مستمرة لا تمكن المستثمر من معرفة ما عليه من واجبات والتزامات، وما له من حقوق

(١) فى هذه الحالة تكون هناك " جريمة " فعلى سبيل المثال قام احد العاملين فى بنك بيرنجز بالعبث والتلاعب باموال البنك، والدخول فى مغامرات ومقامرات رهيبة، فى عكس اتجاه السوق، يدفعه دافع احمق انه يمكن بمعاملاته الضخمة ان يحول اتجاه السوق إلى ما يرغب، وبالتالى يكون قد كسر القاعدة التى تنص علي عدم جواز السير عكس الاتجاه، وتحقق عن ذلك خسائر رهيبه ادت إلى افلاس البنك، وقيام مجموعة هولندية بشراءه بسعر تذكارى جنيه استرلينى، وحكم على مارك ليسون بالسجن نتيجة لما اقترنته يداه من بالمغامرة والمقامره باموال الغير، اموال المودعين، واموال البنك المؤتمن عليها .

- الاستثمارات فى دول غير مستقرة تجتاحها الجرائم وتسيطر عليها العصابات الاجرامية ذات السطوة والنفوذ، والتى تفرض الاتاوات وتبتز المستثمرين وتدمر مشروعاتهم اذا لم يستجيبوا لما يملى عليهم.
- الاستثمار فى دولة لا يوجد فيها عدالة قضائية، أو تعانى من بطء نظم العدالة القضائية، ولايتم الفصل فى المنازعات إلا بعد فترة طويلة، ولايتم تنفيذ الاحكام.
- الاستثمار فى دول ديكتاتورية قمعية لا يوجد فيها حرية، وكل شىء فيها مكبل ومقيد، والاوضاع فيها كبركان على وشك الانفجار، ولديها جماعات وتنظيمات معارضة تلجأ إلى العنف المسلح بدلا من الكلمة وإدارة الحوار.

إن هذه الاشكال وغيرها تدل على عدم وجود أمن الاستثمار، وان الاستثمار فى هذه الدول غير آمن وان خطر ضياع وفقد الأموال المستثمرة خطر كبير، وان دمار هذا الاستثمار وضياع وفقد ما بذل فيه من وقت وجهد ومال امر متوقع الحدوث، ومن ثم يكون السؤال القائم هنا لماذا أمن الاستثمار.؟؟؟

إن الاجابة التفصيلية لهذا السؤال، قد تكون مسهبه، كما انها قد تكون من الكبر والاتساع مما يصعب الالمام بكافة جوانبها: الإقتصادية، والسياسية، والقانونية، والاجتماعية، والثقافية، والإنسانية ومن ثم تحتاج إلى علاج ومعالجة تقع ما بين الاقتصار وما بين الإسهاب حتى يمكن الوقوف عليها والاحاطة بجوانبها.

فالعائد الإقتصادى لأمن الاستثمار عائد غير مباشر، لا يمكن رصده بسهولة ويسر، حيث لا يترتب على الانفاق الامنى، كما هو فى غيره من المشروعات الإقتصادية دخل مباشر، أو إنتاج يتم بيعه أو تقديمه بثمن لمن يحتاج

اليه[1] وبالتالى فإن العائد الإقتصادى ضمنى content، خفى hidden، وغير مباشر indirect، وهذا العائد بطبيعته متزايد، لا نه انعكاس على الاخرين، وانبثاقا من نجاح المشروعات الاخرى، ومن ثم فإنه يحتاج إلى وعى ادراكى جيد من جانب المسئولين فى الدولة، فعائد أمن الاستثمار، وما يتحقق عن أمن الاستثمار من مردود مادى، ودخل غير مباشر امر ملموس ومحسوس فى كافة المجالات الإقتصادية . من حيث الإنتاج القومى، والدخل القومى، والاحلال محل الواردات، وزيادة الصادرات، وتحسين مستوى الادخار، وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة القدرة على الانفاق على المشروعات العامه الخ.بل ان من الواجب الايضاح انه لا قيمة لكل هذه العوائد الإقتصادية اذا لم يكن هناك أمن استثمار يحميها ويشعر الافراد بها فعدم وجود الأمن يفقد أي عائد قيمته أو مضمونه أو الاحساس به .

كما ان الاستقرار السياسى، واستقرار نظام الحكم، وحرية المواطن، وحقوق ممارسة الحياة السياسية بحرية ترتبط ارتباطا قويا بأمن الاستثمار، خاصة فى النظم الديمقراطية، التى تعى وتدرك اهمية الأمن بكافة مجالاته، واهمية ان يشعر المستثمر بانه أمن على نفسه، وماله، واستثماراته وان هذا الأمن ينعكس وعاكسا لنفسه فى كافة المجالات، خاصة حق وحرية التعبير، وحرية الانتخاب، وحرية تكوين الاحزاب، وحرية اصدار الصحف، وحرية بناء وتشغيل القنوات الفضائية وهى جميعها بصورة أو باخرى تعبر عن أمن الاستثمار فى جانبه السياسى

ويعد الارتقاء الاجتماعى وزيادة التحضر الاجتماعى وسرعة التنقلية الاجتماعية، والحراك الاحتماعى امر هام يتوقف على أمن الاستثمار، وهو امر

---

(١) على الرغم من انتشار شركات تقديم الخدمات الخدمات الامنية، وقيام بعض الدول بتأخير خدمات الأمن وتقديم هذه الخدمات للبنوك وللشركات ولبعض رجال الأعمال بمقابل مادى متفق عليه، إلا ان أمن الاستثمار يظل مسئولية جهاز الأمن الخاص بالدولة، وان عليه ان يقوم بتوفيره بصرف النظر عن وجود مقابل مادى يدفعه المستثمر ام لا ... حيث تكون الضرائب التى يدفعها المستثمر ممولة لهذا النشاط

مرتبط أيضًا بعناصر الجذب الاستثمارى، خاصة وان الارتقاء الحضارى يساعد على:

- توفير الايدى العاملة من المجتمع المحلى للمشروعات الاستثمارية .
- استضافة المستثمر الأجنبي ورعايته اجتماعيا هو واسرته .
- استيعاب العادات القريبة والسلوكيات الاجتماعية القريبة بسهولة ويسر، وعدم حدوث تنافر أو رفض عنيف لما قد يقوم به المستثمر الأجنبي هو وافراد عائلته .

وفى الوقت ذاته فإن زيادة الثقافة والمعرفة والادراك ترتبط أيضًا بأمن الاستثمار، حيث ان انتشار الثقافة وازدياد عدد مصادر المعرفة ينمى القدرة على جذب الاستثمارات، وفى الوقت ذاته يوجد الجسور والمعابر التى تتدفق عليها هذه الاستثمارات، كما ان جودة الحياه الانسانية والانفاق عليها والارتقاء بمجالاتها الانسانية الصحية والتعليمية يؤدى إلى تحسن عوامل الجذب الاستثمارى، وهو امر يكاد يتوقف ويعود بشكل كبير إلى أمن الاستثمار.

لقد أصبح مستقبل الشعوب مرهون بجودة الحياه التى ينعم بها افرادها، وهو امر يتوقف على قدرتها على جذب الاستثمارات الدولية، وتوطينها فى شكل مشروعات دائمة ومستمرة وقادرة على التوسع باضطراد، وهو امر يتوقف على مناخ استثمارى جاذب، وعلى قدرتها على توفير مقومات أمن الاستثمار وعناصره، خاصةِ مع تطور الجريمة الإقتصادية، واتخاذها ابعادا جديدة، واستخدامها لطرق احتيالية واجرامية جديدة، حتى اصبح من الضرورى ان تتطور اساليب مكافحتها، ومن هنا جاءت الحاجة لأمن الاستثمار، والذى اولدته حاجة، وافترضته رغبه، واوجدته رؤى وطموحات للوصول إلى أهداف وغايات الفاعل، فعلى سبيل المثال إن حدوث حادث امنى عارض يتعرض له احد كبار المستثمرين العالميين عند زيارته لدولة صغيرة أو

هامشية، يحول ويلفت الانتباه اليه، ويجعلها طاردة للاستثمار، خاصة مع تناول اجهزة الاعلام والصحافة لهذا الحادث، وقيام المتخصصين لتحليل أسبابه، واظهار اوجه القصور الامنى التى سمحت بحدوثه، والمغالاه فى تصوير هذا التصور، وارجاعه إلى الدولة النامية ذات الامكانيات الامنيه الضعيفة[1] فالتعرف على تأثير الارهاب على الأعمال ورجال الاعمال، ومجالات التخريب التى يتعرض لها الاستثمار، واسباب تعرض رجال الأعمال ومؤسساتهم للعمليات الارهابية، وحجم الخطر وتقديرات المخاطر، وتحديد مدى المخاطرة والمجازفة عند الاستثمار والعمل فى بلد ما، والاثار المادية والنفسية للحدث الارهابى، وكيف يختار الارهابيين أهدافهم، وأمن رجال الأعمال الشخصى، وتحديد الاحتياجات الامنية فى البلد التى يعمل فيه، وكيف يحمى رجال الأعمال انفسهم فى مكان الاقامة الذى يقيمون فيه، وكيف نحمى المصانع والمكاتب والفروع التى انشأتها الشركات الوطنية فى الخارج، وكيف نحمى رجال الأعمال اثناء التنقل والسفر برا وبحرا وجوا، وكيف نحمى افراد اسر رجال الاعمال، وخطط النجاه من أي حادث ارهابى، والتأمين ضد الاختطاف والوقوع فى مصائد الابتزاز أن الجريمة المنظمة قد امتدت إلى مجالات عديدة، واصبح من بينها الجريمة الموجهه للمشروعات الاستثمارية، والتى أصبح معها تحتاج إلى:

- الحد من حدوثها ومنع تصاعدها وإيقافها .
- منع الجريمة من حدوثها وعدم السماح باى اختراق أمنى .

كما أنه من جانب اخر فإن حماية المجتمع من الوقوع ضحية مكائد بعض رجال الاعمال، والذين يخططون لإ قامة وصنع أوضاع احتكارية ضارة

(١) لعل فى هذا يكمن السبب فى ان الانفاق الامنى يحتل الاولوية الاولى فى موازنات الدول الصغيرة

بالسوق والمستهلك، أو استخدام اسليب الغش التجارى[1]، والمتاجرة بسلع منتهية الصلاحية أو فاسدة وبالتالى فإن أمن الاستثمار أمن تفاعلى ومتوازن ومتعادل، ولاينتظر إلى جانب واحد فهو يحمى رجال الأعمال من الخطر، ويحمى المجتمع أيضًا من بعض رجال الأعمال الفاسدين، ومن ثم أمن الاستثمار أمن متعدد المجالات، أو يشكل له جانبيه الرئيسيين الذين يشكلان وجهين لعمله واحدة وهما:

**الوجه الأول:** جانب أمن رجال الأعمال المستثمرين ومشروعاتهم الاستثمارية ونشاطهم الاستثمارى الذى تعطى له كل مجالات الاهتمام، وتوفر له كل مجالات الحماية والوقاية، طالما كان رجل الأعمال يعمل فى اطار القانون، ولايقدم على أي مخالفات، أو يقوم باى سلوكيات ضارة فى المجتمع

**الوجه الثانى:** جانب أمن المجتمع وحمايته من عمليات الخداع والغش والاستيلاء على اموال البنوك وافراد المجتمع من جانب بعض رجال الأعمال الذين استطاعوا فى غفلة ان يتسللوا إلى مجتمع رجال الاعمال، وان يرتكبوا جرائمهم البشعة، وان يسيئوا إلى هذا المجتمع[2].

كما أن أمن الاستثمار من ناحية اخرى يرتبط بتوفير الحماية ضد عمليات التخريب SABOTAGE وسرقة اسرار الصناعة، وخطط الإنتاج والتسويق، وبالتالى ممارسة كافة اشكال الحماية والوقاية ليس فقط للحفاظ

---

(١) تعد الممارسات الضارة لبعض رجال الأعمال من اكثر مجالات الخطر ومكأمن التهديد لإي اقتصاد يتواجدون فيه، مثل حصولهم على قروض من البنوك وتهريبها إلى الخارج، وحرمان الإقتصاد الوطنى من ناتج توظيفها فى الداخل، وهز الثقة فى الجهاز المصرفى الوطنى، ووضع علامات استفهام كبيرة على مستقبل الاستثمار فى البلاد

(٢) رجل الأعمال الحقيقى حريص تمام الحرص على سمعته، وعلى عناصر الثقة الكاملة فيه، ولايسمح باى حال من الاحوال وتحت اى ضغط يمارس عليه بان يتم تلويث سمعته، بل ان سمعته هى جزء من كيانه، وان امنه الذاتى هو احد مقومات استمراره كرجل اعمال

على المستثمر والمشروع بوضعه الحالى، ولكن لضمان تطوره واتساعه فى المستقبل[1] وضمان حقوقه، وضمان ان يسترد ما انفقه على الدراسات والابحاث المختلفة، فضلا عن الحفاظ على أمن المشروع ضد أي عمليات تجسس تقوم بها الاجهزة .

ومن هنا فإن الأمن منظومة متكاملة تحتاج دائما إلى التطوير والتكيف مع مستجدات ومتغيرات الخطر، وفى الوقت ذاته تطوير الفكر والثقافة الامنية لتصبح اكثر توافقا مع متطلبات مجتمع الاستثمار investment community بكافة عناصره وافراده، وهو أمر يجعل لأمن الاستثمار اهميته الخاصة التى قد تتجاوز أهمية غيره من عمليات الامن، فضلا عن كونه الاكثر تفاعلا مع الاحداث، والاكثر التصاقا بالحوادث الامنية ايا كان محورها، وايا كان موضوعها، فالاستثمار عالى الحساسية تجاه أي متغيرات أو مستجدات بصفة عامة، واى خطر يتهدده حاضرا ومستقبلا بصفة خاصة، وسواء كان هذا الخطر على مستوى:

- رجل الأعمال المستثمر .
- المشروع المستقر فيه .
- الدولة راعية ومضيفة الاستثمار .

ويؤثر الأمن فى مناخ الاستثمار، وفى الوقت ذاته تتسع منظومة الأمن لتشمل الحماية من الجريمة[2] وعوامل الحد من مصادر القلق ومكامن التوتر،

(١) كثيا ما تكون عمليات التخريب جزء من اعمال التجسس الإقتصادى، وهى عمليات تتم دائما تحت غطاء حتى تتم بنجاح، وكلما كان الغطاء مصمم جيدا، كلما نجحت عمليات التخريب، خاصة التخريب الإقتصادى ذو الطابع الماكر راجع فى ذلك المزيد من التفاصيل:
Hank H. Honegraaff , The Covering , W. Pubbishing Group,٢٠٠٢.
-Adam L.Penenberg, Marc Borry ,Spooked:Espionoge In Corate Amercia.

(٢) يعد منع الجرائم قبل وقوعها XPIME ΠPEςENTION اكثر اهمية من معالجة الجرائم بعد وقوعها، خاصة فى مجال الاستثمار والاعمال والاقتصاد، ليس فقط لتجنب تحمل التكاليف الباهظة

وهو ما يتطلب اتباع منهجا رشيدا يقوم على زيادة الثقة فى الإقتصاد الوطنى، وعلى تطوير قدراته سواء من حيث: حجم ومقدار الدخل، وحجم الانفاق، وحجم الاستهلاك، وحجم الادخار، وحجم الاستثمار، ومعدلات نمو كل منها، واتجاهه، ومن حيث قدرته على انماء الناتج القومى، وتوليد العائد والمردود، وزيادة تشابكية القيمة المضافة، وزيادة الاعتمادية المتبادلة بين المشروعات بعضها البعض، وتحسين ورفع مستويات الاجور والدخول، وزيادة معدلات دوران النقود فى المجتمع، وفى الإقتصاد، وضمان سيولته وفاعليته، وزيادة الدخل القومى، وحسن توزيعه، وبما ينعكس بدوره على جودة الحياه، وعلى تطور هذه الجودة، وتأثير ذلك على الدخل الفردى والاسرى وقدره الافراد على الابتكار والابداع، وتحسين الإنتاج ورفع الانتاجية، ومن هنا تقوم منظومة الأمن بصفة عامة، وأمن الاستثمار بصفة خاصة بدور رئيسى فى تحسين البيئة والمناخ الاستثمارى للدولة بل وزيادة قدرتها الاستيعابية بشكل كبير، وهى عملية متصلة ومتواصلة، تتم بشكل منظم، وداخل اطار من التحالف التفاعلى القائم ما بين ثلاثة اطراف رئيسية هى:

**الطرف الأول:** وحدات واجهزة الأمن سواء الشرطة أو المخابرات أو الاجهزة الامنيه ذات الطبيعة الخاصة، أو فرق المهام الامنيه التى تشكل لحالة معينة بذاتها، ويتم حلها بعد انتهاء التعامل مع هذه الحالة، أي على مستوى الهيكل التنظيمى الرسمى، والجهاز المنوط به تحقيق الامن، ومواجهة الاخطار، والتعامل مع مصادر التهديد التى تهدد أمن

---

الناجمة عن حدوث الخطر الامنى، ولكن أيضًا لتلافى التأثير السلبى لحدوث الجريمة على اقتصاد الدولة وحماية المستثمر من الوقوع ضحية العصابات المنظمة، أو ضحية اغراء ارتكاب اى نوع من أنواع الجرائم، أو الاغراء والاستدراج إلى الجريمة المنظمة، خاصة وان القوانين فى الدول المتخلفة عادة ما تعاقب بالعقوبات البدنية التى تتضمن عقوبات الحبس ولمدد طويلة، بينما فى الدول المتقدمة تعاقب بالغرامات المالية وبالتعويض المادى بدلا من الحبس الذى يغل يد صاحب العمل عمله وعن إدارة امواله وعن متابعة مشروعاته

الاستثمار، وما يتصل ذلك من حيث حجم هذا الجهاز، والموارد المتاحة له، والامكانات المدبرة، ومدى كفايتها لمواجهة الخطر الامنى، سواء بالرصد والتتبع والتحليل والدراسة والتقييم من جانب أو بالتدخل السريع للحد من شروره وانهاء هذا الخطر، أو عمليات المعالجة الامنية بعد حدوث هذا الخطر.

الطرف الثانى: العاملين فى أجهزة الدولة المختلفة بصفة عامة والمتصلة بالاستثمار بصفة خاصة، وما يمكن ان يضاف اليهم من خبراء ومتخصصين وعلماء وباحثين، يشملهم الهيكل التنظيمى للدولة فى اجهزتها الحكومية، سواء المتصلة بالاستثمار بصفة مباشرة، أو تلك التى تتصل به بشكل غير مباشر، وسواء بصفة مباشرة،وسواء كانت علاقتها الرئيسية برجل الأعمال المستثمر من جانب معين، أو بالمشروع الاستثمارى من جانب ثانى، أو بالمناخ الاستثمارى للدولة من جانب ثالث، وذلك بحكم وظائفهم التى يقومون بها أو التى يشغلوانها فى الهيكل التنظيمى للدولة، ومع اختلاف مواقعهم فى هذا الهيكل التنظيمى.

الطرف الثالث: افراد المجتمع بإختلاف اعمالهم وانشطتهم والمهام المسنده اليهم، والذين يمكن ان يساهموا بشكل مباشر أو غير مباشر فى تحقيق أمن الاستثمار، حيث لكل فرد من الافراد دور يمارسه وعمل يقوم به، سواء عمليات حماية وتأكيد أمن المستثمر الفرد وعائلته، أو فى مجال حماية المشروع المستثمر فيه، أو فى مجال تحسين مناخ الاستثمار فى الدولة المضيفة للاستثمار.

إن هناك أهدافا بالغة الاهمية لأمن الاستثمار، أهداف يتعين تحقيقها حتى يزداد وينمو الاستثمار، ويزداد عدد المشروعات الجديدة وتتوسع المشروعات القائمة ويزداد عدد خطوط الإنتاج فيها وحتى يزداد التكوين الرأسمالى، وحتى تتراكم الاحتياطيات الرأسمالية، وتزداد قوة الإقتصاد، ويصبح قادرا على

التصدير وبشكل متزايد، وتترسخ دعائمه فى الإقتصاد العالمى وتتحسن شـروط التبادل الدولى، وتتحسن أوضاع ميزان المدفوعات، مما يجعله جاذبا لمزيد مـن الاستثمارات الدولية، وموطنا لمزيد من الاستثمارات المحلية[1] ومن ثم تتوسـع مجالات التوظيف، ويزداد فرص العمل، ويزداد الـدخل والاجـور والعوائـد، ويتحسن مستوى المعيشة ومن هنا تظهر اهمية أمن الاستثمار، وتظهر أهدافه إن هذا يدفع إلى تأكيد اهمية تحقيق هذه الأهداف والتى نوجزها فيما يلى:

الهدف الأول:

تأمين الحرية الاستثمارية لرجل الأعمال باشكالها وجوانبها المختلفة سواء كانت:

- الحرية المالية من حيث الدخول والخروج بالاموال ودون قيد أو شرط يحولدون ممارسة هذه الحرية . طالما هى امواله ويملكها ولايوجد قرار قضائى أو ادارى بالتحفظ عليها ، أو تجميدها ، أو مصادرتها .
- الحرية فى اختيار الوقت الملائم للاستثمار أو لإنهاء هذا الاستثمار، أو للقيام باجراء أي تعديلات يراها مناسبة على استثماراته القائمة بالفعل، أو اجراء أي استثمارات جديدة .
- الحرية فى العلاقات التبادلية التجارية مع الاطراف التجارية المختلفة التى يرى انها تصلح كشريك تجارى ناجح يمكن ان يعتمد عليه حاضرا ومستقبلا فى تصريف الإنتاج الذى يقدمه إلى السوق المحلى والدولى .
- الحرية الروحية فى ممارسة الشعائر الدينية للعقيدة الدينية التى يؤمن بها ، ودون ان يمارس عليه إكراه أو ضغط لا عتناق اديان اخرى، أو جره إلى نزاعات عقائدية مدمرة له ولمشروعاته .

(١) هناك قاعدة شهيرة تقول ان الاستثمار جاذب لمزيد من الاستثمار ... سواء بتأثير التقليد والمحاكاه، أو بتأثير سياسة التطبع، أو بتأثير حافز الربح، أو بتأثير الضغط الرافع للاستثمار

- الحرية فى العلاقات التبادلية التجارية مع الاطراف التجارية المختلفة التى يرى انها تصلح كشريك تجارى ناجح يمكن ان يعتمد عليه حاضرا ومستقبلا فى تصريف الإنتاج الذى يقدمه إلى السوق المحلى والدولى .
- الحرية الروحية فى ممارسة الشعائر الدينية للعقيدة الدينية التى يؤمن بها ، ودون ان يمارس عليه إكراه أو ضغط لا عتناق اديان اخرى، أو جره إلى نزاعات عقائدية مدمرة له ولمشروعاته .
- الحرية الجسدية أي أن لا يتم سجنه أو اعتقاله، أو احتجازه دون سند قانونى أو دون حكم قضائى، ودون ان يكون هناك سبب أو جريمة ارتكبت، أو لمجرد الاشتباه أو المزاج الشخصى، واستعراض القوة والنفوذ .
- الحرية فى تطوير العبقرية الاستثمارية لدى رجل الاعمال، وتنفيذ احلامه الاستثمارية وانشاء الاشكال الاستثمارية المتنوعة، وبما يحقق احلامه وطموحاته ورؤيته الممتدة والمتطورة فالابداع الخيالى هو الحافز والدافع القوى الذى من خلاله تتحقق وتنفذ المشروعات وتتطور الشركات وتتحول من كيانات صغيرة محدودة القدرة، إلى كيانات عملاقة ذات تأثير قوى .

ومن ثم فإن تأمين الحرية، أي الحرية فى فعل وتملك أي شىء طالما فى اطار القانون والمسموح به يعد احد أهم الأهداف التى يعمل أمن الاستثمار على تحقيقها لرجل الأعمال المستثمر، فالحرية الاستثمارية هى الروح الداخلية التى تؤمن له التفوق والنبوغ .

## الهدف الثانى:

تحقيق الوفره الامنيه من منتجات امنية ذات نوعية ممتازة لتحقيق اشباع من حاجة معينة للعديد من افراد المجتمع، وبايجابية تصل إلى اعلى درجاتها فى توفير الأمن للمشروعات الاستثمارية بشقيه:

على مستوى النشاط الاستثمارى الذى يتم ممارسته، أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار وما يتصل بمناخ الاستثمار فيها، أو على مستوى المشروع الاستثمارى ذاته خاصة ما يتصل بتأمين عمليات:

- الاحلال والتجديد واجراء عمليات الصيانه الدورية بالمحافظة على استمرارية المشروع الاستثمارى .
- التوسع والامتداد وزيادة عدد خطوط الإنتاج بما يؤمن اقتصاديات .

حيث يعمل أمن الاستثمار على تأمين عناصر الجاذبية الاستثمارية لجذب الاستثمارات العالمية، وزيادة فاعلية هذه الاستثمارات فى تحقيق تدفقات نقدية مباشرة وغير مباشرة، وتوظيفها فى مشروعات استثمارية متنوعة، وتحقيق عائد وربح مناسب .

الهدف الرابع:

تحقيق التوطين الناجح والفعال لكل الاستثمارات التى يمكن جذبها إلى الداخل، وذلك من خلال تشجيع المستثمرين الجادين على التوطن فى الدولة، وعلى توطين جميع استثماراتهم فيها، وعلى احلال وتحويل مشروعاتهم الخارجية إلى مشروعات داخلية: حيث يتحقق عن هذا التوطين زيادة فى القدرة الاستثمارية على ايجاد فرص استثمارية متنوعة، تمثل عناصر جذب جديدة لمستثمرين حاليين أو جدد، فضلا عن ما يتيحه ذلك من قدرة اكبر على استيعاب المتغيرات والمستجدات الامنية، والتعامل مع الازمات والاحداث الامنية الخطره بنجاح لدرء الاخطار الامنية، وابعاد شرها عن المشروعات الاستثمارية .

الهدف الخامس:

تقديم الرعاية والحماية والوقاية الامنية، التحوطية والاحترازية لكل من المستثمر الفرد، والمشروع الاستثمارى، ومؤسسات الدولة الاستثمارية: وهو ما

يتصل بمنع حدوث الضرر والخطر، وبما يؤدى إلى توفير تكاليف الاصلاح، فضلا عن عدم تحمل الخسائر الباهظة التى تحدث نتيجة حدوث الخطر، أو نتيجة تتابعات حدوث الخطر، خاصة وأن توابع الاحداث الخطره ومتتالياتها قد تدفع المستثمرين إلى الهروب إلى الخارج، وغلق مشروعاتهم الاستثمارية، وتحولهم إلى دعاية سواء ضد الاستثمار فى الدولة، بل قد يصبح هؤلاء المستثمرين الذين تعرضوا للخطر احد المحددات التى يصعب تجاوزها أمام عمليات جذب الاستثمار إلى الدولة المضيفة للاستثمارات.

وبالتالى يصبح منه ضمن أهداف أمن الاستثمار عدم السماح بحدوث أي اختراق امنى يهدد استثمارات المستثمرين، كذلك عدم تحولهم إلى مروجى اشاعات أو ابواق سوداء ضد الاستثمار فى الدولة، وذلك من خلال ثلاث عمليات اساسية هى:-

العملية الأولى: المنع: أي منع حدوث الجريمة.

العملية الثانية: الحد: أي التقليل من فرص حدوث الجريمة ووضع حد لتصاعد معدلاتها.

العملية الثالثة: المعالجة السريعة: أي التدخل السريع الحاسم لمنع استفحال خطر الجريمة وعدم امتداها.

الهدف السادس:

تحقيق الجاهزية الفورية والتدخل السريع الفعال والناجح لتحقيق أمن الاستثمار، خاصة وان أمن الاستثمار يتعامل مع عناصر الوقت، وكذلك مع فن التوقيت، ومن ثم فإن التدخل السريع لمعالجة أي خطر يحدث يتطلب قدرا مناسبا من الجاهزية الفورية التى تتيح التدخل الفورى السريع لمعالجة أي خطر

يحدث، وقبل ان تتداعى وتمتد اثاره السيئة لتؤثر على مناخ الاستثمار، وتحتاج الجاهرية إلى الادارك الامنى الواسع اهمية توفر ما يلى:

- الموارد والامكانات المادية والمعدات المتقدمة التى يحتاج اليها أمن الاستثمار.
- الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها التدريب الراقى الذى يجعلها على اعلى درجات التجهيز والاستعداد للتعامل مع الخطر الامنى
- القيادة الخبيرة ذات القدرة والفاعلية على قيادة فرق المهام الامنية لتحقيق وتأمين أمن الاستثمار .

الهدف السابع:

انشاء اجهزة امنية متطورة للارتقاء الدائم والمستمر بأمن الاستثمار حيث يحتاج أمن الاستثمار إلى ايجاد اجهزة ومؤسسات ذات انظمة وهياكل ادارية عالية المرونه، وفى الوقت ذاته تتخصص كل منها فى مجال من مجالات أمن الاستثمار، ويتحقق التكامل بين كل منها، وتتعاون جميعا لتحقيق أهدافها، خاصة مع تطور الجريمة، فضلا عن تدريب واعداد كوادر بشرية مؤهلة وراغبة فى هذا النوع من العمل وقادرة على القيام بجميع مهامه، سواء المهام العامه، أو المهام المتخصصة ويرتبط هذا الهدف بعدة عناصر اساسية هى:

**العنصر الأول:** اعداد وتصميم البنيان والهيكل التنظيمى لجهاز أمن الاستثمار وبشكل يتناسب مع اهمية وضرورة تحقيق أمن الاستثمار على مستوياته المختلفة

**العنصر الثانى:** التوصيف الوظيفى الجيد للوظائف القائمة فى البنيان والهيكل التنظيمى لجهاز أمن الاستثمار، وتحديد الأعمال والمهام المتعين القيام بها فى كل وظيفة والواجبات الخاصة بكل منها، والخبرات والقدرات والمعلومات المتعين توافرها فى شاغل هذه الوظيفة .

العنصر الثالث: التحديد الجيد لخطوط الاتصال بين الوظائف بعضها البعض وتحديد العلاقات المتبادلة بين كل منها والاخرى .

ومن هنا فإن أمن الاستثمار يصبح عملية بالغة الضرورة والاهمية فى عصر الحاضر، عصر العولمة الاجتياحية التى جعلت العالم كله سوقا واحدة وبعدث المنافسة عاليه فى جذب الاستثمارات، وفى العمل على توطينها وبقائها واستمرارها فى الدولة، وعدم هجرتها أو هروبها إلى الخارج، وهو ما يجعلنا نعرض للجوانب الرئيسية العامه لأمن الاستثمار فى الفصل التالى:

# الفصل الثانى
# الجوانب الرئيسية العامه لأمن الاستثمار

منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والعالم الامنى يتغير، وبمعدل سريع، وبمعدل غير مسبوق، فكل شىء لم يعد كما كان، لم يعد هناك ثوابت أمنية فكرية أو مادية مستقرة، بل هناك تغييرات ومستجدات مستمرة فى عالم الامن، تغييرات فى المفاهيم الامنية، وتغييرات فى العوامل الامنية، وفى الادوات، وفى العناصر، وفى الطرق، وكذلك متغيرات فى الاساليب لقد استطاعت أحداث ١١ سبتمبر أن تفعل الكثير فى عالم الأمن بصفة عامة، وأمن الاستثمار بصفة خاصة وهى عمليات لم تتوقف تبعاتها ونتائجها وامتداداتها وتأثيراتها حتى الآن بل تكاد هذه الجوانب تفرز الجديد كل يوم، سواء فى مجال:-

- الاختراقات الامنية والاساليب التى تلجأ اليها عصابات الجريمة المنظمة، ومنظمات الارهاب التى تهدد أمن الاستثمار .
- مجالات الحماية والوقاية الامنية، خاصة مجالات منع حدوث الجريمة أو الحد منها، أو معالجتها ومعالجة اثارها اذا ماحدثت .
- مجالات الجاهزية الامنية والاستعداد الامنى لمواجهة أي خطر، سواء من حيث الاعداد البشرى بالتدريب المكثف، أو فى الاعداد المادى من حيث تطوير المعدات الامنية، وبما يتوافق مع احدث النظم الامنية لتحقيق أمن الاستثمار .
- نعم أن هناك تغيير دائم ومستمر، تغيير متعدد تغيير معقد تغيير مركب ومستجدات لم تتضح كامل معالمها بعد لا تزال غائمة ولاتزال إرهاصاتها الأولى حيرى وتبعث على مزيد من الحيرة والقلق ما زال العدو فيها مجهولا ولايزال الضباب والظلام الحالك يحول دون رؤيته بوضوح وتتراكم أمام المجهول تساؤلات كثيرة تساؤلات تحتاج إلى اجابات جيدة، وتحتاج إلى فهم

وإدراك، وتحتاج إلى وعى شامل ومتكامل، حتى يمكن الاحاطة بجوانبها والتعرف على ابعادها وبالتالى تحقيق أمن الاستثمار .

لقد أرتقى الفكر الأمنى بصفة عامة وفكر أمن الاستثمار بصفة خاصة، وازدادت كفاءة الممارسات الامنية، كما ونوعا ومجالا وبما ادى إلى زيادة سرعة عمليات الامن، وجاهزيتها الكبيرة وتفاعلها القوى مع الاحداث، وتزداد معه قوة التغيير، ومتطلباته ولاتتوقف حركة التغيير، أو تهدأ خطواته السريعة التى امتدت لتطال كل شىءابتداءاً وبدون انتهاء واصبح كل شىء معقدا فى مجتمع المال والاعمال، مجتمع الحسابات الدقيقة، مجتمع التوازنات الادائية، ومجتمع العناصر والاعمدة الراسخة الهيكلية، مجتمع لا مجال فيه للعشوائية كل شىء فيه مخطط، ومنظم، وموجة، ومتابع ومع هذا تحدث فيه العديد من المفاجأت الامنية مجتمع اصبح خاضع من جديد لعمليات مراجعة ومراجحة واسعة النطاق، كل شىء فيه يعاد حسابه من جديد ويعاد تقييم عناصر الخطر فيه Risk Assesment واصبحت مجالات الاستثمار واقامة المشروعات اكثر تعقيدا، واصبحت تخضع حساباتها لجوانب لم تكن تشملها من قبل حسابات المستثمرين جوانب الخطر الامنى ومخاطر الواقع الامنى المستجد، الذى تعددت جوانبه، وامتدت ابعاده، وترامت مساحته سواء نتيجة دخول الارهاب طرفا فى الصراع الامنى، أو نتيجة تطور وسائل الاجرام وادوات الجريمة لقد اصبح الخطر والتهديد والخوف الناجم عنهما يشمل الحاضر، ويمتد إلى المستقبل، مؤثرا على قوى الفعل الاستثمارى، وعلى كل من:

- المستثمرين فى دنيا المال والاعمال .
- المدخرين فى عالم البنوك والمصارف .
- المنتجين فى الشركات والمصانع .
- المستهلكين فى الاسواق المحلية والدولية .

- المنظمين والمروجين واصحاب الافكار والاحلام لبناء المصانع وتأسيس الشركات .
- الموزعين والمصدرين والمستوردين للسلع والبضائع .
- الدول والحكومات والكيانات الادارية والتكتلات الإقتصادية .

وتعددت المخاطر التى تصيب المشروعات وازداد حجمها، واصبحت معالجات الخطر، وتوفير عناصر الامان، احد أهم مجالات نشاط أمن الاستثمار، واصبحت مهام الدفاع والمخابرات بحكم ما فرضه الواقع الجديد يمتد نشاطها ليشمل كافة جوانب وابعاد عالم المال والاعمال[1] ومن ثم ارتبطت أيضًا بعوامل أمن الاستثمار، وما يتناوله من مجالات أمن من بينها ما يلى: -

١- أمن وامان الفرصة الاستثمارية السانحه، سواء التى يتم اقتناصها فى شكل صفقة تجارية عارضة، أو فى شكل اقامة علاقات متبادلة دائمة ومستمرة، أو فى شكل اقامة مشروع انتاجى اوتسويقى أو تمويلى، أو مشروع متصل باعداد وتدريب الكوادر البشرية، وما يتطلبه هذا النوع من الأمن من دراسات وبحوث للسوق وللجدوى الإقتصادية، ومن توفير المقومات اللازمة لا قامة وانشاء الشركات والمشروعات وخطوط الإنتاج

٢- أمن وامان مناخ الاستثمار فى الدولة، وفى المنطقة الاستثمارية، وفى محيط المشروع الاستثمارى، تفاعلا وفعلا وحقيقة، وتواجد، وارتباط، وتعاقد، وعائد، وانجاز، وما يتصل أيضًا بتحقيق الجو والمناخ والبيئة

(١) اصبحت المخابرات والجاسوسية الإقتصادية الفرع الرئيسى من افرع الأمن الإقتصادى، سواء من أجل تأمين عقد الصفقات، أو من أجل تأمين الحصول على اسرار الصناعة والاختراعات الابتكارية، أو من أجل توفير الحماية والوقاية ومواجهة عمليات التجسس الصناعى التى تقوم بها الدول والحكومات والمشروعات، خاصة ان عمليات تأمين الاستثمار اصبحت متشابكة ومتداخلة وتحتاج إلى توافر الجاسوسية الإقتصادية

الدافعة لأمن الاستثمار، والى اشعار المستثمر بانه موضع ترحيب، وحفاوه وتقدير، واحترام، وان حقوقه مصانه، طالما يؤدى واجباته ويفى بتعهداته والتزاماته

٣- أمن وامان اسرار الصناعة، وحقوق المعرفة، وبراءات الاختراع، ضد السطو والسرقة، وسوء الاستخدام، والحماية من الاستيلاء والاعتداء عليها، وبصفة خاصة اسرار الصناعات الدقيقة تحت التطوير، وما تم التوصل اليه من افكار ونظريات وابحاث نظرية وتطبيقية، وما تم الوصول اليه من اكتشافات وتطبيقات متقدمة، وتوظيفاتها فى شكل منتجات اساسية ومكملة وفرعية، وباحجامها واوزانها المختلفة، ومحتواها، ومضمونها الارتكازى الرئيسى والاساسى.

٤- أمن واسرار نظم الإدارة المتقدمة، سواء فى عمليات: التخطيط، أو التنظيم، أو التوجيه، أو التنسيق، أو التحفيز، أو المتابعة وما يتفرع عنها من نظم ادارية لعمليات: الإنتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية، وما يتصل بها من نظم قيادة وتأمين وتحكم وسيطرة، وما يرتبط بها من عمليات تفاعل مع قوى السوق، وعمليات تكيف مع المتغيرات والمستجدات التى تطرأ على المجالات الاتية: -

أ- سوق الاستثمار الدولى بشكله العام مقاسا بحجم التدفق الاستثمارى على مستوى العالم ككل، أو على مستوى منطقة استثمارية معينة بذاتها، وما طرأ على كل منها بالمقارنة بباقى مناطق العالم، أو بفترات زمنية معينة، أو بنوع معين من انشطة الاستثمار.

ب- محفزات الاستثمار فى منطقة محلية معينة، ثم ملاحظة حدوث طفرة استثمارية فيها، خاصة مع تصاعد أحداث محددة اثرت على

حركة التدفق الاستثمارى فى هذه المنطقة، صعودا، وهبوطا، وجذبا، وطردا، ومعرفة هذه المؤثرات، وتحديد انواعها ومجالاتها:

- القانونية والتشريعية .
- الاقتصادية من حيث العرض والطلب .
- السياسية من حيث الاحداث ومجريات الحوادث السياسية .
- الثقافية من حيث المحتوى والمضمون الثقافى .
- الحضارية من حيث الحراك الاجتماعى والتقلية الاجتماعية .

وتأثير كل هذه العوامل على أمن الاستثمار فى المنطقة .

ج- قوى التنظيم والمبادرة الاستثمارية، والتى تحدد الجوانب التنظيمية الخاصة بالمشروعات الاستثمارية، سواء من حيث منح الاجازات والتراخيص، واصدار الموافقات الادارية، وتوفير احتياجات ومستلزمات المشروع الاستثمارى، خاصة من خدمات ومرافق هيكلية واساسية لا زمة لحسن عمل المشروع (الطرق، الكبارى، خطوط الكهرباء الخ ) .

د- قوى ابتكار صناعة الفرص الاستثمارية، أي صناعة مجال اقتصادى جيد يوفر مؤكدات النجاح لمشروع استثمارى يتم انشاؤه، أو توفير عناصر ومؤكدات النجاح لتسويق إنتاج مشروع استثمارى سيتم اقامته وتشغيله .

هـ- عمليات الابهار والجذب والاستقطاب الاستثمارى، والتى تدعم المزايا التنافسية الجاذبة للاستثمار الدولى، وكذلك لتوطين الاستثمار المحلى، وما يتصل من قصص نجاح للمستثمرين الذين سبقوا إلى الاستثمار فى المنطقة، ولازالو يعملون فيها وبنجاح

كبير، وبعلامات ونتائج ايجابية فارقة عن هؤلاء الذين اتجهوا إلى مجالات ومناطق اخرى.

٥- أمن الفكر والثقافة وصناعة المزايا التنافسية، وتحقيق رسالة المشروعات، والحفاظ على هوية المشروع الاستثمارى، وتقوية الانطباعات المتولدة عنه، محليا وعالميا، وتحقيق الاثر الايجابى لرسالته، وجعله عنصر من عناصر جذب مزيد من المستثمرين إلى داخل البلاد، بل وعامل فعل جيد من أجل التوطن الاستثمارى خاصة ان فكر الاستثمار كثيرا ما يكون سابقا للاستثمار ذاته وهاديا وموجها له، فضلا عن كونه يزيد من شغف المستثمرين سواء المحليين أو الدوليين، ويحثهم على جمع البيانات والمعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة، ويزيد من رغبتهم فى الاستثمار تبعا لما قاموا به من بحوث ودراسات متعمقة ومستفيضة، تساهم فى زيادة الفكر والثقافة الاستثمارية، وتكون فى الوقت ذاته هادية ومرشدة لقرارات من سيأتى بعد هؤلاء المستثمرين للاستثمار فى المنطقة.

وبالتالى تصبح مهمة أمن الاستثمار تحقيق أمن هذا كله، وبشكل شامل ومتكامل يأخذ فى أعتباره كافة العوامل والعناصر الحاكمة والمتحكمة فى اداء كل منها، وفى الوقت ذاته يمتد قاعديا ورأسيا للارتقاء بمنظومة أمن الاستثمار.

إن هذه الجوانب وغيرها، يتعين أن تكون محل تقييم دائم ومستمر، حتى لا تفقد الدولة جاذبيتها الاستثمارية، أو حتى لا يتم العبث بحاضرها الاستثمارى، وتدمير مستقبلها الاستثمارى فالاستثمار وعاء وبوتقة تنصهر داخله كافة المؤثرات والعوامل الحاكمة والمتحكمة فى أمن الاستثمار ومن ثم فإنه سبب ونتيجة، فى ان الاستثمار يدفع إلى مزيد من الاستثمار وان النجاح

يدفع إلى مزيد النجاح، وإن التقدم يدفع إلى مزيد من التقدم، ان هذا يؤكد بما لا يدع مجال للشك الحقيقة الاستثمارية التى تنص على زيادة الجاذبية الاستثمارية، حيث كلما كانت الجاذبية الاستثمارية مرتفعة، وعوامل الأمن والامان مؤكدة كلما كان الإقتصاد جاذبا للاستثمارات وللمستثمرين.

إن العالم يتغير، ومناخ واماكن الاستثمار تتبدل، وما كان ينظر اليه قديما على انه السليم الذى يتعين اتباعه، اصبح محل شك، ومحل سخرية، وحل محله الجديد والمبتكر الذى يتعين استخدامه، والوقوف به ومعه وعليه، وهو ما يوضحه طبيعة ومحور عمل أمن الاستثمار، ويتم التعرف عليه من خلال معرفة أهداف أمن الاستثمار، والذى نعرض له بايجاز فيما يلى:

## المبحث الأول
## اهمية أمن الاستثمار

لقياس اهمية شيء ما يمكن الوصول اليها من خلال قضية الوجـود والعدم، فالشيء ونقيضه يظهر بعضهما البعض، فالاسود يظهره الابـيض، والضوء يعكس الظلال، كما يظهر الوجود العدم، أي تحديـد مـدى اهميـة وجود هذا الشيء ايجابيا بوجوده قائما وفاعلا، ومدى خطورة عدم وجود هذا الشيء سلبيا بعدم توافره، ومن ثم فإن اثبات الايجاب والسلب، والمقارنة بين المزايا والعيوب، وحساب التكلفة، وتحديد العائد، وتحديد الربح والخسـارة، يظهر هذه الاهمية، فالحاجة إلى الأمن، حاجة دائمة واساسية، حاجة غريزية لدى كل كائن حي، وبالتالى فإن قياس هذه الاهمية الحيوية امر بديهى، مـا بين الأمن والخطر، أي اثبات الشيء ونقيضه قد يدل على مـدى اهميتـه، خاصة عندما تتعارض وتتقارب عوامل السلب والايجاب، أو يكـون هنـاك منطقة غائمة ضبابية وغير واضحة، وعلى الرغم من كون الأمـن بصـفة عامة وأمن الاستثمار بصفة خاصة ذو اهمية بديهية افتراضا، فإنـه قـد لا يحتاج لسبب أو لا خر لا ثبات اهمية الامن، بل يكفى وجود الأمـن ذاتـه خاصة عند تحول المجتمعات من نظام تقليدى آمن، إلى نظم حديثة تكتنفهـا مخاطر، ومطامع، وتهديدات، وتحديات وجميعها تضغط على اهمية الأمـن بصفة عامه، وأمن الاستثمار بصفة خاصة، وتطالب بتـوافره، وتطـويره، وارتقائه، وهو ما يظهر لنا اهمية أمن الاستثمار من حيث كون تواجده يحقق عناصر الاستقرار، وعناصر الراحة والطمأنينه، سواء للمسـتثمر أو للبلـد المضيف للاستثمار فانتقال المجتمعات من المجتمعات التقليدية شبه المغلقـة والمغلقة، إلى المجتمعات الحديثة المنفتحة على الخارج، إلى المجتمعات فائقة الحداثة المندمجة فى الإقتصاد العالمى قد زاد قضية أمن الاستثمار تعقيـدا،

وجعلها اكثر تشابكا[1] فبالنسبة للمستثمر يوضح له كافة حقوقه وكافة التزاماته، ويصون ويحمى هذه الحقوق اما اذا لم يكن أمن الاستثمار متوافرًا، فإن عوامل القلق والتوتر والخوف يدفعان المستثمر إلى الهرب[2] خشية تعرضه لهذا الخطر، فإن هلاك حقوق المستثمر وتعرضه هو ومشروعه للتهديدات والمخاطر المختلفة تدفعه إلى عدم الاستثمار فى هذه الدولة، والتى تصبح طارده للمستثمرين فيها فوجود الخوف يدفع إلى القلق، ووجود القلق يدفع إلى التردد، ووجود التردد يدفع إلى وجود حالة من العجز ووجود العجز يؤدى إلى انعدام الحركة وانعدام القدرة على العقل والعكس صحيح عندما يكون هناك امن، فعلى سبيل المثال فإن وجود نظام أمن للاستثمار فى أي دولة يحد من انشطة عصابات الاجرام في هذه الدولة، والحد من عمليات الخداع والتزييف التى تقوم بها عصابات منظمة، تحترف ارتكاب الجرائم تحت غطاء المشروعات الاستثمارية، وبالتالى يحد من قطرها أو يمنع جرائمها فأمن الاستثمار يدور ثلاث محاور اساسية هى:

**المحور الأول:** محور منع الجريمة التى تستهدف أمن الاستثمار (المستثمر، المشروع، الدولة) .

**المحور الثانى:** محور الحد من الجريمة التي تستهدف أمن الاستثمار

**المحور الثالث:** المعالجة السريعة لإي خطر يحدث لأمن الاستثمار .

---

(١) لايعنى ذلك ان المجتمعات التقليدية ليس بها مخاطر تهدد أمن الاستثمار فيها ولكن يعنى ذلك انه كلما ازداد المجتمع تحضرا تحضرا كلما تعددت مجالات الخطر، وكلما تتنوعت عمليات الجريمة، وازداد تعقيدا، وكلما استدعى هذا تطويرا فى مناهج أمن الاستثمار وارتقاءا فى الادوات الامنية المستخدمة

(٢) كانت الولايات الامريكية اكبر دول العالم جذبا للاستثمار، واكثرها جاذبية لعيون رجال الاعمال، واستقرار استثماراتهم فيها اما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فقد حدث العكس، قام العديد من رجال الأعمال حتى الامريكين انفسهم بهجرة استثمارية منها إلى الخارج وهو ما يظهر اهمية ( الأمن الاستثمارى ) حتى بالنسبة لا كبر واقوى الدول، وليس فقط للدول المتخلفة أو الساعية للتقدم والنمو

وبالتالى يتم محاربة منظمات الجريمة، خاصة تلك التى تتسلل تحت عباءة الاستثمار، وتستولى على اموال المواطنين واموال البنوك عدد المصارف الوطنية، وتهرب بها إلى الخارج، ومن ثم يهتم أمن الاستثمار بمنع هذا النوع من الجرائم، ومن تسترها تحت عمليات الاستثمار، ومن ثم تنقية مناخ الاستثمار فى الدولة لتصبح اكثر جذبا للمستثمرين الجادين بل تجعلها مقصدا استثماريا جاذبا للاستثمارات الدولية ومرفأ وملاذ أمن تلوذ به، وتطمئن اليه رؤوس الأموال العالمية[1]، فرأس المال لا يذهب إلى حيث الخطر، ويذهب إلى حيث المجالات التى يتوفر فيها عنصر الامان، حتى يضمن استرداد امواله، وعائد استثمار هذه الأموال.

وهو ما يجعلنا نعرض لبعض عناصر تظهر اهمية أمن الاستثمار فيما يلى:

١- يعد أمن الاستثمار احد عناصر الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى الدولة المضيفة للاستثمارات المحلية والدولية، حيث تتوطن الاستثمارات، وتنمو، وتزداد وتتراكم، وفى الوقت ذاته فتح مجالات إمتدادية جديدة، سواء فى ذات النشاط، أو فى أنشطة متكاملة معه، أو فى انشطة اخرى متنوعة، حيث كثيرا ما يلجأ المستثمر الدولى إلى انشطة تجريبية اولية ابتدائية، تقيس من خلالها مدى جودة الاستثمار فى هذه الدولة أو تلك ثم ينتقل تدريجيا فى حالة نجاح هذه الاستثمارات إلى مجالات وانشطة اساسية ورئيسية، وهو ما

(١) يعد النموذج الجيد لأمن الاستثمار "سويسرا" ذلك البلد الصغير حجما من حيث المساحة والجغرافيا، الغنى والكبير حجما من حيث الاداء الإقتصادى، والذى يقوم فيه أمن الاستثمار بالدور الكبير فى جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الدولية، وقد سعت كثير من الدول إلى محاولة تقليد "سويسرا"، لكنها لم تستطع لعدم قدرتها على توفير الأمن للاستثمارات ورؤوس الأموال وعلى الرغم من إن سويسرا دولة صغيرة لا سواحل لها وعلى الرغم من قلة عدد سكانها وعلى الرغم من هضابها وجباله. فانها لا تزال الدولة التى تتمتع بافضل أمن استثمار فى العالم وقد نجحت "دبى" فى ان تصبح سويسرا الشرق الاوسط، خاصة فى جذب الاستثمار الدولية اليها، وهى تنمو بمعدل

يفسر لنا لماذا تتوقف العديد من المشروعات فى الدول غير الآمنه، ولماذا تزداد الاستثمارات التنوع فى الدول الآمنه . .

٢- يحقق أمن الاستثمار الحماية والوقاية للصورة الذهنية IMAGE وانطباعاتها الايجابية عن الدولة، وعن المشروع، وعن الافراد، خاصة فيما يتصل ويتعلق بهذه الصورة الذهنية، والانطباعات المتولدة عنها لدى المستثمرين الدوليين والمحليين على حد سواء

٣- يعد أمن الاستثمار المحرك الرئيسى للكثير من القطاعات الإقتصادية، والتى تعتمد على روافد استثمارية دولية ومحلية، خاصة قطاعات البورصة، واسواق النقد والمال، والبنوك، وشركات التأمين، والمحرك لجذب الودائع اليها، والمسئول عن نمو اعمالها وتوسعها وقدرتها على تحقيق القيمة المضافة والارباح.

٤- يسهم أمن الاستثمار سواء بصورتن مباشرة أو غير مباشرة فى تنمية الثروة القومية، وفى توظيف الثروة البشرية، وفى زيادة الدخل والعائد والمردود القومى والفردى على حد سواء .

٥- يستقطب أمن الاستثمار الاستثمارات الدولية، والتى تعمل على تطوير البنيه الاساسية، والارتقاء بالتنظيم الادارى، والفن المهنى والمهارى واداء العاملين .

٦- يرفع أمن الاستثمار من اليقظة الامنيه، ومن الحس الامنى سواء لدى رجال الشرطة المتخصصين، أو لدى افراد المجتمع العاديين، ويزيد من قدرتهم على مواجهة المواقف الحرجة الطارئة ومن التغلب على الازمات، ومن تلاحم المجتمع فى مواجهة الكوارث .

٧- يسهم أمن الاستثمار فى زيادة قدرة المجتمع على اكتشاف العباقره والمبدعين من ابناؤه، ويرفع من درجة الاعتماد على المؤسسات العلمية

والتنظيمية والتعليمية المتوافره، خاصة مراكز البحوث والدراسات الامنيه المتخصصة .

إن وجود أمن الاستثمار ليس فقط عنصر حاكم ومستحكم فى جذب الشركات والمشروعات الانتاجية، ولكن وهو الأهم فى اقامة المراكز التجارية والتسويقية واستقطاب المستثمرين فيها من كافة أنحاء العالم، ومن ثم فإن مهمة تأمين بيئه استثمارية امنه، ومناخ استثمارى أمن يصبح أمر بالغ الاهمية لجذب رؤوس الاموال، وتأسيس ميزة تنافسية وافضلية عن باقى دول العالم .

إن دراسة العلاقات التبادلية التأثيرية ما بين السبب والباعث، وما بين النتيجة والاثر، سوف تظهركم هو هام تحقيق أمن الاستثمار، وأم معايشة الخطر والتعايش معه، لن يكون بديلا عن تحقيق الأمن والاستقرار الامنى وهو ما سيتم تناوله بايجاز فى المبحث التالى .

## المبحث الثانى
## أنواع أمن الاستثمار

يقع الاستثمار ما بين تيارين يجتاحان المستثمر، هما تيار الأحلام والطموحات والامال والاهداف العريضة فى الفوز والنجاح والتنعم بمناهج القوة والسيطرة والربح الوفير، وما بين تيار الخوف من الفشل، ومن التحديات، ومن السقوط، والخسارة المدمرة .

تتعدد أنواع الأمن الإستثمارى، وتختلف بإختلاف المكان والزمان، وباختلاف مجالات الخطر وعناصر التهديد، وكذلك بإختلاف درجات الأمن المطلوب الوصول اليها وباختلاف الامكانات والموارد الكادية والبشرية، ودرجة المهارة والفاعلية، وباختلاف المنظور الذى يتم النظر به إلى الأمن وسواء كان منظورا سياسيًا، أو اقتصاديًا، أو اجتماعيًا، أو جغرافيًا وبإختلاف الاستراتيجيات والسياسات الأمنيه، وبإختلاف النظريات والمناهج والمدارس الامنيه[1]، حتى ان هناك مناهج التحديث ونظريات حديثة ابتكرت ومدارس امنيه قد تأسست من أجل ذلك، ويمكن تصنيف أنواع أمن الاستثمار إلى عدة أنواع وفقا لعدة تصنيفات اهمها ما يلى:

---

(١) لكل دولة من الدول الكبرى مدرسة امنيه خاصة بها، فهناك على سبيل المثال المدرسة الامريكة التى تقسم الأمن إلى قسمين اساسيين أو نطاقين: النطاق الأول على مستوى الولاية، والنطاق الثانى على المستوى الاتحادى الفيدرالى بينما المدرسة الالمانية تعمل على كافة المستويات وبدون انفصال، وباعتبار ان المانيا كل متكامل مندمج المصالح، فى حين ان المدرسة الفرنسية تدمج ما بين الخارج الأجنبي والداخل الوطنى، وتقوم المدرسة اليابانية باستخدام الأمن كوسيلة للتعايش مع الخطر فى حين تلعب الصين باسلوب المداهنه والنفس الطويل، والعمل بهدوء لتكميش العدو من خلال امتصاص قوته وافقاده مزاياه التنافسية باستخدام التقليد لمنتجاته والسعر الرخيص جدا الذى تبيعها به الخ .

## اولاً– أنواع أمن الاستثمار وفقا وحسب المدة الزمنية:

حيث يتم تصنيف أمن الاستثمار عدة أنواع رئيسية وفقا للمدى الزمنى الذى يهتم به مدير أمن الاستثمار واهمها ما يلى:

١- أمن الاستثمار طويل الاجل الدائم والمستمر، والذى يأخذ الطابع الاستراتيجى الحاكم والمتحكم فى منظومة الأمن الاستثمارى، والذى يهتم بالهوية والشخصية الامنية للمقصد الاستثمارى أو البلد المضيف للاستثمارات، ويطلق عليه الأمن القاعدى الاساسى الذى يتم البناء عليه، ومن حيث وجود جهاز متخصص للأمن العام، ولديه وحدات متخصصة للأمن الاستثمارى .

٢- أمن الاستثمار متوسط الاجل، والمتوافق مع المراحل الاستثمارية وتطور الدولة فى كل مرحلة من مراحلها ، أي من مجرد سوق استثمارى ناشىء أو بازغ أو مبتدىء، إلى سوق يتوسع تدريجيًا وينمو ويزداد ، إلى سوق متكامل واسع قادر على استيعاب كافة المتغيرات الاستثمارية ، وهو أمن يرتبط بالسياسات الفترة المرحلية .

٣- أمن الاستثمار قصير الاجل، والذى يرتبط بالحوادث الامنيه، ويرتبط بتغيراتها ومستجاتها التى تحدث كحل يوم، وهو أمن العمل التنفيذى اليومى لرجال الامن.

## ثانيا: أنواع أمن الاستثمار حسب محور اهتمامات المستثمر:

حيث ينظر إلى الأمن من خلال ما يرغب المستثمر فى الحصول عليه، وما يرغب فى تأمينه وهنا تتعدد أنواع أمن الاستثمار ، وتختلف بإختلاف محاور الاهتمام، والتى يعمل الأمن على تأمينها وتوفيرها بسهولة ويسر، واهمها الأنواع الآتية:

١- أمن توفير بيانات الاستثمار والتأكد من جودتها وصحتها ومناسبتها وحداثتها وصلاحيتها للاستخدام، والاعتماد عليها فى دعم اتخاذ القرار الاستثمارى، وبحيث يمكن التعويل والاعتماد عليها فى اكتشاف الفرص الإقتصادية والاستثمارية بالفعل فى السوق .

٢- أمن الحصول على الموافقات والتراخيص، وفى اطار اجراءات متفق عليها سريعة ومحددة، بل الالتزام بالتوقيتات الزمنية القياسية المحددة للحصول على التراخيص والموافقات، وعدم السماح بوجود أي تعقيدات بيروقراطية، أو ادارية، أو عدم وجود مجال لتجارة النفوذ والرشوة والمحسوبية .

٣- أمن المحافظة على المشروعات الاستثمارية، وعدم تعرضها لمخاطر تؤدى إلى متاعب وقلاقل لها، خاصة من حيث عدم مخالفتها فى عملها للقوانين، والتعليمات الصادرة للعمل، أو وقوعها تحت طائلة القانون نتيجة لعدم معرفة بهذه القوانين، أو نتيجة لا ختلاف البيئة القانونية ما بين دولة المقر والمركز الرئيسى لشركة متعدية الجنسيات، وبين دولة الاستضافة لفرع الشركة متعدية الجنسيات المذكورة .

٤- أمن مباشرة الأعمال والانشطة لمختلفة المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية استيرادا وتصديرا ، وما يتصل بها أيضًا من عمليات إنتاج وتسويق وتمويل وكوادر بشرية، وما يتصل بها من احتياجات وموارد ومستلزمات تحتاج اليها بكمية معينه، وفى وقت معين وبدون أي تأخير .

٥- أمن مناخ الاستثمار والمجتمع الاستثمارى، وهو اخطر أنواع الامن، حيث يتطلب دائما يقظة مرتفعة لتحقيق التوازن الحركى الفاعل ما بين مصالح رجل الاعمال، وما بين مصالح المجتمع، خاصة فى تحقيق ودعم المنافسة ومكافحة الاحتكار، وفى مجال توفير المنتجات بالسعر

المناسب، وبالجودة المناسبة، وعدم الاضرار بالمشروعات الاخرى أو بالمستهلكين

## ثالثًا – انواع امن الاستثمار حسب درجات الجوده الامنيه:

يتم تصنيف أمن الاستثمار إلى خمس درجات رئيسية وفقا لمقاييس الجودة التى يتم الحكم بها على مدى كفاءة، ودرجة الامان فى الدولة المضيفة للاستثمارات سواء كانت استثمارات وطنيه المحليين والمستثمرين المحليين، أو كانت استثمارات دولية من مستثمرين دوليين، ومدى قدرة جهاز الأمن الوطنى، تحقيق الحماية الامنية، واهم هذه الأنواع هى ما يلى:

### أمن الاستثمار فائق الجودة

وهو أعلى درجات الجودة فى الأمن، حيث يعمل الأمن كجهاز مناعه واقى من الجرائم، ولايسمح ابدا بحدوث أي ثغره امنيه، ولايسمح بحدوث أي قصور امنى يؤدى إلى تكوين "بؤر" اجرائية، أو يفتح مجالا لتشكيل عصابات جريمة منظمة، وكلما كان المجتمع محدودا، كلما كان امنه على درجة عاليه من الكفاءة، والجميع يعرفون بعضهم بعضا، كلما كان تأثير المبادىء السامية، والاخلاق الحميدة، والاعراف والعادات والتقاليد قوى، حاكم لسلوك الفرد والمجتمع، ومن ثم كان الأمن محققا ذاتيا، وكان الخط الاجرامى جريمة فردية محدودة .

### أمن الاستثمار متوسط الجودة

وهو أمن يحقق الأهداف العامه التى وضعت من اجله، وان كان يتبع الاسلوب التقليدى فى تأمين الأهداف العامه، سواء على المستوى العام للدولة، أو على مستوى الوحدات، أو على مستوى رجل الأمن الفرد ذاته

## أمن الاستثمار الجيد

وهو أمن يختار عمليات تأمين انتقائية SELECTIVE OPERATIONS حيث تنتقى بعض الأهداف التى يتعين تأمينها تأمينا كاملاً، ويسمح بتأمين باقى الأهداف أو الأهداف الأخرى بدرجة اقل ووفقا لا ولويات تتعدل وتتبدل وفقا للاوضاع والظروف الامنيه .

## أمن الاستثمار منخفض الجودة:

وهو أمن غير كاف، بل لديه قدرات محدودة فى التعامل مع احتمالات الخطر المتصاعدة، سواء التى تهدد رجال الأعمال المستثمرين وعائلاتهم، أو تلك التى تهدد مشروعاتهم الإستثمارية، ومن ثم فإن حركته بطيئة ومحدودة وفقا لا مكاناناته المحدودة جدًا .

## أمن الاستثمار الردىء

وهو الذى يعتمد على قيام رجل الأعمال المستثمر بتأمين ذاته، نظرا لعدم وجود جهاز أمن متخصص فى الاستثمار، أو لعدم كفاءة الجهاز، أو لفقد الثقة فيه . ومن ثم يقوم رجل الأعمال المستثمر بتشكيل جهاز أمن خاص لحمايته وعائلته ومشروعه، ويضاف إلى ذلك أنواع اخرى من انشطة أمن الاستثمار، وبصفة خاصة إن هذه الأنواع الرئيسية دائمة التطور وبسرعة، خاصة مع كثافة المتغيرات والمستجدات الامنيه المتصلة بعمليات الاستثمار .

## المبحث الثالث
## مجالات أمن الاستثمار

عندما ننظر إلى الجغرافيا، يجب ان يتحدث التاريخ، فالعلاقة الزمنية والمكانية تعطى لكل منهما بعض ملامحه، زمانا ومكانا، تواجدا واحداثا، رؤية ودوافع، وهو ما يرتبط بالتدفق الاستثمارى ورؤوس الاموال، سواء تلك التى تتجه إلى مقصد إستثمارى معين، أو تلك التى تغادر دولة معينة، وهو ما يشير إلى العلاقات، اما بين عوامل الجذب الاستثمارى، وما بين عوامل الطرد الاستثمارى، فكثيرا ما نكون عوامل الطرد اكثر فاعلية من عناصر الجذب، وهو ما لم تفطن اليه كثير من الدول النامية التى ترغب فى جذب الاستثمارات الدولية فتجد لها المزايا لكنها لم تفطن إلى تأثير العيوب التى تكمن فى انظمتها الادارية والثقافية والتشريعية والقضائية واجهزتها التنفيذية وما تضعه من عقبات أمام تدفق الاستثمارات، وما تدبره من مشاكل لإي مستثمر يأتى اليها وتشكل منظومات فساد ادارى وافساد اجرامى تعمل على ابتزاز المستثمر، من خلال تجارة النفوذ، والايجار بالسلطة، والربح الوظيفى وتتخذ من عوامل الوقت، والجهد، والتكلفة أدوات لا رهاق المستثمر وايقاعه تحت ضغط من أجل ابتزازه[1] .

ومن هنا تأتى أهمية أمن الاستثمار، فى القضاء على عوامل الطرد، خاصة عوامل الجرائم والسلوك الاجرامى، التى قد يتعرض لها المستثمر، خاصة جرائم تجارة النفوذ، الرشوه، الفساد الإقتصادى والادارى، وعمليات السطو والتخريب والتدمير، والارهاب الخ .

---

(١) تفقد كثير من الدول النامية قدرتها على جذب الاستثمارات الدولية نتيجة للفساد الادارى القائم فيها، بل انها لا تستطيع ان تمول مشروعات التنمية الإقتصادية فيها، بل انها تصبح حتى عاجزة عن تمويل الانفاق الجارى فيها ونقل مواردها عن احتياجاتها، وتلجأ إلى الاقتراض من الداخل والخارج لتمويل هذا الانفاق، مما يضغط على قدراتها، ويؤدى إلى ارباك خطتها للخروج من دائره التخلف

حيث تتعدد وتتنوع مجالات أمن الاستثمار وتختلف من مكان إلى آخر، ومن فترة زمنيه إلى اخرى فى ذات المكان، ويرجع ذلك إلى اختلاف مصادر الخطر ومكامن التهديد، وما يطرأ على ادوات الجريمة وعصابات الاجرام من تغيير وتطوير، خاصة ان الاجرام لم يعد يطرأ على ادوات الجريمة وعصابات الاجرام من تغيير وتطوير، خاصة أن الاجرام لم يعد قاصرًا على عصابات معينة بذاتها، بل أمتد ليشمل أجهزة دول ونظم حكم فاسدة وعصابات متعدية الجنسيات ومتعددة الجنسيات ذات شبكات عالمية، ولها مناطق نفوذ وحماية تكاد تكون اقوى من بعض الدول، أو ذات سيطرة على بعض الدول واهم المجالات التى يعالجها أمن الاستثمار ما يلى:

١- حماية المستثمر من ضغوط اصحاب المصالح وتجار النفوذ واضطراره إلى دفع رشاوى واتاوات وعمولات غير قانونية من أجل الحفاظ على مصالحة، أو الحصول على موافقات وتصاريح وتراخيص ادارية معينه، أو لا تمام عمليات التسجيل لحقوقه وحماية هذه الحقوق وصيانتها من أي اعتداء قد يحدث فى الوقت الحاضر، أو من أي اعتداء يحتمل وقوعه فى المستقبل.

٢- حماية المستثمر ورجال الأعمال من عمليات النصب وضياع امواله نتيجة لذلك أو نتيجة للخداع والمؤامرات التى يمكن تدبيرها له، سواء لا صطياده هو شخصيا، أو للسطو على امواله، أو تعطيل مشروعه تبعا لذلك.

٣- حماية المستثمر من الشركات الوهمية التى قد تبتلع امواله، خاصة تلك التى يؤسسها مجرمون دوليون، لديهم مهارات خاصة فى التخفى والنشر، ولديهم امكانيات خاصة فى الاقناع، وفى الحصول على

الأموال والهروب بها إلى الخارج، والى دول يصعب القبض عليهم فيها ، أو تقديمهم للعداله والمحاكمة .

٤- حماية المستثمر من عمليات الابتزاز وعوامل التهديد والايقاع فى مصائد الابتزاز، خاصة تلك التى تستخدم اساليب الغواية والاغراء، وكذلك اساليب الاكراه المادى والمعنوى، ليس فقط لا حكام السيطرة على رجعلى رجل الأعمال المستثمر ولكن أيضًا لتوجيهه وفقا لا غراض مخطط اجرامى معين .

٥- حماية المستثمر من عصابات غسل الاموال، والتى تقوم بعمليات تبييض لا مواله الجريمه المنظمة، واضفاء الشرعية على غير المشروع، وايجاد مصدر يبدو شرعيا لها ، وخداع القانون المجتمع، والتستر على مجرم اثيم ضالع فى الاجرام.

٦- حماية المستثمر من الجاسوسية الإقتصادية الاجنبية، ومن عمليات الارهاب الدولى والمحلى، والذى قد يحدث أيضًا بالتعاون بين الاثنين معا ، خاصة مع حدوث علاقات تعاون بينهما لتنفيذ مخطط اجرامى معين ضد رجل الاعمال، أو ضد مشروعه، لا سباب كثيرة، فى اطار علاقات الصراع المحلى والدولى .

٧- حماية المستثمر من عمليات الخطف هو أو أحد المقربين إليه، والتى قد تستخدم من أجل تهديد رجل الاعمال، وابتزازه، أو اجباره على الخروج من الدولة، وعدم الاستثمار فيها ، وعدم العودة اليها مرة اخرى .

# الفصل الثالث

# الجوانب الرئيسية الخاصة لأمن الاستثمار

على الرغم من إن أمن الاستثمار يدار مركزيًا فى معظم دول العالم، إلا إنه على أرض الواقع يكاد يكون لا مركزيًا، فالتعامل مع الخطر الذى يهدد الاستثمارات يتعين ان يكون عن قرب، وعن معرفة لصيقة ووثيقة الصلة بالعمليات الاستثمارية وبمعنى آخر تعليمات الرصد والتتبع والقياس والتحليل تحتاج إلى ما يلى:

- الاقتراب من مواقع الخطر لتحديد نوعية وحجم هذا الخطر الذى يهدد أمن الاستثمار .
- معايشة الحدث الامنى والوقوف على كل عناصره وابعاده واحتمالات اتجاهاته الامتدادية .
- معرفة من يقوم بالفعل الاجرامى، ومعرفة نواياه ومقاصده العلنية والخفية، وتحديد من يقف ورائه .
- تحديد مدى استجابة وردود فعل المجتمع تجاه عناصر الفعل الاجرامى .
- معرفة أي الادوات والطرق والاساليب التى استخدمت فى أحداث الضرر.

ومن ثم فإن التواجد الفعال فى مواقع الاحداث، ومراقبة، ومتابعة كل شىء عن قرب يساعد بفاعلية على وضع الخطط الكفيلة بالمعالجات الامنية السليمة .

ومن ثم فإن لأمن الاستثمار وجوانب خاصة من اهمها عمليات الرصد والتتبع والتحليل لمصادر الخطر ومكأمن التهديد، وما قد يكون متصلا بأمن مشروع بذاته، وأمن رجل اعمال بصفته الشخصية، أو ما يتصل بالعلاقات التشابكية والتحابكية المتعلقة بالنشاط الاستثمارى، وغيره من الانشطة المرتبط بها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة .

كما يرتبط أيضًا بعمليات اجراء الاختبارات الامنية، وعمليات قياس الوضع الامنى، واعداد برامج الامن، وتنفيذها، ومتابعة نتائجها، فضلا عن ما يحتويه نشاط أمن الاستثمار من عناصر وجوانب امتدادية بالغة الاهمية، والتى ستعرض لكثير من جوانبها خلال هذه الدراسة .

## المبحث الأول

## كيف يتحقق أمن الاستثمار ؟

كثيرًا ما يكون طرح الاسئلة مدخلا للحصول على البيانات والمعلومات، ومن خلال الاجابة عليها، بالاضافة إلى التنبيه حول خطورة موضوعاتها واثارة الشغف والفضول حولها، وبالطرح فإن طرح السؤال، يدفع إلى طرح مزيد من الاسئلة، وعندما تنتهى الاجابات يكون قد حدث تراكم فى البيانات والمعلومات والمعرفة وهى أسئلة كثيرة تتناول كل من:-

- ما هية الأمن ؟
- ما هى جوانب الأمن الامتدادية ؟
- ما هى عناصر الأمن الفاعلة ؟
- ما هو البيان التنظيمى المؤسساتى لأمن الاستثمار ؟

ثم كيف تحقق أمن الاستثمار؟ وكيف تطور ونرتقى لهذا النوع من الأمن؟ وكيف توجد البيئة والمناخ الصحى للأمن؟ وكيف نستفيد من الأمن فى جذب الاستثمارات.

إن هذه الاسئلة تشير من قريب ومن بعيد إلى السياسات الامنيه التى تحقق أهداف الأمن ،وهو امر يرتبط كثيرا بأمن الاستثمار، وهو وإن كان مسئولية اجهزة الأمن بصفة خاصة، إلا ان هذه المسئولية لها طابعها المشترك، خاصة وان أمن الاستثمار لا يتعلق فقط باوضاع وظرفيات الحاضر، ولكن يرتبط اساسا بتوجيهات المستقبل خاصة عندما يشكل الأمن احد العناصر الهامه التى تحتويها الحزمة الاستثمارية للدولة المستضيفة للاستثمارات واحد

معالم الخريطة الاستثمارية ذات العائد والمردود المرتفع[1]، خاصة وانها عمليات متشعبه الجوانب والتى اهمها الجوانب الاتية:

## الجانب الأول – أمن البيانات والمعلومات

عن المشروعات الاستثمارية خاصة ما يتصل باسرارها وخططها المستقبلية والمجالات والانشطة والاسواق التى سوف تركز عليها أي:

- انتاجا شاملا كافة المنتجات (سلع / خدمات / أفكار) .
- تسويقًا شاملًا كافة الأسواق الداخلية والخارجية .
- تمويلاً شاملاً كافة مصادر التمويل الذاتية والخارجية .
- كوادر وافراد شاملا كافة التخصصات والمهام الوظيفية .

## الجانب الثانى – أمن المبانى والتجهيزات والمعدات والمنشأت الاستثمارية

وما يتصل بها من تجهيزات ومعدات وتكنولوجيا، وما يرتبط بها أيضًا من نظم حماية ووقاية، وسواء كان هذا المكان قائما ثابتا، أو يشغل مكانا متحركا متنقلا، أو حتى مكان افتراضى على شبكة الانترنت .

## الجانب الثالث – أمن الافراد ورجال الأعمال المستثمرين

وما يتصل بهم من عائلات وافراد يؤثرون على قراراتهم، وما قد تقوم به شبكات الجريمة المنظمة، أو خلايا التجسس من محاولات توريطهم فى

(١) يشكل الأمن منظومة تتسع لا ستيعاب العديد من افراد المجتمع، والذين يتم توظيفهم سواء كرجال أمن رسميين، أو كمصادر للبيانات والمعلومات بشكل غير رسمى، وبالتالى فإن مرونه هيكل اجهزة الأمن تجعله قادرا على تشغيل وتوظيف العديد من الخبراء والمتخصصين بالاضافة إلى الافراد العاديين راجع فى ذلك ولمزيد من التفاصيل:
JACK RUDMAN, SPECIAL AGENT (F.B.I) PASSBOOK: TEST PREPARATION STUDY GUIDE QUESTIONS & ANSWERS, NATIONAL LEARNING, NEW YOURK ٢٠٠٢

مخالفات وفضائح، وتجنيدهم للحصول على اسرار رجل الاعمال، وابتزازه من خلالهم .

## الجانب الرابع أمن الانظمة والاسرار الاستثمارية

خاصة تلك التى تحكم وتتحكم فى مجالات العمل، وفى النشاط الذى يتم ممارسته فى المشروع الاستثمارى، وكذلك بالاتفاقيات المختلفة ذات الطبيعة الخاصة، سواء مع الوكلاء، أو مع الموزعين، أو مع اصحاب النفوذ فى الدول المختلفة .

وسواء كان داخليا أو خارجيا ، وذلك من خلال عنصرين أساسيين هما :

العنصر الأول: عنصر البنيه التحتيه للأمن الاستثمـــارى SECURITY INFRASTRUCTURE وهو العنصر الحيوى المتصل بعمليات الأمن والتأمين الاستثمارى، ومن حيث وضوح المفاهيم والمصلحات الامنيه، وتواجد القوانين والتشريعات الامنيه الضابطة للسلوك والموضحة للتصرفات، سواء غير السوية أو التى تخضع لقانون العقوبات، ونظام التقاضى الذى يتم به حماية المجتمع وتوقيع العقاب على المنحرفين والمجرمين فضلا عن حماية الحقوق وصيانة الالتزامات والواجبات، وما يتصل بها من تجهيزات وادوات، ووسائل، وطرق، واسليب امنيه، وما ترتبط بها من منظومات امنيه تتصل بالآتى:

- مبانى علنيه معروفة ومعلومة للجميع لمارسة النشاط الامنى .
- وسائل اتصال عاليه الكفاءة وعاليه التأمين ضد أي اختراق .
- وسائل نقل وحركة سريعة تكفل التواجد فى مواقع الاحداث .
- وسائل مراقبة تأمينية واساليب تواجد مؤثر وفعال .
- تجهيزات اليكترونية تمكن من الرصد والتتبع والتحليل، واختيار البدائل للتعامل مع الاحداث الامنيه .

**العنصر الثانى:** عنصر البنية الفوقية المؤسساتية للأمن الاستثمارى INSTITUTIONAL STRUCTURE وما يرتبط بها من منظمات واجهزة امنيه متخصصة الاستثمارى، وسواء كانت هذه المؤسسات على المستوى القومـى، أو على المستوى المحلى للمناطق، أو على المستوى الاقليمى، ومقدار التنسيق بينها، وفاعلية تبادل المعلومات والبحوث والدراسات الخاصة بها ، ومالديها من قدرات على:

- التخطيط الواعى بجوانب أمن الاستثمار .
- التنظيم المستوعب لمتغيرات أمن الاستثمار .
- التنسيق ما بين الاجهزة المختلفة لتحقيق اكبر قدر من الفاعلية لأمن الاستثمار.
- المتابعة لكافة اعمال الأمن لتحقيق أمن الاستثمار .

ومن ثم فقد اصبح أمن الاستثمار احد المقومات الضرورية والعناصـر اللازمة التى يتعين ان تشملها منظومة اقتصاديات الأمن فى الـدول[1]، والتى اصبحت أيضًا محور اهتمامات مختلف الحكومات، كما انها تشكل احد مجالات وعناصر الجذب الاستثمارى بصفة عامة، وعوامل التفضيل الاستثمارى بصفة خاصة، كما ان عوامل الخطر، تجعـل مـن تـوافر ووجود الأمن الاستثمارى احد عناصر جذب المستثمرين إلى الاستثمار فى الدول ( الامنه ) .

(١) عادة ما تشمل منظومة أمن الاستثمار مجالين رئيسين هما الأمن الايجابى التنفيذى لمعالجة الاوضاع والظرفيات الامنية، والمجال الثانى المضاد أو المقابل XOYNTEP لمنع عصابات الجريمة المنظمة ومنظمات الارهاب من الوصول إلى رجال الاعمال، واسرهم، ومشروغاتهم، وحرمانهم من تحقيق أهدافهم أو من تنفيذ مخططاتهم الاجرامية، ومن ثم توفير الحماية والوقاية وتحقيق فاعلية منظومة الأمن فى اطارها الشامل والمتكامل .

## المبحث الثانى
## مهام أمن الاستثمار

ما بين الرصد والتتبع والملاحقة الامنيه لعناصر الاجرام المنظم، وما بين تحقيق الواقع الامنى على الطبيعه، وفرض الأمن على أرض الواقع، وجعله نمط من أنماط الحياه، تتطور الوظائف والمهام الامنيه ويزداد دور رجل الامن، ويحتاج رجل الأمن إلى معرفة الدوافع الإجرامية، وإلى تحليل عناصر الجريمة، والوقوف أولا بأول على المستجدات التى تم إكتشافها، سواء تلك التى افرزتها وقائع واحداث حقيقية حدثت بالفعل، أو تلك التى اوجدتها احتمالات جرائم قد تم انشالها ومنعها من الحدوث ومن هنا فإن مهام رجل الأمن تبدأ بمجموعة من الخطوات الرئيسية القائمة على:

- الرصد المبكر لإي اشتباه[1] مع توسيع دائرته .
- التتبع عن قرب لكل ما يحدث من عناصر الاجرام المشتبه فيهم
- التحليل لتحديد الهدف والمقصود من تحركاتهم المريبة .
- رسم تصورات التدخل للوقاية والحماية .
- التدخل السريع لتنفيذ عمليات الوقاية والحماية وإجهاض المخطط الإجرامى قبل ان يحدث.

ولما كان العمل الاجرامى المنظم متنوع ومختلف من محيط اجرامى معين، إلى محيط اجرامى آخر، فإنه أيضًا يحتاج إلى تعامل امنى زكى، تعامل يعى ويدرك ان الجريمة لا تفيد، وانه لا توجد ما يمكن ان يطلق عليه

---

(١) يحتاج رجل الأمن الذكى إلى توسيع دائرة الاشتباه، والى استخدام بعض المغريات لدفع المجرم إلى الظهور والاعلان عن نفسه وعما يعتمد داخله من ميول ودوافع اجرامية، ومن ثم يكون هناك دائما قواعد امنيه، الاولى هى ان هناك دائما مجرم يدبر الجريمة، والقاعدة الثابتة عليك ان تمنع هذا المجرم من القيام بجريمته

"الجريمة الكاملة" وانه يمكن اختراقها، والقضاء عليها، وتصفية افرادها، وانهاء وجودها الاجرامى .

إن الاستثمار صناعة متكاملة، وايجاد مجموعة من المستثمرين واعدادهم وطنيا امر يكاد يتوقف على وجود أمن الاستثمار، ومن ثم فإن أمن الاستثمار، أمن صناعة الفرص الاستثمارية الواعدة، وأمن ترويجها، وأمن زيادة قابلية المستثمرين لها، واقبالهم عليها .

تتعدد مهام ومسئوليات جهاز أمن الاستثمار[1] وهى مهام تتطور وتزداد تفرغاتها بتطور انماط الجريمة، وباكتشاف وسائل وادوات وطرق جديدة تلجأ اليها عصابات الاجرام المنظم سواء لا بتزاز رجال الأعمال ومستثمريهم، أو لتهديد اسرهم أو تهديد مشروعاتهم الاستثمارية فالاحتمالات فى أمن الاستثمار مفتوحة، وكل شىء متوقع، والمجالات متعددة للخطر:

- سواء من جانب دول اخرى أو مؤسساتها ومنظماتها .
- أو سواء من جانب الشركات عابرة القوميات .
- أو من جانب عصابات الجريمة المنظمة والاجرام الفردى .

ومن ثم فإن أولى مهام الأمن بصفة عامة وأمن الاستثمار بصفة خاصة، هو الاستعداد لكل شىء والاستعداد لما لا يمكن تصوره أو تخيله أو حتى مجرد التفكير فيه من عمليات إرهابية[2] أو من جرائم ترتكبها عصابات

(١) كثيرا ما تكون مهام جهاز الأمن علاجية، اى تنتظر حتى تقع الكارثة ثم يتم علاجها بعد بحث اسبابها، وهو يضع الدولة فى متاعب وقلاقل شديدة، ويقلل من عنصر الجذب الاستثمارى فيها راجع فى ذلك:

(٢) لعل النموذج الاكبر فى ذلك ما حدث فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى مدينة نيويورك وضرب مركز التجارة العالمي وشعور المستثمرين الاجانب والامريكان بعدم الامان، وما يترتب من خروج من الاستثمارات العالمية من امريكا إلى دول اخرى اكثر امنا .. خاصة بعد التعقيدات الامنيه التى اتبعتها امريكا بعد الاحداث من تضيق على المستثمرين ومتابعة لتدفقات اموالهم وانها منها الابرياء، وتجاوزها لكافة القوانين والضوابط التى نص عليها الدستور الامريكى وحقوق الانسان .

الاجرام المنظمة، ومن هنا فقد اصبح أمن الاستثمار المجال الرئيسى لضمان جذب الاستثمارات، ومكوثها وتوطينها لفترات طويلة داخل الدولة .

ولما كانت مهام أمن الاستثمار، من المهام الامنيه ذات الطبيعة الخاصة، فانها أيضًا تعد فى ذاتها مهمة متكاملة وشاملة فى حد ذاتها وتشمل عمليات: الرصد والتتبع، والتحليل والدراسة، وقياس الاتجاهات، وتحديد المؤشرات. ووضع الخطط وتنفيذها، ومتابعة المواقف الامنيه عن قرب، ووضع التصورات والسيناريوهات اللازمة لمكافحة الجريمة ومعالجة الازمات الأمنية، ومنع وقوعها، وهى مهمة شاملة الكثير من المعالجات الامنيه حيث تشمل كل من:

١- معالجة الاخطار والتهديدات التى يتعرض لها الفرد المستثمر ذاته ( أمن رجال الاعمال، والافراد المستثمرين )، وبصفة خاصة المخاطر التى قد يتعرضون لها من جانب المنافسين، أو شبكات تجارة النفوذ وجماعات الضغط واصحاب المصالح المتعارضة مع مصالحة أو مصالح تواجده فى مكان معين بذاته، وما قد تتخذه من اشكال التهديد ومخاطره، والتى ليئس اقلها حالات التردد والتشويش التى يصاب بها المستثمر عند حدوث حالة خوف لديه، وما يترتب عليها من احجام عن القيام بعمليات:

- التوسع فى استثماراته القائمة واكساب مشروعاته اقتصاديات افضل، مما هو قائم بالفعل .
- القيام بعمليات الاحلال والتجديد والصيانه الدورية لخطوط الإنتاج بشكل يفقد المشروعات اقتصادياتها ويحول ربحيتها إلى خسائر .
- القيام باى مشروعات جديدة والتخلى عن خطته الاستثمارية فى ذات المنطقة، والاتجاه إلى تصفية مشروعاته وتواجده فيها، والانتقال إلى منطقة اخرى، بل وتحريض مستثمرين آخرين إلى القيام بذلك، وليس فقط الاكتفاء بتقليدهم إياه واقتدائهم بخطواته .

١- معالجة مكأمن الخطر ومصادر التهديد التى تتعرض لها المشروعات المستثمر فيها، سواء كانت اخطار عشوائية الحدوث، أو مخططة ومتعمده تم التدبير لها بمكر ودهاء، وعدم السماح بحدوث أي منها، خاصة وان جانب كبير من هروب رجال الاعمال، خاصة مع حدوث عمليات ارهابية، أو عمليات اجرام منظم، والتى قد تسبب حالة من عدم التوازن والاختلال الحاد الذى يترتب عليها تعطل الإنتاج وعدم انتظامه، وتراجع الانتاجية، وازدياد الفاقد والعاطل والمهدر وغير المستغل، وشيوع حالات التراخى وعدم الرغبه فى التطوير والتقاعس والاحباط والاكتئاب لدى العاملين، وظهور الصراعات الوظيفية والتطاحن والاحتراق الوظيفى[١].

٢- معالجة الاخطار التى يتعرض لها المال المستثمر، والعمل على توظيفه، وتوطينه فى الدولة لفترة طويلة، وجعله راسخا يزداد بالعائد والمردود، والذى يعاد استثماره مرة اخرى فى ذات المشروع، فيعمل على توسعه واكتسابه اقتصاديات الحجم الكبير، وتمتعه بوفورات النطاق والسعه، وفى الوقت ذاته تدعيم رأس المال، نتيجة الفساد والديون المتعثرة، وهروب وتهريب رؤوس الأموال للخارج، أو حدوث حالات اختلاس واستيلاء على اموال المشروع[٢] .

إن هذا وغيره يوضح لنا اهمية أمن الاستثمار. ومن هنا فإن تناول موضوع أمن الاستثمار بالدراسة العلمية أمر يطرح العديد من الاسئلة، والتى تحتاج إلى الاجابة عليها مثل:

---

(١) راجع فى ذلك المزيد من المعلومات ما يلى:
PHILIP P. PURPURA, SECURITY AND LOSS PREVENTION, BUTTERWORTH. HEINEMONN,٢٢٠٢

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى
ERIC MAIWAD ,WILLIAM SIEGLEIN,SECURITY PLANNING AND DISASTER RECOVERY , MC GRAW – HILL COMPANIES ,THE LONDON ٢٠٠٢ .

أ- لماذا أمن الاستثمار؟ وما هى هميته؟ وما هو مفهومة وخصائصه ؟

ب- من الذى يقوم بتحقيق أمن الاستثمار؟ وما هى صلاحياته ومسئولياته؟

جـ- كيف يتحقق أمن الاستثمار؟ وما هى الوسائل والادوات المستخدمة ؟

د- متى يتحقق أمن الاستثمار؟ وما القدر المطلوب الوصول اليه من هذا الأمن ؟

هـ- ما العلاقة بين أمن الاستثمار وأمن المستقبل؟ وما هو دور الاجيال الحاليه فى صيانة أمن الاستثمار للمستقبل؟ أو للاجيال القادمة؟ بمعنى اخر ؟

و- ما هى التكاليف والعوائد المرتبطة بأمن الاستثمار؟ وهل يقتصر هذا العائد على النواحى المادية فقط ؟

ز- ما هى مقاييس أمن الاستثمار ؟

إن هذه الاسئلة. وغيرها تحتاج إلى وعى ادراكى شامل، وباهمية الاجابة عليها ، ومن خلال مناهج الابتكار والإبداع الأمنى، ليس فقط لحماية ووقاية رجال الأعمال المستثمرين ومشروعاتهم. ولكن أيضًا من أحل حماية المجتمع والإقتصاد ايضا ، وهو ما يحتاج إلى أجاد التوازن الحركى ما بين مصالح كل منهما والاخر، بل وتحويل هذه المصالح إلى متطابقات أمنية فاعلة، وإن يتم ذلك بإسلوب بسيط يلمسه عن قرب الجميع، فيصبح عنصر جذب استثمارى قوى، تتوفر له وفيه الفاعليه، وتدعم به جهود الدولة والمجتمع لجذب الاستثمارات العالمية، وكذلك لتوطين الاستثمارات المحلية بالداخل، وفى الوقت ذاته يثير إحساسًا عامًا بالطمئنينة، وبما يحقق الأهداف والغايات، والتى تتوافر معها الرؤى والطموحات والامال الاستثمارية. وتحثها إلى التحول إلى واقع حى ملموس ومعاش وفى شكل مشروعات عملاقة تزداد حجما وتاثيرا فى السوق المحلى والعالمى، وهو ما يضع صورة ذهنية متطورة عن الدولة، بفضل مشروعاتها وجودة منتجاتها وحجم النصيب السوقى لها .

إن الأمن الفاعل بذلك يعبر عن توازن ما بين العائد الامنى، وما بين التكاليف المجتمعية الامنية، وبالتالي فإنه لا معنى مطلقا من تحمل تدكاليف امنية باهظة لا تأتى بعائد أمنى لا معنى مطلقًا من تحمل تكاليف امنيه باهظة لا تأتى بعائد امنى اكثر ارتفاعا بحيث يتحقق عنه قدرة مرتفعة على زيادة عناصر الجذب فى الموقع والمكان الاستثمارى وتجهيزه واعداده جيدا لا ستقبال مزيد من الاستثمارات ان هذه الاسئلة وغيرها أصبحت تلح باصرار على معرفة ايجابياتها، وهو ما ستحاول هذه الدراسة الاجابة عنه بايجاز على النحو التالى:

## المبحث الثالث

## بنيان أمن الاستثمار

يحتاج أمن الاستثمار إلى هيكل وبنيان إدارى MANAGERIAL STRUCTURE متطور قادرة على إدارة عمليات الأمن بكفاءة وفاعلية، سواء من رصد وتتبع وتحليل الظواهر الامنيه الاستثمارية، أو دراسة مشكلاتها، ووضع الحلول والبدائل للتعامل مع الاخطار التى تهدد كل من رجال الأعمال الجادين، وكشف المنحرفين منهم، وحماية المجتمع من شرور هذه الاخطار .

ويتعين أن يكون هذا البنيان الادارى فاعلا مؤثرا على تحفيز افراد الامن، ومتفاعلا مع احتياجاتهم الوظيفية، ويوفر لهم وضوح كامل فى خصائص ومواصفات كل وظيفة من الوظائف الامنية، وموضحا خطوط السلطة والمسئولية، وخطوط التنسيق والتراتيب ما بين الوظائف الامنيه المختلفة، وبين المستويات الادارية فى داخل هذا البنيان .

ومن هنا كلما كان هذا البنيان الادارى قادرًا على التفاعل والفعل السريع الصائب مع الاحداث الامنية، كلما كان قادرا على توبيد عائدا امنيا مرتفعا، وكلما كان قادرًا على النهوض بالمها ، الامنية، والتعامل السريع والصائب رغم كثافة الضغوط الحادثة بفعل تيار العولمة الذى يفرض انفتاح الدولة على العالم، وتعرضها لتيارات اجرامية خطيرة بفعل ذلك حيث يتم استخدام عدة أسس لتصميم الهيكل التنظيمى والبنيان الادارى لأمن الاستثمار، واهم هذه الاسس ما يلى:-

- الأساس الجغرافى سواء فى الداخل والخارج .
- الأساس الوظيفى للاعمال التى يقوم بها جهاز الأمن .
- الأساس الاجرائى والترتيبات التى تتم .

- الأساس النشاطى .
- أساس نوع الجريمة .
- أساس مجالات الخطر .
- أساس المشروع أو الشركة .

وكلما كان البنيان التنظيمى منسقا مع طبيعة الاحتياجات ومجالات الخطر، وعمليات التعايش مع الحوادث الامنية واخطارها ، ويتوافق ويتسق مع الامكانات والموارد ، ويتيح قدر مناسب من المرونه والحركة الامنيه الفاعلة، كلما كان هذا البيان التنظيمى قادرا على الاستثمار ، وكلما كان محققاً لاهدافه، وفى الوقت ذاته مشبعا لاحتياجات العاملين من حيث الترقية للأعلى، ومن حيث ايجاز العمل والصلاحيات والسلطات .

# الفصل الرابع
# المنهج العملى المنظومى لأمن الاستثمار

يقوم فكر المنظومات الامنيه الحديثة على فلسفة الواقع الامنى الحديث، والذى يتم بنائه وفقا لقاعدتين رئيسيتين هى قاعدة الشبكات المعلوماتية الامنية، والثانية القدرة الجاهزية الفورية على التدخل الحمائى والوقائى السريع، وعدم السماح لإي عمل اجرامى بالحدوث، ومن ثم تعمل المنظومات الامنية فى اتجاهين متكاملين، كل منهما يعزز الآخر، ويزيده قدرة على التعامل مع الاخطار الامنية التى يتعرض لها الاستثمار، وهما:

**الاتجاه الأول:** إتجاه حمائى وقائى يمنع حدوث الخطر الامنى، ويوفر الوقاية والحماية للمشروع الاستثمارى.

**الاتجاه الثانى:** اتجاه علاجى سريع لإي خطر يحدث، وتوفير النظم التى لا تسمح بتكرار هذا الحدوث مستقبلا.

ومن ثم فإن المنظومة الامنية منظومة فاعلة ومتفاعلة، سواء مع الاحداث الامنية التى يمر بها العالم، أو مع المواقف الامنية التى يعيشها المشروع الاستثمارى ذاته، وسبيلها إلى الاستمرار هو تحقيق أمن الاستثمار، وهو يتوقف على توفير عدة عوامل اهمها:

## أولاً - عوامل نجاح المنظومة الامنية لتحقيق أمن الاستثمار:

ولما كانت أي منظومة من منظومات الأمن تتوقف على عدة عوامل لتأكيد نجاحها، فإن هذه العوامل بطبيعتها متغيرة ومتطورة وارتقائية، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث اقسام:

**القسم الأول:** عوامل مادية تحتاج اليها المنظومة.

**القسم الثانى:** عوامل بشرية تحتاج اليها المنظومة.

**القسم الثالث:** مناخ عمل جيد تعمل فيه المنظومة.

حيث يخضع أمن الاستثمار إلى فكر المنظومات التفاعلية، وهى منظومات اتجاهية، استهدافية لها من الكفاءة والمهارة فى رصد، وتتبع المتغيرات والمستجدات الامنية، وتحليلها، والوقوف أولا بأول على أهدافها، والتعامل معها مبكرا، والسيطرة عليها، واجهاض مخططاتها الاجرامية، سواء بتوجيه الضربات المبكره المجهده للمخطط أو بإلقاء القبض على العناصر الاجرامية قبل القيام بالعمل الاجرامى ومحاكمتهم.

## ثانيًا – نوع التكوين الخاص بالمنظومة الامنية:

حيث يتعين أن تكون منظومة أمن الاستثمار متكاملة، وشاملة، وتضم عناصرها بالكامل، وان تكون هذه العناصر جيدة، وعلى درجة عالية من الكفاءة، سواء من خلال:

- مدخلات منظومة الأمن .
- نظام تشغيل منظومة الأمن .
- مخرجات منظومة الأمن .

وكل عنصر من هذه العناصر له اهمته البالغة، سواء ما كان منها متعلقا بالمدخلات الامنيه، أو نظام التشغيل الامنى، أو مخرجات نظام الأمن .

## ثالثًا – الاداء التكاملى لمنظومة أمن الاستثمار:

تعمل منظومة أمن الاستثمار بشكل متكامل كل جزء منها يعمل بالتكامل مع الجزء الآخر، ومن ثم فإن الاداء التكاملى لكل عناصر ومكونات واجزاء المنظومة هو الذى يعطيها الفاعلية، حيث ان نتائج كل منها تؤثر فى عمل الآخر وتتأثر أيضًا به، ومن ثم تحرص اجهزة الأمن على زيادة فاعلية هذا التكامل .

### رابعًا – الجاهزية الفورية لمنظومة امن الاستثمار:

دائما منظومة أمن الاستثمارل فى حالة يقظة دائمة، وفى حالة اتتفار مستمر، وبالتالى تستطيع القيام بكافة المهام الامنية اللازمة لتحقيق أمن الاستثمار، خاصة فيما يتصل بعمليات:

- رصد الخطر وبشكل مبكر .
- تتبع اتجاه الخطر وعناصر الاجرام .
- دراسة وتحليل عناصر الخطر .
- وضع الخطة اللازمة لتأمين مجالات العناصر المختلفة .
- وضع السيناريوهات الاستياقية لا جهاض المخططات الاجرامية التى قد تصيب المشروعات الاستثمارية .

### خامسًا – الارتقاء التفاعلى باداء المنظومة الامنية لتأمين الاستثمار:

حيث يرتبط الارتقاء بالتطوير التفاعلى وابتكار الادوات والوسائل والطرق التى ترفع من اداء المنظومة الامنيه، وتزيد من قدرتها على المواجهه والتصدى للاخطار التى تواجه الاستثمار فى الدولة سواء ككل أو فى منطقة استثمارية معينة، أو مشروع استثمارى معين .

ويتصل الارتقاء بكل من جانبى الكم وجانب الكيف، أي ما يتصل بكل من عناصر: -

- القدرة على اختراق العصابات الاجرامية أو الطرف الآخر (النفاذية) .
- القدرة على التمركز داخل البنيان التنظيمى للعصابات وكذلك للطرف الاخر وتحقيق التفوق فى السيطرة على الاحداث .
- القدرة على تحقيق السيطرة الامنية وتحقيق الأمن الشامل للاستثمار .

## المبحث الأول
## تكوين منظومة أمن الاستثمار

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية تحولات هائلة، وسريعة فى منظومة أمن الاستثمار، سواء بسبب تطور الجريمة الإقتصادية، أو بسبب تغير بيئه ومناخ الاستثمار، أو بسبب تيارات العولمة، وظهور التنافسية وقضايا تحرير التجارة العالمية، والدمج الطوعى والقسرى فى الإقتصاد العالمى، وما يحدث الان من عمليات:-

- اصلاح وتصويب للمسارات الإقتصادية .
- اصلاح وتصويب للمسارات الاستثمارية .
- اصلاح وتصويب للمنظومات الاستثمارية .

وقد إستلزمت عمليات الإصلاح المالى بابعاده وجوانبه ومراميه الامتدادية استخدام جيد وفعال لمناهج اعادة الهندسة الادارية لمنظومات أمن الاستثمار، وتطوير وارتقاء باسليب وادوات تأمين الاستثمارات، والتى تساعد المنظومات على تحقيق نتائج افضل فى إدارة الانشطة بصفة عامه، والنشاط الامنى بصفة خاصة، وأمن الاستثمار بصفة اخص، حيث تتم مراقبة ومتابعة كافة مراحل نشاط أمن الاستثمار، منذ تحديد مدخلات واحتياجات النشاط الامنى، ومرورا بالوظائف والاعمال التى تتم داخل جهاز الامن، يتم مخرجات جهاز الأمن ونتائج اعماله، ومدى نجاحه وقدرته فى تحجيم وتحديد وتكميش مجالات الخطر، ومعالجة عناصر التهديد، ثم تحقيق الشعور بالأمن والراحة .

وتتكون منظومة أمن الاستثمار من ثلاث عناصر رئيسية، كل منها فاعل فى الاخر، ومتفاعل معه، وهى عناصر متكاملة، ومتداخلة، على النحو التالى:

**العنصر الأول: مدخلات المنظومة .**

**العنصر الثانى: تشغيل المنظومة .**

**العنصر الثالث: مخرجات المنظومة .**

وهذه العناصر الثلاثة الاساسية، كل منها فى طبيعته وواقعه يحتوى منظومة متكاملة داخلية، فالمدخلات على سبيل المثال يتم ادارتها بشكل منظومى، أي فى اطار عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والمتابعة، حتى تأتى بشكل سليم دون مبالغة أو تهويل، ودون تقليل أو تهوين .

وتحتاج منظومة أمن الاستثمار إلى توافر مجموعة من المقومات الأساسية التى تشكل قاعدة ارتكازية قوية متمثلة فى الآتى: -

**المقوم الأول:**

قدر عالى من المرونة وسرعة الحركة والتواجد الفورى السريع فى مواقع الاحداث، حيث تساعد هذه المرونه على الاستجابة لما يطلبه ويتطلبه الموقف الامنى، والتكيف مع المتغيرات والمستجدات، سواء التى تحدث الان فى مسرح العمليات الامنية، أو تلك المتوقع حدوثها، والمتوقع ان تتجه اليها قوى الاجرام للاضرار بأمن الاستثمار .

**المقوم الثانى:**

إنفاق مالى كاف وقادر على انشاء وتكوين جهاز امنى متخصص فى حماية الاستثمارات والمستثمرين، وان يكون هذا الانفاق المالى حاضرا ومهيئا لتحقيق فاعلية التواجد الامنى، وان لا يتم تعطيله أو حجبه لإي سبب من الاسباب، خاصة فيما يتصل بالاوضاع السرية التى عادة ما تغلف عمليات الامن، والتى عادة ما تكون هى أساس العمل الامنى الناجح .

## المقوم الثالث:

إنفتاح كامل على العالم، ومعرفة ما لديهم من فنون ومهارات وخبرات فى تحقيق أمن الاستثمار والمستثمرين، خاصة فى تلك الدول التى تنعم بمناخ امنى جيد، والتى لا تحدث لديها أحداث إجرامية شديدة، بل تنعم بالاستقرار الامنى الشامل، ولديها تدفق استثمارى جيد، وتواجد استثمارى للمشروعات العالمية بالداخل الوطنى جيد، وعلاقات اقتصادية، وتدفقات نقدية جيدة، وهو ما يستدعى عمليات تأمين دخول وخروج رؤوس الاموال، وعدم وضع قيود تحول دون حصول أي مستثمر على أمواله، أو تعطيل هذه الأموال دون سبب قانونى، أو دون ان يكون هناك سبب منطقى لذلك .

## المقوم الرابع:

دعم معنوى قائم على ادراك ومعرفة اهمية أمن الاستثمار، وانتشار ثقافة أمن الاستثمار بين جميع طوائف وافراد الشعب والجمهور، فلا يوجد جهاز امنى مهما كانت كفائته يعمل بدون دعم جماهيرى وبدون مساندة جماهرية، ومن ثم فإن انتشار الثقافة الامنية والوعى والادراك الامنى بين الجماهير لا همية وخطورة أمن الاستثمار، ودوره فى تحقيق ارتقاء مستوى المعيشة يساعد على زيادة كفاءة جهاز الامن، خاصة فى مجال الابلاغ عن المشكوك فيهم، وعن أي سلوك غريب يصدر من جانب هؤلاء المشكوك فيهم .

## المقوم الخامس:

طموح عالى نحو التقدم والارتقاء فى الاداء والممارسات الامنية، وعدم الاكتفاء بما تم تحقيقه أو التوصل إليه، سواء على صعيد المشروعات الاستثمارية، أو على قوة الجذب الاستثمارى للدولة، أو على مستوى امان وطمائنينة رجال الأعمال المستثمرين خاصة ان الأمن وان كان يرتبط بالشعور

النفسى الداخلى للفرد ، إلا إنه يظل فى النهاية عملا ذكيا وجهدا ارتقائيا متواصلا من أجل تحقيق:-

- الأفضل فى عمليات أمن الاستثمار .
- الأمن فى منع الجرائم والحيلولة دون حدوثها .
- الأرقى فى التعامل مع المواقف الامنية التى يتعرض لها أمن الاستثمار .
- الأجود فى الوصول إلى معالجة حقيقية وجيدة للثغرات الامنية .
- الإسرع فى الوصول إلى مرتكبى الجرائم الامنية والقبض عليهم ومحاسبتهم .
- الأكفأ فى رصد وتتبع عناصر الاجرام وافشال مخططاتهم الاجرامية .
- الأكثر اقتصادية وتفعيلا لا ستخدام الموارد والامكانات .

وكلما كان الطموح عاليا ومرتفعا كلما كان محرك للذات، وموفر للدافع، ومحفز للطاقات للوصول إلى تحقيق الأهداف الامنية المختلفة .

## المبحث الثانى

## الارتقاء باداء منظومة أمن الاستثمار

تعمل المنظومات الامنية بشكل متكامل، ولكل جزء من اجزائها وظيفة يقوم بها، ومن تكامل الوظيفة، يتحقق الأداء الأمنى للمنظومة، وكلما كانت المنظومة تعمل بشكل متزأمن ومتوافق، كلما كان العمل والاداء الذى تحققة منجزا ومحققا لا هدافه، فالمدخلات تصب فى نظام التشغيل، ليخرج منه مخرجات امنية، ومن ثم فإن الحصول على مخرجات جيدة، يتعين ان يسبقها مدخلات ونظام تشغيل امنى جيد ولما كانت منظومة أمن الاستثمار متكاملة ومتفاعلة، فانها أيضًا دائمة الارتقاء، ويزداد هذا الارتقاء فيما يتصل بالاداء الامنى سلوكا ومحتوى ومضمون، واتجاها، ويعرف الارتقاء هدفا مستمرا، وعامل بعث جيد للطاقات الابداعية لتطوير اساليب الامن، وادوات الامن، ووسائل الامن، وبما يحقق المستوى الامنى المطلوب، سواء فى مجال: -

- حماية الارواح وحفظها من أي ضرر أو اصابة .
- تحقيق الراحة من أي معاناة .
- حماية الممتلكات .
- تقديم المعلومات للجماهير.
- احتواء الظروف الطارئة، وتقليل مخاطرها، والحد من تصاعدها أو انتشارها .
- الحفاظ على استمرارية الاستثمار والمشروع المستثمر .
- الحفاظ على تشغيل المشروع عند مستوى تشغيل مناسب .
- المحافظة على صحة وامان العاملين .

- حراسة وحماية المناخ الاستثمارى .
- تسهيل مهمة جمع البيانات والمعلومات، خاصة اجراء عمليات التحريات والاستجوابات اللازمة .
- تشجيع المساعدات الذاتية واستعادة حيوية المشروع ذاتيًا .
- استعادة الاوضاع الطبيعية باسرع ما يمكن .
- تقييم ردود الافعال واستخراج الدروس المتعين تعلمها واداراكها من الحالة التى حدثت لأمن الاستثمار .

وكل مجال من هذه المجالات يحتاج إلى الارتقاء والتحسينوالتطوير، خاصة انها مجالات تكامل .

يعرف رجال أمن الاستثمار أن حقائق الأمن قاطعة فى ذاتها، وهى لا تحتاج إلى تأكيد بالبراهين والاسانيد، بل يكفى ذكر الحقيقة الامنية مجردة دون تدليل على وجودها، أو تأكيد لإ ثبات هذا الوجود، فمن الخطأ القائل تجاهل الحقيقة الامنية، بل لا بد من مواجهتها، وبمنتهى الوضوح والحزم، وهو أمر لا يمكن ان يحدث بدون عمليات " ارتقاء " فى الاداء الامنى، وبشكل يشمل ما يلى:

١- درجة الجاهزية والاستعداد والاستنفار الامنى واليقظة الامنية، خاصة فى التعامل مع مكامن الخطر ومع مصادر التهديد .

٢- درجة الاسباقية، أي السبق فى اخذ زمام المبادرة، وتوجيه الضربات الوقائية لمنظمات الجريمة قبل ان ترتكب جرائمها .

٣- درجة الوضوح فى العمل الامنى واحترام القوانين والتشريعات، واحترام حقوق الانسان، ومدى قدرة جهاز الأمن على حماية المجتمع الاستثمارى من الفساد .

ومن ثم فإن الاستثمار تحرسه قواعد من القيم والاخلاق الحميدة، وهو التزام تجاه كل من الدولة المستثمر فيها، وتجاه المشروع الاستثمارى، وتجاه رجل الأعمال المستثمر .

وعلى هذا فإن الارتقاء باداه منظومة الأمن يشمل عدة جوانب ارتقائية هى:

**الجانب الأول:**

جانب أخلاقى قيمى يرتبط بالقيم والمبادىء والعادات والاخلاق سواء فى ممارسة عمليات الأمن أو عمليات الملاحقة .

**الجانب الثانة:**

جانب فنى يشمل الأدوات والطرق والمناهج والاساليب والمعدات والالات الامنية التى يتم الاستعانة بها فى تحقيق الأمن .

**الجانب الثالث:**

جانب ادارى يتعلق بعمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابه .

**الجانب الرابع:**

جانب اقتصادى يتعلق باقتصاديات أمن الاستثمار، والتكلفة والعائد .

## المبحث الثالث

## تفعيل منظومة أمن الاستثمار

وجد أمن الاستثمار لحاجة، ودعمته قدرة، وارتبط اداؤه برغبة، ومن خلال اعتبارات الحاجة والقدرة والرغبة يأتى تفعيل منظومة أمن الاستثمار، وهذا التفعيل يرتبط بعدة عناصر هى:

- توظيف الامكانات والموارد المتاحة .
- تشغيل كل اركان واجزاء المنظومة .
- زيادة إنتاج وانتاجية المنظومة .
- الحث على التطوير والارتقاء باداء المنظومة .
- زيادة الدافعية نحو الابتكار والإبداع فى اداء المنظومة .

ويحتاج منظومة من الاستثمار إلى تفعيل، أي إلى توظيف كافة الموارد والامكانات لتحقيق الهدف العام المنشور، وبالتالى فإن عملية التفعيل، ومتطلباته يحتاج أيضًا إلى مفاعله حيوية ما بين الواقع الامنى المعاشى وما بين متطلبات معالجة الخطر الذى يتهدد ام الاستثمار والتكيف مع طبيعته سواء صعودا أو هبوطا وتوافقا .

إن وجود أمن الاستثمار فى حد ذاته يعد عامل ايجابى، اما تفاعله وتفعيله فهو اكثر ايجابية، ومن ثم فإن توظيف القدرات الامنية، وتحسين الاداء الامنى يأتى من خلال القدرة على تحقيق الحماية والوقاية الامنية لكافة مجالات ونواحى الاستثمار، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المشروع الاستثماري، أو على مستوى رجل الأعمال نفسه، وهو ما يرتبط ارتباطا قويا بعدة مجالات هى: -

## المجال الأول: مجال المقاومة الامنية

حيث ان تفعيل قدرة جهاز أمن الاستثمار يرتبط بشكل مباشر بمقارنة ومكافحة الجريمة التى قد يتعرض لها أمن الاستثمار COMPATING وبالتالى مقارنة ومكافحة المنظمات الاجرامية، والحد من سطوتها، ومن عملياتها الاجرامية، خاصة وان المكافحة والمقاومة تجعل من الصعب على عصابات الاجرام ارتكاب جرائمهم، ووضع العراقيل والعقبات التى تحدمن هذه الجرائم، ويتم ذلكمن خلال:

- زيادة التواجد الامنى فى المناطق الصناعية والتجارية والسكنية، وبما يساعد على تحقيق أمن الاستثمار .
- زيادة المعدات والتجهيزات الامنية لزيادة قدرة رجال الأمن على تحقيق أمن الاستثمار .

## المجال الثانى: مجال الردع الامنى

حيث يتم التعامل السريع مع الاحداث الاجرامية التى تصيب أمن الاستثمار، والرد السريع عليها خاصة اذا ما كانت هذه العمليات تقوم بها اجهزة مخابرات معادية، ويصبح الامر مجال سجال وصراع بين الجهازين، أو حربا طحون مفتوحة بين البلدين، كل منهما يرد الصاع صاعين وهكذا .

## المجال الثالث: مجال المعالجة الامنية:

وهو المجال البالغ الأهمية من حيث معالجة الاثار المترتبة عن الحادث الامنى الذى تعرض له أمن الاستثمار، وبالتالى عدم السماح لنتائج هذا الحادث بان تستفحل، بل يتم معالجتها فور حدوثها والاقلال من خطرها .

## المجال الرابع: مجال الحماية الامنية

والذى يتعلق بعمليات التحصين والوقاية الامنية ضدحدوث أي اختراق امنى يتعرض له أمن الاستثمار .

## المجال الخامس: مجال الاستباق الامنى

أو ما يسمى توجيه الضربات الاجهاضية لقوى الشر، أو لمخططات هذه القوى، أو تفكيكها وعدم السماح باعادة تجميعها مرة اخرى .

إن هذه المجالات تشير إلى حقيقة اساسية، وهى عندما يستحكم الخوف، فلا وجود لأمن الاستثمار، فالخوف هو عدد الامن، والخوف من أي شئ يعمل على تعطيل أمن الاستثمار، وعلى جعل الحياة صعبة لا تطاق، خاصة الخوف من تحول أي شئ، وكل شئ إلى خطر داهم، سواء تحول العوامل السياسية ، أو الإقتصادية، أو الدينية، تحولها إلى صراع، وإلى مجالات قلق واضطراب واسع المدى، فتؤدى إلى ايذاء بيئة ومناخ الاعمال، والتأثير على المعاملات التجارية، وعلى العلاقات التجارية، وحركة التجارة استيرادا وتصديرا وعلى حركة الاستثمار، وعلى البنوك، وعلى كافة الشركات والوكلات التجارية، بما فيها المبادلات التجارية الدولية بل قد تؤدى هذه الاضطرابات إلى تدخل قوى دولية معينة اهتزت مصالحها، وتأثرت معاملاتها بهذه الاضطرابات .

ومن هنا تحتاج الدول لتفعيل أمن الاستثمار إلى تفعيل منظومه الأمن لديها، خاصة فى مجال الوقاية والحماية من دخول اطراف دولية فى شئونها، خاصة الحكومات الخارجية التى قد تعمل على الحاق اقصى الاذى بأمن الاستثمار فى الدولة، وقد تدفع العديد من المستثمرين إلى اغلاق مصانعهم ومنشأتهم، وايقاف أي مشروعات لهم فى الدولة، ودفعهم دفعا إلى الهرب إلى الخارج .

# الفصل الخامس

# إدارة عمليات أمن الاستثمار

هناك دائما حالة توازن ما بين الخطر والعائد من جانب، وما بين الأمن والاستقرار الامنى من جانب آخر، ومن ثم فإن تحليل الموقف الامنى، وتحديد مدى تكامل عناصر الأمن الذاتى لإي مقصد استثمارى، يكون بداية السيطرة على مكامن الخطر التى قد يتعرض لها هذا المقصد الاستثمارى .

ولما كانت المقاصد الاستثمارية تتنافس على جذب الاستثمارات الدولية، وعلى توطين الاستثمارات المحلية، فانها بصورة أو باخرى تحتاج إلى رسم سياسة امنيه جيدة لضمان عدم تعرض ايا من المستثمرين لإي خطر أمنى داهم خاصة وان نجاح المستثمر فى موطنه الاستثمارى المختار، غالبا ما يدفعه إلى القيام بعمليات:

- تملك لشركات جديدة قائمة فى السوق بالفعل .
- حيازة واستحواز على اسهم شركات قائمة .
- دمج شركات قائمة متكاملة معهاو متنافسة معه فى شركته الأصلية .

وهى عمليات تنجم عنها توازنات جديدة، وحسابات امنيه مستجدة، وتفرض أوضاع على السوق واتجاهاته، الامر الذى قد يدفع إلى تعرض المستثمر ومشروعاته إلى اخطار معينة، ومن ثم يحتاج إلى نوع ارتقائى من الأمن يتفهم طبيعة هذه المخاطر، ويعمل على السيطرة عليها فى وقت مبكر، ويعمل على منع وقوعها .

وحتى يرتقى العمل الامنى فى مجال الاستثمار، يحتاج إلى إدارة فعاله، إدارة قائمة على فكر المنظومات التفاعلية الاستهدافية[1] وهو ما يقوم على:

- التخطيط التفاعلى الارتقائى بمنظومة أمن الاستثمار

---

(١) راجع فى ذلك المزيد من التفاصيل:
JONJ. FAY, ENCYCLOPEDIA OF SECURITY MANAGEMENT TECHNQUES AND TECHNOLOGY, BUTTERWORTH. HEINEMANN. ١٩٩٣

- التنظيم التفاعلى المفتوح لمنظومة أمن الاستثمار .
- التوجيه التفاعلى الحافز لمنظومة أمن الاستثمار .
- المتابعة التفاعلية الوقائية لمنظومة أمن الاستثمار .

إن الإدارة الأمنيه تعمل على استحضار القوى الكامنه فى الذات الامنيه لرجال الأمن ليكونوا مبدعين، وملهمين وتعمل على تنظيم الاستفادة من تلك الطاقات الكامنه لتعظيم الشعور بالخطر والتنبؤ بمصادره وعناصره، ورصد، وتتبع كل منها وتحليلها، والوقوف على أهدافها، ومن هنا فإن إدارة العمل الامنى تأخذ ثلاث مستويات هى: -

- إدارة العمل الامنى الاستراتيجى الدائم .
- إدارة العمل الامنى السياسى للظرف الامنى السائد خلال فترة معينة .
- إدارة العمل الامنى التنفيذى اليومى .

وهو ما يستوجب حضورا امنيا كثيفا ودائما، واستعدادا جاهزيا للتنفيذ الفورى والذى قد يصل إلى حد التعامل التلقائى مع عناصر الخطر ومع قوى التهديد المعادية، وعناصر الاجرام المنظم الذى تم رصدها ومتابعتها، واصبح مؤكدًا اتجاهها للعمل الاجرامى .

ويضاف إلى ذلك ما يتطلبه الامر من توفير عناصر ادارية ذات طبيعة ديناميكية حركية فاعله مثل:

- التنسيق التفاعلى بين وحدات الأمن المشتركة فى العملية الامنية من أجل تنفيذ السيناريوهات الامنيه المتفق عليها والمختارة.
- تفويض السلطة الادارية إلى المستوى الادنى، لتحقيق مزيدد من التفاعلية من أجل تحقيق السرعة الكاملة، والتواجد المؤثر فى موقع الاحداث، والتفوق

على الخصم الاجرامى فى السيطرة عليها وتوجيهها وحرمان عناصر التهديد والخطر من أي ميزة اعلامية أو عناصر ابتزاز قد يحصلون عليها، ووقف تصاعد الخطر الذى يشكلونه اذا ما قد نجحت خطتهم الخداعية، وقاموا بتنفيذ عملياتهم ويستعدون للهروب من موقع الجريمة.

- القيادة الرمزية المقنعه والتى تحفز الافراد وتدفعهم على بذل كافة الجهود وبشكل علمى وعملى سليم، ومتقاس هذه القيادة بحدى تقدير العاملين وحبهم للقائد الامنى وللرمز الوطنى للبلاد ومدى اخلاصهم له، واستعدادهم للتضحية بكل شىء فى سبيل الواجب الامنى، وهو ما يعنى اعداد جيد لهم

وهى إدارة قائمة على تحويل الرؤية الاستراتيجية بطموحاتها، وأحلامها، وأمالها العريضة إلى حقيقة وواقع فعلى حى ومعاش، وبالتالى لا تقف الإدارة الامنيه للاستثمار عند واقع التعامل مع الحدث الامنى بل انها تحدث تكامل عناصر الأمن وتعمل علىتوفيره ليس فقط لمواجهه الحدث الامنى فى حد ذاته وانما تمتد إلى تحليل ابعاده ودراسة جوانبه المختلفة والتى تشمل ما يلى:

- الاسباب والبواعث التى ادت إلى هذا الحادث أو الحدث .
- العوامل والظروف المحيطة التى صاحبت حدوث الحادث الامنى
- النتائج التى اسفر عنها الحادث الامنى والتى افرزتها مظاهرة وأحداثه .

واذا كان البعض ينظر إلى الإدارة الامنيه التى سمحت بوقوع الحادث الاجرامى، بانها إدارة سلبية عقيمة، فإنه فى الواقع التحليلى الحديث، لا يوجد نظام حمائى ووقائى كامل، أو لا يخلو من الثغرات، بل ان هناك دائما تسابق ما بين تطور الاساليب الاجرامية، وما بين تطوير اساليب الوقاية والحماية من حدوث الجرائم، ومن ثم فإن هناك دائما اسئلة امنيه تطرح نفسها بشدة على رجال الامن، خاصة القاده والمديرين، واهم هذه الاسئلة ما يلى:

- كيف ندبر منظومة الوقاية والحماية الأمنيه ؟
- كيف نحقق أكبر قدر من المرونه الامنية، وضمان التدخل الوقائى والحمائى دون أحداث ارباك أو زيادة عناصر التوتر والقلق والخوف لدى المواطنين والافراد ورجال الأعمال والمستثمرين ؟
- كيف نزيد فاعلية جهاز الامن، ودون ان يترتب على ذلك زيادة فى التكاليف الامنية، ودون ان يحدث فى الوقت ذاته قصور فى التجهيزات والمعدات والافراد المؤهلين والدربين على العمل الامنى؟
- كيف نقوى قدراتنا الامنيه، ونجعلها احدى مزايانا التنافسية لجذب مزيد من الاستثمارات والمستثمرين، فى سوق عالمية صعبه يتنافس فيها الجميع على جذب الاستثمارات ؟
- كيف نحقق اعلى درجات الأمن للمستثمرين، وتضمن لهم حماية العائد المجزى لا ستثماراتهم وعدم تعرضها لإي خطر امنى داهم ؟
- كيف تحفز رجال الأمن على تفعيل افكارهم وطاقاتهم بهدف تحقيق الأهداف الامنيه ؟

إن طرح هذه الاسئلة، ومن خلالها يتم تلمس اوجه القصور التى ادت إلى عدم قدرة نظام الحماية والوقاية من التعامل مبكرا مع اسباب وبرواعث الحادث الامنى، ومنع حدوثه، ومنع كافة العناصر الاجرامية من تنفيذ مخططهم[١] .

لقد ثبت يقينا أن العمل الأمنى الارتقائى قائم على كل من قاعدتى: -

القاعدة الأولى: قاعدة التكامل والتوافق والتنسيق والتعاون والمشاركة بين كافة الوحدات الامنيه، والاجهزة ذات العلاقة .

(١) تستخدم الضربات الوقائية المبكرة فى منع حوادث أمن الاستثمار، كما تستخدم أيضا الضربات الاجهاضية فى سبيل تحقيق ذلك

القاعدة الثانية: قاعدة التشبيك القائمة على نظام الشبكات NETWORKS الامنيه، والتى تحقق الحضور الفورى، والجاهزية الدائمة، والتفوق فى السيطرة على الاحداث .

ومن ثم فإن إدارة العمل الامنى الحديث، حتى تحقق النجاح فى تحقيق الأمن الشامل لرجال الاعمال، والمستثمرين، تضع أمام عينها الاستراتيجية الدائمة للعمل الامنى، والتى تجيب على عدة اسئلة هامة هى: -

- إلى أين نحن نتجه ؟
- ولماذا نتوجه إلى هذا الاتجاه ؟
- وأى طريق ووسيلة سنتخذ ؟

ومن هنا يتم وضع الخريطة الامنيه، واعداد وتدريب وتأهيل وتعليم رجال الأمن وفى الوقت ذاته اقامة المنظومات الامنيه الناجحة، وهى عملية ادارية واعية ومدركة ورشيدة، حيث يحتاج أمن الاستثمار إلى إدارة علمية رشيدة قائمة على تخطيط الأمن الاستثمارى والارتقاء به، وتنظيم أمن الاستثمار وتطويره وتطويعه وزيادة مرونته، وتوجيه أمن الاستثمار وتحفيزه، ومتابعة أمن الاستثمار وتحديث نظم الوقاية الحماية فإدارة الأمن الاستثمارى إدارة علمية رشيدة وهى إدارة فاعله فى مجتمع الاستثمار ومتفاعلة معه، تأخذ منه وتعطى اليه .

وإذا كان العمل الاستثمارى عملاً ايجابيًا والجميع يسعى إلى الحصول عليه، فإنه فى بعض النواحى قد يتخذ ستارا لأعمال اجرامية، بل قد يكون جسرا لعبور عصابات الاجرام المنظم، وعمليات غسل الأموال المجرمه، وقد يمتد ليكون اخطر من ذلك، حيث قد يستهدف تدمير استثمارات قائمة، والدخول فى حرب اسعار، وافلاس الشركات الوطنية القائمة، أو خلق مناخ

استثمارى طارد للاستثمارات المحلية وغير مشجع على دخول أي استثمارات اجنبية .

ويقوم أمن الاستثمار باجراء التحريات عن المستثمرين، وعن نواياهم وأهدافهم الحقيقية، وهى تعتمد على الإدارة العلمية للكوادر البشرية المؤهلة والمدربة تدريبا عاليا، وزيادة كفائتها فى جمع البيانات والمعلومات، للوقوف على حقيقة عمليات الاستثمارات وهل تتضمن عمليات الاستثمار عمليات اخرى غير مشروعة، أو تخفى ورائها أنشطة إجرامية، أو ممارسات غير قانونية، خاصة فى ظل اتساع نطاق الجريمة وتطور اساليبها، كما ان إدارة أمن الاستثمار لا تقف عند حدود ذلك بل تطور من ذاتها، وتحدث من اساليبها، خاصة فى مجالات:

١- انتاج خدمات الأمن وتحقيقه، واثباته بشكل عملى تنفيذى سريع، ومؤثر وفعال، وبجودة قياسية مرتفعة، وهو ما يدفع المستثمرين إلى التواجد الاستثمارى وبفاعليه اعتمادا على القدرات الامنيه الكامنه والحقيقة بالاضافة إلى الظاهرة والعلنيه .

٢- تسويق الانطباع الامنى، ليس على المستوى المحلى، ولكن على المستوى العالمى ايضا، وهو ما يؤدى إلى جذب المستثمرين الدوليين للاستثمار فى الدولة، والى توطين الاستثمارات المحلية وعدم اتجاهها إلى الخارج .

٣- تمويل الانشطة الامنيه وزيادة كفائتها وربط الانفاق بالعائد والمردود، خاصة ما يتصل بأمن الاستثمار، وما يحتاج اليه من توفير مؤكدات نجاح الاجهزة الامنية فى معالجة الاخطار / سواء من حيث التجهيزات الامنيه الاليكترونية الحديثة، خاصة فى مجال الشبكات بإختلاف انواعها ومحاور عملها، وانشطتها أو ما يتصل بالكوادر البشرية عددا واعدادا وتدريبا وتعليما وتأهيلا .

إن ممارسة الإدارة الامنيه تحتاج إلى الوقوف أولا بأول على كل جديد فى علم أمن الاستثمار، وما يعنيه ذلك من معرفة المستجدات والمتغيرات فى عالم جرائم الاستثمار، ومن ثم فاذا كان الأمن والخطر وجهان لعمله الحياه، فإن الجريمة ومقاومتها تحتاج إلى إدارة امنيه على ثلاث مستويات متداخلـه هى:

المستوى الأول: الإدارة الامنيه للاستثمار على المستوى العام للدولة .

المستوى الثانى: الإدارة الامنيه للاستثمار على مستوى الاقسام والوحدات الجغرافية للدولة .

المستوى الثالث:الإدارة الامنيه للاستثمار على مستوى الحالة الذاتية لرجل الأمن أى، على مستوى رجل الأمن الفردى ذاته .

وفيما يلى عرض موجز للدور الذى تمارسه الإدارة الامنيه فى كل من تلك المستويات.

**أولاً – دور الإدارة الامنيه للاستثمار على المستوى القومى العام للدولة:**

تعمل الإدارة الامنيه للاستثما على مستوى الدولة على الحفاظ على كل من المناخ العام للاستثمار، وعلى الطابع القومى للحياه الامنيه والاستثمارية الذى اتخذته الدولة ومن ثم فانها تعمل على:

١- إدارة الطابع والانطباع الامنى للدولة ككل ممثلا فى رموزها الوطنية وقياداتها، وزيادة الثقة فى سلطاتها، وقدرتها على الإدارة العامه ممثله فى اربع سلطات رئيسية هى: -

- السلطة التشريعية
- السلطة القضائية

- السلطة التنفيذية
- السلطة الاعلامية والصحافية المستقلة (حرية الحصول على المعلومات والرأى والمعرفة).

٢- تحقيق كفاءة وفاعلية عناصر الجذب الاستثمارى على المستوى القومى، وبما يؤكد ويدعم المكاسب والانجازات الاستثمارية التى تحققت، وابراز دور القاده وعزمهم على تدعيم عمليات أمن الاستثمار، وعلى توفير كافة انواعالحماية للمستثمر، وتقديم الضمانات اللازمة له .

## ثانيًا – دور الإدارة الامنيه للاستثمار على مستوى الاقسام والوحدات الامنية:

حيث يتعين على الإدارة تعريف الضباط وأفراد الأمن على مستوى القسم والوحدة الامنيه بالاسلوب الامثل للتعامل مع المستثمرين، وتفهم ظروف العمل الاستثمارى، وتامين حق المستثمر فى درء الخطر عنه وعن أسرته، وعن مشروعه الاستثمارى، ومن ثم توفير الحماية الكاملة والشاملة له، خاصة عندما يقع مشروعه الاستثمارى فى نطاق القسم أو الوحدة الامنيه، وكذلك تأمين مكان اقامته، هو وافراد اسرته فى نطاق الوحدة أو القسم الجغرافى .

## ثالثًا – دور الإدارة الامنيه للاستثمار على مستوى رجل الأمن:

وهى أخطر أنواع الإدارة الامنيه للاستثمار، حيث تتعرف إلى تكوين رجل الأمن ذاته، سواء من خلال ايجاد كل من:

- العقيدة الامنية والوعى باهمية الاستثمار وتأمين المستثمرين .
- المهارة الامنيه فى التعامل مع الاخطار التى قد تهدد الاستثمار .
- القدرة الامنية على التوافق والتعامل السريع مع أي خطر أمنى قد يهدد ايا من المستثمرين أو افراد عائلاتهم المقيمين معه .

إن منظومة التواجد الامنى المؤثر تحتاج إلى توفير مؤكدات النجاح، وعدم ترك أي ثغره ينفذ منها عنصر من عناصر الخطر، أو بؤره من بؤر الجريمة، وهو ما يزداد ضرورة واهمية فى مجالات حماية الاستثمار، ووقاية المستثمرين .

## رابعًا – دور الإدارة الامنية على مستوى المشروع الاستثمارى:

يحتاج كل مشروع من المشروعات إلى رعاية وعناية امنية فائقة لتوفير الحماية والوقاية من اخطار الحريق والسرقة والتزييف والتزوير وعمليات النهب والنصب التى قد تتم عليه خاصة وان اساليب الجريمة تتطور باستمرار ولاتتوقف عند حدمعين، وهى فى كل حالاتها تحتاج إلى تطور مماثل فى جهاز الأمن على مستوى المشروع، سواء لتأمين الممتلكات والاصول والمبانى والانشاءات، ولتأمين المعلومات والبيانات، أو لتأمين العاملين، والمتعاملين، وهى عمليات تحتاج إلى يقظة مستمرة من جانب الإدارة الامنية على مستوى المشروع، وعدم السماح بحدوث أي اختراق امنى من جانب المشروعات المنافسة، أو من جانب شبكات التجسس، ومنظمات التخريب التى تفسد الصفقات والمعاملات التى يعقدها المشروع، سواء للسوق المحلية، أو للتصدير، أو لعمليات الحصول على مستلزمات المشروع، وكذلك اسرار تكنولوجيا الاساليب الفنية لحقوق المعرفة .

## خامسًا – دور الإدارة الامنية على مستوى رجل الأعمال المستثمر:

لا يجب أن يترك رجل الأعمال لنفسه ليصبح ضحية لمخطط اجرامى، أو لتنظيم اجرامى معين، وحتى لا يقع ضحية عمليات الابتزاز أو عمليات التحايل أو النصب، أو للصفقات الوهمية، وسرقة امواله، والاستيلاء على هذه الأموال

## المبحث الأول
## تخطيط عمليات أمن الاستثمار

التخطيط هو فن صناعة المستقبل كما يجب ان يكون، ولايوجد افضل من الاستثمار مستقبلا لإي دولة، أو لإي مشروع، أو لإي رجل اعمال، ومن ثم فإن تحقيق أمن الاستثمار حاضرا ومستقبلا يرتهن بفن التخطيط .

واذا كان التخطيط يتطلب تحديد الأهداف، وتوفير الموارد، وحشد الإمكانات، وتوظيف الطاقات والقدرات، فإنه بصورة أو بإخرى يحتاج إلى تفاعل ايجابى ما بين الرؤية والامال الطموحة، وما بين القدرة على تحقيق هذه الرؤية المستقبلية وتحويلها إلى واقع حى حقيقى معاش فأمن الاستثمار يرتبط ارتباطا مباشرا بالقدرة على جذب الاستثمارات، وتوظيفها، وعلى تطوير المشروعات الاستثمارية القائمة، وعلى امتلاك مزايا تنافسية داخلية وخارجية وغيرها، فالأمن عامل رئيسى لكفاءة الاستثمارات حيث لا يتحقق الأمن عشوائيا، بل يحتاج إلى تدبير محكم، والى خطة علمية وعملية لتوفير الاحتياجات والموارد اللازمة والتى يحتاج اليها جهاز الأمن فى عمله، سواء لحماية المستثمرين، أو لحماية مشروعاتهم الاستثمارية، أو لحماية مناخ الاستثمار فى الدولة .

وفى واقع الأمر فإن التخطيط لتحقيق أمن الاستثمار يتم على ثلاث مستويات رئيسية هى:

- المستوى الاستراتيجى العام .
- المستوى السياسى الخاص .
- المستوى التكتيكى التنفيذى .

وكل مستوى من هذه المستويات ينبثق من الأعلى منه، حيث ينبثق المستوى التيكتكى من المستوى السياسى وهكذا فى حين أن المستوى الاستراتيجى ينبثق من الرؤية العليا وفيما يلى عرض موجز لكل منها .

**أولاً – التخطيط على المستوى الاستراتيجى القومى العام والشامل:**

وهو التخطيط لمواجهة أي خطر يتهدد أمن الاستثمار على المستوى القومى العام، وهو تخطيط طويل الاجل، شامل، وليس على مستوى العمل التنفيذى يوما بيوم، وهو تخطيط يتناول معالجة الاخطاء التى تهدد الدولة ككل، وليس قطاعات معينة بذاتها، وهو بشكل الاطار العام الحاكم لكافة انشطة أمن الاستثمار على المستوى العام القومى ومن ثم تحقيق سبل الوقاية والحماية التى تحقق هذا الأمن .

ومن ثم فإن التخطيط على هذا المستوى يتجنب الدخول فى التفاصيل التنفيذية، أو التعامل مع الخطر على مستوى مشروع معين بذاته .

**ثانيًا – التخطيط على المستوى السياسى لقطاع معين من قطاعات الاستثمار:**

وهو تخطيط يهتم بقطاع معين من قطاعات الاستثمار، كقطاع الزراعة، أو الصناعة، أو السياحة، أو البنوك، أو البرمجيات وكل قطاع له خصائصه ومواصفاته، وله ازماته وكوارثه، وله أنواع معينة من الخطر التى تهدده، والتى تختلف عن الاخطار التى تهدد القطاعات الأخرى .

والتخطيط على المستوى السياسى هو تخطيط متوسط الاجل بطبيعة المخاطر التى يرتبط بها التعامل معها .

## ثالثًا – التخطيط على المستوى التكتيكى التنفيذى لمشروع معين بذاته، ولخطر معين بذاته مرتبط بهذا المشروع:

وهو تخطيط قصير الاجل، يرتبط بالعمل التنفيذى اليومى، والإدارة يوم بيوم، وبتجديد الأولويات فى توزيع الموارد والحصول على مزيد من الموارد عند الحاجة اليها، وتخطيط توزيع المهام التنفيذية لمواجهة المخاطر، سواء التى حدثت بالفعل، أو المتوقع حدوثها بنسبة تأكيد مرتفعة، مع تقييم مستمر للمخاطر القائمة، والموازنة ما بين المهام Tasks وما بين المخاطر Risks، واستخدام كافة الوسائل لتقليل الخطر، وايلاء العناية الواجبة لصحة وامان الافراد والجمهور .

ولما كان التخطيط العلمى عمل بالغ الأهمية والضرورة لأمن الاستثمار، فإن البداية هى وضع وتحديد الأهداف الامنيه، تم ترجمتها إلى برامج اداء زمنية ذات توقيتات معيارية قياسية، وتحويل الأهداف إلى واقع، من خلال التنفيذ الدقيق، وبالتالى فإن التخطيط عمل ادارى منظم، قائم على الرؤية المستقبلية الطموحة وهو عمل يتم وفقا للمراحل متتابعة، نعرض لها بايجاز على النحو التالى:

### المرحلة الأولى: وضع الأهداف الامنية القياسية

يحتاج القائد الادارى لأمن الاستثمار إلى وضع مجموعة الأهداف الامنية والتى يتعين على جهاز أمن الاستثمار تحقيقها، ويتعين ان تكون هذه الأهداف قابلة للتحقيق، مفهومه، وواضحه وممكنه التنفيذ، واهم هذه الأهداف هى ما يلى:

- مواجهة الارهاب .
- مواجهة انتشار الجريمة المنظمة .

- الحفاظ على سلامة وصحة وحيوية وانتظام عمل المشروعات الاستثمارية .
- تأمين استقرار نظام العمل والإدارة فى المشروع .
- دعم التأمين والسيطرة على مكمن الخطر وعناصر التهديد .

وتحتاج هذه الأهداف اولا إلى وعى ادراكى شامل ومتكامل بطبيعة المصالح الخاصة بالمستثمر وبالمشروع الاستثمارى، وبالتالى تحديد الاخطار التى تهدد هذه المصالح، وعادة ماقد يذهب المخطط إلى مناطق لم تختبر والى مصالح تهددها اخطار غير مؤكدة .

### المرحلة الثانية: حشد الموارد والامكانات اللازمة:

حيث يتعين على مدير أمن الاستثمار ان يعمل على حشد الموارد والامكانات اللازمة للتصدى للاخطار التى سيواجهها، ووفقا للاهداف الموضوعة . وفى الوقت ذاته تكوين احتياطيات مناسبة من هذه الموارد لمواجهة أي طوارىء، أو أي مستجدات تطرأ اثناء المواجهة الامنية، ولغرض السيطرة منذ اللحظة الأولى .

### المرحلة الثالثة: القياس والتقييم والمراجعة المستمرة لدرجة الخطر ومصادره:

وهو ما يحتاج إلى توفير تيار دائم مستمر من البيانات والمعلومات عن الخطر الذى يهدد أمن الاستثمار، وتحليل وقراءة ودراسة جيدة لمتغيراته ومستجداته، وكل ما يطرأ على مسرح العمليات، أو يصيب دوائر الاستثمار، سواء على المستوى القومى، أو على مستوى المشروع الاستثمارى، أو على مستوى رجل الأعمال المستثمر .

## المرحلة الرابعة: توزيع المهام على فرق المهام الامنية:

وهو ما يطلق عليه عملية الاسناد Assignment والتى من خلالها تتحدد الأعمال والوظائف والواجبات التى يقوم بتنفيذها كل فرد من افراد فريق المهام الامنية، والذى يقوم بتنفيذها ، وفى اطار سيناريو معد مسبقا وبالتنسيق مع باقى افراد فريق المهام الامنية المتولى التعامل مع الخطر أو مع مصدر التهديد المحدد لهم .

## المرحلة الخامسة – متابعة التنفيذ وتقييم النتائج وتصحيح المسارات اذا تطلب الامر:

حيث يحتاج الامر إلى الوقوف أولا باول على تطورات الوضع الامنى، ومدى نجاح فريق المهام الامنية فى التصدى للخطر أو التهديد الذى يتعرض له أمن الاستثمار، ومدى براعة وحنكة ومهارة اعضاء الفريق فى إنجاز المهام الموكولة اليهم، خاصة فى الوقت المحدد وبالتكلفة المحددة، ومدى النجاح فى وضع نظام وقائى حمائى يحول دون حدوث هذا الخطر مرة اخرى .

## المبحث الثانى

## تطوير الهيكل التنظيمى لأمن الاستثمار

أدى تطور أساليب الجريمة وظهور أنواع جديدة من الإجرام، واتجاه الجريمة لتصبح دولية، ولجوء بعض الدول إلى الاستعانه بعصابات المافيا الدولية، خاصة فى عمليات الاضر ر الإقتصادى العمرى بمصالح الدول المعادية، ابتداءا من تزييف عملتها ومستنداتها، ونهب اموال جهازها المصرفى، وافلاس شركاتها، وايقاف جاذبيتها الاستثمارية .

أدى ذلك كله إلى حتمية وضرورة البنيان المنظومى لنظام أمن الاستثمار، واستخدام هياكل تنظيمية مفتوحة، بدلا من تلك الهياكل الجامدة، والتى تجمع مابين التوافق مع حركتى تطوير ادوات مكافحة الجريمة، وبين الاتجاهات الحديثة فى العمل الامنى، فقد فرضت هذه الاتجاهات ذاتها من خلال عدة محاور رئيسية هى:

**المحور الأول:** تطور الفكر الأمنى وإنتقاله إلى الوسائل الاستياقية والاجهاضية لمخططات الجريمة، وحرمان منظمات الاجرام من القيام بالعمل الاجرامى .

**المحور الثانى:** تعدد مجالات عمل أمن الاستثمار، خاصة مع تعدد مجتمع الاستثمار، واختلاف رؤاه، ومخططاته .

**المحور الثالث:** وجود شرطة الانطباع الذهنى والصورة الذهنية وما يتصل بها من جوانب فكرية وتحليلية، خاصة ما يتصل بالنسق الاستثمارى واشكاليات الاستثمار .

لقد ساعدت هذه المحاور على تطوير الهياكل التنظيمية لجهاز أمن الاستثمار، وهو ما يستوجب اتصالا وتواصلا مابين اجهزة أمن الاستثمار

القائمة فى عالمنا العربى، وما بين اجهزة أمن الاستثمار فى العالم المتقدم، وهو يشمل نوعان من التواصل هما:

**النوع الأول:** تواصل حضارى فى تطوير اساليب الامن، وارتقائها وابتعادها عن اساليب العنف.

**النوع الثانى:** تواصل علمى انسانى يأخذ فى ابعاده وجوانبه طبيعة العلاقات ما بين البشر بعضهم البعض.

فالعلاقات التنظيمية هى علاقات تفاعل واتصال، وليست علاقات تنافر أو قطيعة أو انفصال ومن هذا التفاعل متطور نظم التعامل مع الجريمة، سواء كانت جريمة فردية أو جريمة منظمة، ومن ثم فإن الهيكل التنظيمى لا جهزة الأمن دائمة التطور، سواء فى أنواع الوظائف التى يضمها الهيكل التنظيمى، أو فى توصيف الوظائف ذاتها، والمستويات والواجبات والمهام والاعمال التنظيمية المحددة لكل وظيفة ويتم معالجة العوامل التنظيمية لعمل أمن الاستثمار من خلال الاختيار الذكى ما بين نطاقين نظامين اساسيين هما:

**النظام الأول: نظام المركزية:**

حيث يعود كل قرار إلى سلطة مركزية.

**النظام الثانى: نظام اللامركزية:**

من خلال تفويض السلطات المركزية إلى مراكز متعددة لأمن الاستثمار تنشأ على مستوى المحافظات واماكن الاستثمار، خاصة المناطق الحره.

وعلى هذا فإن التنظيم الجيد لأمن الاستثمار يعمل على توفير الأمن من خلال تأكيد ما يلى:

١- تطوير نظام الامن، وخطط رد الفعل، وبما يعنيه ذلك من بناء وتأسيس نظام جيد للانذار المبكر، قائم على ايجاد نقاط اتصال محدثه up-to

داخلية وخارجية، وبصفة خاصة مع الجهات dqte points of contat الاستثمارية والامنية ذات العلاقة .

٢- تكوين واعداد وتطوير فرق امنية فعاله لأمن الاستثمار، فرق تكون لديها كافة الامكانات والموارد والتسهيلات الكافية لتسهيل وتحقيق مهمتها ، وبما يعنيه من اجهزة والات ومعدات تكون فى حاجة اليها .

## المبحث الثالث

## توجيه ومتابعة عمل أمن الاستثمار

تتداخل وتتشابك اولويات العمل الامنى تحت ضغط الحوادث، وتحت ضغط الكوارث التى يتعرض لها أمن الاستثمار، وكذلك مع تعدد مصادر التهديد، وتنوع الاخطار التى يتعرض لها أمن الاستثمار، وما يطرأ ومايستجد على المواقف الامنية من عمليات خطره

ويحتاج العمل الامنى بصفة عامه، وأمن الاستثمار بصفة خاصة إلى توجيه قوى العمل الامنى حتى لا تصبح عملياتهم الامنية عشوائية، وحتى لا يصبح العمل الامنى ارتجالا، بل يتعين دائما ان يكون العمل الامنى موجها توجيها جيدا إلى هدف معين، ومحدد، وتتفق عليه، سواء كان الهدف هو:

- حماية مناخ وجو الاستثمار فى الدولة .
- حماية المشروع الاستثمارى .
- حماية رجل الأعمال والمستثمرين .

وكلما كان التوجيه فاعلا وحافزا ومؤثرا على الاداء خاصة اداء الفريق الامنى المكلف بمهمة امنية معينة، كلما كان محققا لأهدافه ومنجزا للمهام الامنية التى تم تحديدها بدقة وبالتالى فإن التوجيه يتضمن استخدام العديد من الادوات الادارية، والتى اهمها ما يلى: -

١- الاوامر الادارية .

٢- التعليمات الادارية .

٣- التوجيهات العامه الادارية .

٤- النظم الادارية .

٥- الضوابط الادارية .

٦- التقارير الادارية .

٧- الاجتماعات الادارية .

٨- الباب المفتوح .

٩- الزيارات والجولات الادارية الميدانية .

وتستخدم هذه الادوات جميعها أو أي منها وفقا ومهارة القائد الادرى الامنى الذى يشرف على أمن الاستثمار، ويقوم بإدارة وتوجيه العمليات الامنيه لتوفير الأمن لكل من الدولة المضيفة للاستثمارات، وللمشروع الاستثمارى، وللمستثمرين، وهو ما يحتاج إلى التعرف على طبيعة هذه الادوات على النحو التالى:-

## أولاً – الاوامر الادارية

تعد الاوامر الادارية من أهم اساليب التوجيه فى العمل الامنى بصفة عامة، وفى أمن لا ستثمار بصفة خاصة، وكلما كانت الاوامر الادارية واضحة وقاطعة، كلما كانت محققة لفاعليتها، خاصة اذا ما كانت وسيلة ابلاغ الاوامرسريعة وفعالة وتتعلق الاوامر الادارية بالاحداث الجارية وبالظروف والمتغيرات والمستجدات الامنية ومن ثم يتضمن ما يجب عمله ازائها . وكيفية سد الثغرات الامنية

## ثانيًا – التعليمات الادارية

حيث غالبا ما تكون التعليمات الادارية منصوص عليهـــا فـــى لـــوائح العمل، وفى نظام العمل الامنى لأمن الاستثمار .

## ثالثا - اللوجيهات العامة والادارية:

وهى توجيهات تصدرها إدارة أمن الاستثمار لتكون بمثابة مرشدا للعمل الامنى، وموجها للعاملين فى مجال أمن الاستثمار، وبمثابة قواعد عمل اساسية . ويقوم مدير أمن الاستثمار الذكى باستخدام مناهج وادوات علم الإدارة بالتجوال، فهو لا يضع فى مكتبه المغلق عليه، ولايستند أو يركن كثيرا لنظم الإدارة عن بعد، بل من وقت إلى آخر يقوم بالتجوال الميدانى ويتابع عن قرب مدى الجاهزية الامنيه، ومدى اليقظة والاستعداد الامنى لمعالجة الاخطار وسد الثغرات الامنية .

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى، كان القيام بعمليات المتابعة، خاصة من أجل تحقيق الوقاية ومنع حدوث الجريمة Crime Prevention يتطلب من مدير أمن الاستثمار القيام بما يلى:

١- تقييم الخطر والتهديدات التى من المحتمل ان يتعرض لها أمن الاستثمار بمجالاته ومنافعه المختلفة Risk Assess Ment Ofthreats وبصفة خاصة ما يتصل بانشطة التشغيل للاعمال القائمة Business Operations .

٢- اعداد تقارير تأكيد الادراك الامنى Awareness Reports عن اساليب ومستجدات الاجرام المنظم، والوسائل التى يلجأ اليها فى تخريب أمن الاستثمار .

٣- متابعة العمل والنشاط المعادى عن قرب ووضع الوسائل المكافئة والمضادة لمخططاته التى تستهدف أمن الاستثمار، والحيلولة دون حدوث هذه المخططات .

٤- دراسة الخسائر القصور التى قد تحققها منظمات الجريمة المنظمة ووضع الخطط التى تحافظ على أمن الاستثمار بكافة جوانبه التى يحتمل ان

تصل اليها هذه الخسائر وكيفية التغلب على الاثار السلبية لهذه الخسائر ان حدثت .

٥- وضع خطط الرد والاستجابة، ومراجعة هذه الخطط باستمرار، وادخال التحسينات والتطويرات عليها بما يتعادل مع تطورات ومستجدات الخطر، وعلاقات الجريمة المنظمة يقوى الخطر والتهديد لأمن الاستثمار

٦- مراجعة اجراءات الأمن وترتيبباته، ومدى كفايتها وكفايتها لتحقيق أمن الاستثمار، ومدى فاعلية الاجهزة الادارية والمكاتب المكلفة بهذا الامر، سواء على المستوى القومى العام، أو على المستوى الجزئى الخاص وسواءس كانت تابعة لا جهزة الدولة، أو كانت تابعة لوحدات قطاع الأمن .

٧- تدريب العاملين، جميع العاملين فى المنشأت، من أجل تحقيق الوعى والادراك الامنى، وزيادة فاعليتهم فى مواجهة المخاطر والتهديدات، وزيادة قدرتهم على التعامل مع الخطر الذى يهدد أمن الاستثمار، وبما يعمل على الوصول إلى:

- اتصالات فعالة اثناء الازمة الامنية .
- علاقات جيدة مع وسائل الاعلام .
- انشاء الخسائر إلى أو فى حد ممكن .
- وحدة مجتمع العاملين وترابطهم فى مواجهة الخطر الامنى .

# الفصل السادس

# تقييم مدى كفاءة أمن الاستثمار

يعد الرصد، والتتبع، والقياس، والتحليل للظواهر الامنيه، احدى الادوات الهامة لرجل الأمن المحترف، فالأمن لم يعد أمر يمارسه الهواه والمتحذلقين، بل أصبح علم وحرفه يمارسها الخبراء والمتخصصين، كما ترصد من اجلها المليارات من المبالغ، سواء فى صورتها الوقائية الاستباقية، أو فى صورتها العلاجية، والتصحيحية واذا كان هذا ينصرف بصفة عامه إلى الأمن بافرعه المختلفة، فإنه يزداد بدرجة اهمية أكبر فى أمن الاستثمار بتخصصاته الاعمق، والاكثر ارتباطا بكل من المستثمر، وبالمشروع الاستثمارى، والدولة المضيفة للاستثمار وهى جميعها تجتاحها المخاطر، وهى جميعها تتعرض للاخطار.

وتعد ادوات القياس من أهم الادوات التى يستخدمها رجل الأمن فى التعرف على الظواهر الاجرامية، وفى تحديد وهل هى مازالت فى مراحل الاعداد الجريمة والتخطيط لا رتكابها وتجميع العناصر اللازمة، أم دخلت بالفعل إلى مرحلة التنفيذ وهل من المناسب اجهاض المخطط الاجرامى مبكرا والقضاء على كافة عناصره واحتمالاته، أم الابقاء عليهم إلى حين تحركهم واتجاههم القصدى والعمدى إلى ارتكاب الجريمة، وتوفير الاركان القانونية للقبض عليهم وتقديمهم للعدالة.

وتنقسم ادوات القياس إلى مجموعتين اساسيتين هما:

المجموعة الأولى: مقاييس وصفية موضوعية

المجموعة الثانية: مقاييس احصائية كمية.

نظرًا لا همية أمن الاستثمار فقد أصبح خاضعا للقياس المنهجى، ووفقا لعوامل موضوعية ومادية ملموسة ومحسوسة يمكن رصدها، وعادة ما يتم

تصميم هذه المقابييس وفقا لعوامل محلية، وكذلك وفقا لمقاييس دولية متعارف عليها، ويشمل ذلك المقاييس الآتية: -

## المقياس الأول

مدى المام رجال الأمن بصفة عامة ورجال الأمن الإقتصادى بصفة خاصة بمفهوم أمن الاستثمار، وبالجرائم التى تتعرض لها عمليات الاستثمار، وطرق الوقاية والحماية منها، ومدى القدرة على توفير هذه الحماية والوقاية وبتكلفة وشروط قياسية ومدى قدرتهم على متابعة كل جديد يحدث، وكل تطور يطرأ فى هذا المجال[1] .

## المقياس الثانى:

مدى وجود جهاز متخصص لأمن الاستثمار، ومدى كفاءة وكفاية هذا الجهاز لتحقيق هذا النوع من الامن، ما يرتبط به من عناصر:

القدرة على التعامل مع المواقف الامنية المختلفة التى يتعرض لها أمن الاستثمار، سواء على مستوى الدولة، أو المشروع، أو رجل الأعمال .

الجاهزية والإستعداد للتدخل الفورى عند حدوث خطر أو عند الشعور بهذا الخطر قبل الحدوث .

مدى الإستباقية والقدرة على ضرب المخططات الإجرامية قبل حدوثها، ومدى القدرة على افشال المخططات الاجرامية قبل تنفيذها .

(١) اصبح مجال أمن الاستثمار من المجالات البحثية، والتى تتناول العديد من الجوانب الجديدة، مثل أمن رجال الأعمال وحمايتهم من الفضائح، واسس معها فرع من فروع اطلق عليه أمن الفضائح SCANDALS SECURITY وهو ما يتصل بمنع وقوع الفضائح التى قد تهدد رجل الأعمال ومستقبل مشروعاته، وكذلك حمايته من الوقوع ضحية الغواية والاغراء، وضحية التهديد، وضحية لمؤامرات تهز مركزه الاجتماعى والمالى

## المقياس الثالث

مدى توافر الامكانيات المادية والتجهيزات العلمية والادوات التى تمكن رجال الأمن من مكافحة جرائم الاستثمار، ومن ملاحقة ومطاردة المجرمين وتحقيق الأمن الوقائى والحمائى، وبالتالى تجنيب المشروعات ورجال الأعمال تكاليف حدوث الخطر، وما قد يترتب عليه من توقف للمشروع وفقده اقتصاديات انتاجه وتسويقه، وتراكم الديون عليه وتعثره، خاصة أدوات:

- الرصد الامنى
- الملاحقة الامنية
- التتبع الامنى
- التدخل الامنى السريع

ومن هنا يمكن القول ان أمن الاستثمار بمفهومه الشامل واطاره المتكامل، يقوم على تحديد المجال الامنى الذى يرتبط بمعالجة مصادر الخطر، وعناصر التهديد التى تواجه المستثمرين ورجال الأعمال عند استثمار اموالهم فى مكان معين، وفى سوق معين، وفى دولة معينة، وحمايتها من التعرض لإي مخاطر قد تؤدى إلى هلاكها أو إلى ضياعها، أو فقد مردودها فأمن الاستثمار عنصر شديد الأهمية والحيوية فى منظومة الأمن الشامل، وهو بذلك له ثلاث دوائر رئيسية، كل منها متداخل فى الاخر وهى:

- أمن المستثمر ورجال الأعمال.
- أمن المشروع والنشاط الذى يمارسه.
- أمن الدولة والمجتمع الذى يعيش فيه المشروع ورجال الأعمال.

## المبحث الأول
## المقاييس الكمية لأمن الاستثمار

يحتاج متخذ القرار الأمنى من وقت إلى آخر إلى الوقوف على مدى كفاءة جهاز الأمن، ويستخدم فى ذلك التقييم عدة أنواع من المقاييس الكمية العددية واهمها المقاييس الآتية:

### المقياس الأول

عدد الجرائم التى ارتكبت مقارنة بعدد الجرائم خلال الفترات السابقة واتجاهها العام نحو الزيادة أو النقصان، وحجم الخسائر المترتبة عليها، ومن القائم بها .

### المقياس الثانى

عدد الجرائم التى تم التوصل إلى القائمين فيها والقبض عليهم، وتقديمهم الى العدالة، والحكم عليهم بالجزاء الرادع .

### المقياس الثالث

سرعة الكشف عن الفاعلية (عدد الساعات / الايام)، ومعرفة من هم الفاعلية الحقيقية، ومن العقل المدبر، ومن يقف وراء المخططات الاجرائية التى تستهدف أمن الاستثمار .

### المقياس الرابع

المقاييس الارتباطية التى تربط ما بين معدلات حدوث الجرائم ومن:

- الزيادة فى الناتج القومى الاجمالى للدولة .
- الزيادة فى الدخل .

- الزيادة فى نفقة المعيشة .
- الزيادة فى الاسعار .
- الزيادة فى معدل البطالة .

## المقياس الخامس

المقاييس المقارنة، سواء كانت مقارنة زمانية أو مقارنة جغرافية مكانية، أو مقارنة نوعية حسب نوع الجرائم التى ترتكب ضد أمن الاستثمار

وتتم عملية القياس لتحقيق عدة أهداف رئيسية أهمها معرفة مدى قدرة جهاز أمن الاستثمار على تحقيق هذا الأمن، وقدرته على ملاحقة التطور النوعى فى الجرائم، ومكافحة الاجرام الفردى والمنظم والدولى، وبصفة خاصة بعد ان حدث تطور خطير فى عالم الجريمة، واصبحت جرائم الاستثمار تمثل شكل من اشكال الصراع الدولى على جذب المستثمرين إلى داخل كل دولة، واصبحت عمليات المنافسة تدفع كل دولة إلى:

- توفير عناصر جذب قوية فى اراضيها لجذب الاستثمار .
- توفير عناصر طرد قوية فى اراضى الدول الأخرى لفرد المستثمرين منها .

ومن خلال قوى الجذب وقوى الطرد تظهر فى الافق الجريمة التى يتعرض لها أمن الاستثمار .

إن المخططات الاجرامية الحديثة أصبحت ذات تنوع كثيف تحتاج إلى:

- رصد كل ما يحدث ويطرأ على الموقف الامنى للمشروع وللدولة الاستثمارية.
- تتبع الاحداثيات المرصودة ومتغيراتها ومستجداتها عن قرب وبذكاء .
- قياس التطور الذى يحدث للمتغيرات، ومعرفة معدلاته، ومدى قوته .

- تحليل الابعاد والجوانب والعناصر والاجزاء التى تشكل وتضع هذه المتغيرات.
- استخراج مؤشرات اتجاهية عامة تساعد على التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا .
- فهم طبيعة الموقف الامنى الراهن وعناصر القوة والضعف القائمة فيه .
- ادراك اهمية معالجة عناصر الخطر ووضع خطة التدخل للحماية والوقاية .
- ثم تعامل معها بشكل ذكى ماكر .

ومن ثم فإن القياس أصبح ضرورة لمكافحة الجريمة التى يتعرض لها أمن الاستثمار، سواء كان قياس كمى مجرد ، أو كان قياس نوعى له علاقاته الامتدادية. ولعل تحيل الاحصاءات المختلفة عن الجرائم التى يتعرض لها أمن الاستثمار وتساعد على معرفة اتجاهات هذه الجرائم، وعلى ادراك وتحديد التطور الذى اصاب ولحق بها .

## المبحث الثانى
## المقاييس الرمزية لأمن الاستثمار

يقوم الرمز بدور خطير فى تأكيد أمن الاستثمار، فالرمز يجمع عادة ما بين المقاييس الكمية، وما بين المقاييس النوعية، وهو فى اطاره الكمى يشمل الاطار المادى الملموس المحسوس للرمز، وفى مضمونه النوعى يطلق العديد من الدوافع والنوازع، ويخاطب العديد من الحاجات والرغبات، كما انه يوجه العواطف والاحاسيس ويرتبط المقياس الرمزى لأمن الاستثمار بثلاث جوانب رئيسية هى:

**الجانب الأول: قياس الصورة الذهنية الرمزية لأمن الاستثمار:**

حيث تقوم الصورة الذهنية image بدور بالغ الخطورة والاهمية فى تحقيق أمن الاستثمار، وفى توفير عناصر الجذب الاستثمارى للمستثمرين الاجانب، وكذلك زيادة طمأنة المستثمرين المحليين، وزيادة استثمارات كل منهم فى الداخل الوطنى، وتفضيله عن الخارج الاجنبى، وهو أمر بالغ الأهمية والضرورة فى زيادة الشعور والادراك بالرمز الذى تم اختياره واستخدامه، خاصة ان هذا الرمز المختار كثيرا ما يكون عاملاً حاسمًا فى التعامل مع الخطر الامنى، سواء بالنسبة لعنصرين أو مجالين اساسيين هما:

**المجال الأول:** مجال رد الفعل تجاه الخطر الذى يواجه أمن الاستثمار

**المجال الثانى:** مجال استعادة حيوية المشروعات بعد حدوث الخطر واستعادة النشاط Recovery

**الجانب الثانى: قياس الانطباع النفسى impactالرمزى لأمن الاستثمار:**

حيث يعمل الانطباع النفسى المتولد داخل النفس البشرية عن أمن الاستثمار، إلى تأكيد الصورة الذهنية، وفى الوقت ذاته تحريك الدوافع والغرائز

والحاجات لدى رجل الأعمال المستثمر من جانب، وتوليد مجموعة من القناعات content لدى الجمهور المخاطب، سواء كان من المستثمرين المباشرين لا نشاء مشروعات جديدة، أو كان مستثمرا يشترى اسهم متداولة لشركات قائمة .

**الجانب الثالث:** قياس الاثر المتولد عن أمن الاستثمار:

حيث إن أثر effect، أمن الاستثمار يقاس بمدى النجاح فى جذب استثمارات جديدة، وليس فقط فى الاحتفاظ بالاستثمارات الحالية، ومن ثم تقاس معدلات الجذب بعدد المشروعات الجديدة، وبحجم الاستثمارات، وبحجم اعادة الاستثمارات، وتراكمات الاستثمار وهو ما يشمل ثلاث مجالات رئيسية هى:

**المجال الأول:** إيجاد وتوليد القيمة المضافة .

**المجال الثانى:** أحداث التكوين الرأسمالى .

**المجال الثالث:** زيادة معدلات التراكم الرأسمالى .

## المبحث الثالث

## المقاييس النوعية لأمن الاستثمار

يتعايش الإنسان مع الخطر، ففى كل لحظة يعيشها الفرد هناك خطر ما يتهدده، وهناك مخاطر تتوعده، وكلما كان الخطر والمخاطر مرتفعة، كلما كان هذا الإنسان عازفا عن المضى قدما إلى الامام، وكلما شعر بالأمن والطمأنينة، كلما استطاع ان يبدع ويتقدم إلى الامام، ومن هنا كان لا بد من ايجاد مجموعة من المقاييس النوعية لقياس مدى كفاءة ونجاح أمن الاستثمار فى تحقيق أهدافه، واهم المقاييس النوعية ما يلى:

### المقياس الأول – مدى الشعور بالراحة والطمأنينة لدى المستثمر:

وهو من أهم وأخطر المقاييس النوعية التى يقاس بها مدى نجاح أمن الاستثمار فى تحقيق أهدافه، وهو مقياس جيد وناجح تماما فى الوصول إلى كفاءة أمن الاستثمار من حيث:-

- قياس قدرة المستثمر على الاستمرار فى مشروعه المالى وعدم تخليه عن هذا المشروع.
- قياس مدى صمود المستثمر ودفاعه عن مشروعه الاستثمارى .
- قياس مدى قناعة واقتناع المستثمر بما قام به نقلا من استثمارات وعدم احساسه بالاسف أو الندم أو المراره على القيام بهذا الاستثمار وقبوله للمخاطر التى حدثت له .

**المقياس الثانى – مدى الاحساس بالتفاؤل والاقبال على الاستثمار واعادة استثمار الارباح فى ذات النشاط أو فى انشطة أخرى .**

حيث يرغب المستثمر الفرد، أو المستثمر الجماعى فى زيادة مكاسبه وارباحه من خلال اعادة استثمار ارباحه التى تحققت عن استثماراته، سواء فى ذات المشروع، أو فى مشروعات اخرى مماثلة، أو متكاملة مع مشروعه الاصلى، أو فى مشروعات جديدة تماما .

**المقياس الثالث: مدى الجاذبية والسمعة التى اكتسبها النشاط الاستثمارى والمستثمر .**

ومدى وجود التفاعل الحيوى ما بين جهاز الأمن وبين المستثمرين، خاصة وان النشاط الاستثمارى متكامل، وبمعنى اخر مدى قدرة جهاز الأمن على توفير التوازن الادائى والاتساق التفاعلى بين العناصر والمكونات الامنيه الاتية:

**العنصر الأول:**

تحقيق أمن الاستثمار فى عنصر الانتاج، سواء كان الاستثمار فى الإنتاج السلعى، أو الإنتاج الخدمى، أو الإنتاج الفكرى .

**العنصر الثانى:**

تحقيق أمن الاستثمار فى عنصر التسويق، سواء كان الاستثمار فى مجال بحوث السوق أو فى مجال تطوير المنتجات، أو فى مجال ترويج المنتجات بالاعلان أو الاعلام أو بالبيع الشخصى، أو فى مجال التسعير، أو فى مجال التوزيع المحلى والدولى .

## العنصر الثالث:

تحقيق أمن الاستثمار فى عنصر التمويل، وما يحققه الأمن من توازنات فى الهيكل التمويلى، ومدى سلامة هذا الهيكل، ومصادر التمويل، ومدى كفايتها وكفائتها .

## العنصر الرابع:

تحقيق أمن الاستثمار فى عنصر الكوادر البشرية، من حيث توفير الافراد الذين يحتاج اليهم المشروع الاستثمارى سواء بالكم والعدد المناسب، أو من حيث التأهيل العلمى، أو من حيث الخبره والمعرفة والدراية

# الفصل السابع
# متى يتحقق أمن الاستثمار؟

لا يتحقق الأمن مطلقا إلا عندما يختفى الخطر، وبمعنى آخر ان لا يكون هناك مصدر تهديد على الاطلاق، وهو أمر يصعب تحقيقه، فى الحياة العملية، فى واقعنا المعاصر، خاصة مع تعدد مصادر الخطر والتهديد حيث تتصاعد الاخطار وتتنوع المخاطر، كلما زادت تعقيدات الحياة واتسعت الانشطة الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والانسانية، وبالتالى فإن الخطر قائم، وعلى الأمن أن يقابله، وأن يتفوق عليه، كلما زادت مصادر الخطر، وتنوعت مصادر التهديد .

وبالتالى فإن مكافحة الخطر، لا تأتى بالقضاء تماما عليه، بل بالقضاء النسبى عليه، فالخطر نوعان هما:

النوع الأول: خطر ظاهر مكشوف ومعروف .

النوع الثانى: حظر كامن غيرمكشوف وغير معروف .

وبالتالى فإن الخطر الكامن غيرالمعروف – كثيرا ما يتسلل عبر الثغرات الامنيه، خاصة عندما يستغل مواطن الضعف الداخلية، والخيانة الداخلية، فى الشركات والمشروعات، وبالتالى يصعب القضاء عليه تماما، وانما يتم التحكم فيه بدرجات نسبية معينة، وبمعنى اخر ان على جهاز الأمن ان يعايش الخطر، وان يتعايش مع مصادر التهديد، فالخطر قائم ومستمر، والتعامل معه دائم أيضًا ومستمر، وبالتالى فإن تحقيق الأمن والامان الكامل أمر يرتهن بالظرفيات، أو بالظروف المكانية والزمانية . وبمقدار التطابق ما بين الأمن الخطر فالأمن الخطر وجهات لعملة واحدة، ولايعيش احدهما إلا بالآخر. و على حساب الآخر، وبما تحققه عصابات الاجرام المنظم من تطوير فى الوسائل وادوات الجريمة وما يستطيع ان تتكره من خطط اجرامية لا ختراق التجاوز ووسائل الأمن .

ومن ثم فإن الاستقرار الامنى، وإن كان يعد هدفا دائما ومستمرا وواجب التحقق، إلا انه فى ذات للحظة عمل وشغل دائم ومستمر يتصف بالآتى:

- دائم اليقظة .
- دائم الانتباه .
- دائم التحرك .
- دائم الفاعلية .
- دائم السبق .

ومن هنا فإن أمن الاستثمار، عمل تفاعلى، وهو عمل منظم وموجه، وفى الوقت ذاته عمل دائم الارتقاء والتطور، يعتمد على الابتكار وعلى التحديث، وعلى التطور، سواء فى الوسائل والادوات الامنيه، أو فى الطرق والمناهج الامنيه، أو فى الاساليب والبرامج الامنيه، فأمن الاستثمار، هو أمن الإقتصاد بكامله، بكافة قطاعاته ومجالاته ونظمه .

إن مواجهة التحديات الامنية المتزايدة فى عالم المال والاستثمار أصبحت احدى ضرورات جهاز الأمن بافرعه المختلفة، فالعشوائية الاتجارلية غير المسئولة لم تعد صالحة للاستمرار، وأن العلم أصبح هو المدخل الوحيد للتعامل مع هذه الظروف الامنية باخطارها المتصاعدة .

وبالتالى نحن فى حاجة إلى إدارة امنية حديثة قادرة على التعامل مع اخطار اليوم، تلك الاخطار التى أصبحت تعاقدها فى الخفاء، وترصد من أجل توافراتها ملايين الدولارات، ومن ثم يحتاج أمن الاستثمار إلى كل من:

- الإدارة التفاعلية .
- الإدارة الابتكارية .

- الإدارة الموقفية .
- إدارة الازمات .
- الإدارة الاستراتيجية .

وهو ما يحتاج أيضًا إلى تفعيل كافة الجوانب المرتبطة بالسؤال الرئيسى متى يتحقق أمن الاستثمار؟

إن بناء الثقة فى أي دولة استثمارية لا يتوقف فقط على قدرتها على جذب الاستثمارات الدولية اليها، بل وعلى أيضًا مدى قدرتها على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات، وفى الوقت ذاته على حسن معاملة المستثمرين، وعلى توفير الأمن لهم .

## المبحث الأول
## الصورة النموذجية المثلى لأمن الاستثمار

كل شيء يتغير، الخطر يتغير ملامحه، والتهديد تتغير صوره واشكاله، ويحتاج كل منها إلى ملاحقة، ليس فقط للجريمة التى تم ارتكابها، ولكنها هو الأهم لا ختراع الوسائل والطرق والمناهج التى تكفل منع حدوثها، أو تحد من خطر هذا الحدوث، وان تجعل الجميع تحت السيطرة حتى يتحدث الامن، ويشعر الجميع بانهم بعيدا عن الخطر، أي انه عندما يصبح كل شيء تحت السيطرة الامنيه، تتحقق الصورة المثلى لأمن الاستثمار، فالسيطرة على مكامن الخطر ومصادر التهديد تعطى القدرة على التعامل مع متغيرات ومستجدات الاستثمار، خاصة ان الاستثمار يحتاج إلى وقت حتى يعطى عائدا ويولد مردود . ومن ثم فإن هناك دائما احتياج من أجل:

- تحسين الصورة الامنية .
- تطوير الوسائل الامنية .
- الارتقاء بالفن والمهارة الأمنيه .

وتعمل الصورة الأمنية النموذجية المثلى على تنمية عناصر الجذب الاستثمارى خاصة وان الاستثمار يرتبط ارتباطا مباشرا بالصورة لذهنية IMAGE عن الامن، وهو ما يحتاج إلى عناصر تقييمه اهمها العناصر الآتية:

- السرعة فى التواجد فى مواقع الاحداث .
- الجاهزية فى التعامل مع عناصر الخطر .
- الكفاءة فى تحقيق الأمن والقضاء على الخطر .

إن خير أمن هو عدم وجود رجل الامن، أو بمعنى آخر عدم الاحساس باهمية وضرورة وجود رجل أمن أو نظام أمن حيث تعم الطمأنينة، وتطمئن النفوس، ويزال أي شعور بالخوف أو القلق من الحاضر أو من المستقبل، فكل نشاط استثمارى يحتاج إلى الاستقرار، ويحتاج إلى الأمن تفاعلا وتكييفا، واتصالا وتواصلا .

إن هناك ثلاث جوانب للصورة المثلى لأمن الاستثمار، وهى ترتبط وتتعلق بمدى السرعة والجاهزية والكفاءة فى تحقيق العناصر الثلاثة الأتية:

**العنصر الأول:**

منع حدوث التهديد والخطر الامنى Prevention وبالتالى تجنب خسائره، وتحقيق الوقاية الكاملة من هذه الخسائر .

**العنصر الثانى:**

التحرى والتحقيق للوصول إلى الفاعل ومعرفة من قام بمساعدته وتأييده ودعمه واهداف كل منهم، Detection .

**العنصر الثالث:**

رد الفعل والاستجابة وطريقة التعامل مع الاحداث الامنية المختلفة Respones . وعادة ما يحتاج أمن الاستثمار إلى بناء نموذج، يتم القياس عليه، ويتم الاهتداء به .

## المبحث الثانى
## الصورة التفاعلية لأمن الاستثمار

تطورت الجريمة فى عصر العولمه الاجتياحية تطورا كبيرا، واتخذت انماط اجرامية غير مسبوقة، وغير معهوده من قبل، واصبحت جرائم الاستثمار تتجاوز الجرائم الاعتيادية خاصة جرائم:

- النصب الدولى .
- الإحتيال الدولى .
- الغش والتدليس الدولى .
- التزييف والتزوير الدولى .
- الخطف والتهديد الدولى .
- تجارة المحرمات الدولية .
- التهريب الدولى .
- تبيض وغسيل أموال الجرائم الدولية .

ومع تطور وسائل الجريمة واتخاذها اشكالا جديدة تماما، كان لا بد وبالتلازم ان تتطور وسائل مكافحة الاجرام، وتتطور ادوات الحد من انتشار الجريمة، وكذلك وسائل وادوات ومناهج الحماية والوقاية ومنع الجريمة من الحدوث[1] وان تسابق إلى تبنى المناهج الحديثة المتطورة فى منع الجريمة crime

---

(١) نتيجة تحول اجهزة أمن الاستثمار إلى سياسات الأمن " الاستباقى " اى ذلك الأمن الذى يستبق الاحداث ويتنبأ بالحوادث الامنية، وما يستجد له من وسائل " اجهاض " المخططات الاجرامية، وتوجيه الضربات الامنية الوقائية، ان تطورات ادوات اساليب ووسائل مكافحة الجريمة، خاصة وان أمن الاستثمار من المجالات بالغة الأهمية التى تحتاج إلى اهتمام خاص، والتى تعمل على منع حدوث الجريمة الاستثمارية، ولاتسمح بها، خاصة وان التأثير السيىء لحدوث هذه الجريمة يكون ممتدا إلى المستقبل وليس فقط مرتبطا بالحاضر

prevention ومنع مجرمين محترفين من الوصول إلى تحقيق أهدافهم، خاصة وان عمليات التخريب sabotage التى تقوم بها منظمات الارهاب، وكذلك قوى الشر العالمية، والدول المناوئه واجهزة مخابراتها، أصبحت تهتم بعمليات التخريب الآتية:-

١- تخريب مناخ الاستثمار وجعله طاردا للاستثمارات ومسببا لقلق المستثمرين.

٢- تخريب عناصر الجذب الاستثمارى وتحويلها إلى عناصر طرد استثمارى.

٣- تخريب الذمم والضمائر واشاعة اللامبالاه واللا مسئولية وتجارة النفوذ والرشوه.

٤- تخريب المشروعات وافساد اليات القيمة المضافة واعطال وتعطيب الياات التكوين الرأسمالى، والتراكم الرأسمالى.

٥- تخريب وافساد الصفقات وتحويلها إلى آخرين للاستفادة منها.

ومن هنا كان لا بد أن يتعامل أمن الاستثمار مع تطور الجريمة، ومع تطور اتجاهاتها، ليس فقط لحماية المشروع الاستثمارى، ولكن أيضًا لضمان استمرار المستثمر ورضاءه عن الاستثمار فى الدولة، وبالتالى استمرار استثماراته فيها وهى مهمة بالغة الضرورة فى عصرنا الحاضر، فأمن الاستثمار متعدد الجوانب ممتد الابعاد، له محاوره وارتكازاته الخاصة، وله ارتباطاته وتفاعلاته، وله ضرورته واهميته، ومن ثم فإن هناك صورة تفاعلية لأمن الاستثمار، صورة قائمة على عدة عوامل رئيسية هى:

**العامل الأول: الاكتشاف المبكر لخطر قد يتعرض له الاستثمار:**

كلما كانت قدرة جهاز أمن الاستثمار مرتفعة فى اكتشاف مكأمن الخطر، ومعرفة مصادره، وتحديد الثغرات التى ينفذ منها، كلما كان جهاز

أمن الاستثمار فعالا فى تحقيق أهدافه، خاصة ان وجود ثغرات امنية تنفذ منها عمليات التهديد، تؤدى إلى زعزعة الاستقرار الامنى والى القضاء على الأمن ذاته .

**العامل الثانى: تحديد اتجاهات هذا الخطر وتحليل عناصره واجزاؤه:**

خاصة وإن وجود الخطر فى حد ذاته لا يعنى شيئا كبيرا لرجل أمن الاستثمار المحترف، ولذلك فهو يحاول معرفة اتجاهات هذا الخطر، وماذا يستهدف، ومن ورائه، ومن الذى يدعمه، وما هى الحقيقة الغائبة فى مخططات القوى التى تعمل على زيادة عنصر الخطر، وحجم ومقدار ما تملكه وتستطيع استعماله .

**العامل الثالث: التوافق السريع من متطلبات التعامل مع هذا الخطر:**

حيث يحتاج جهاز أمن الاستثمار إلى سرعة التوافق .

**العامل الرابع:تحقيق الوفره الامنية .**

**العامل الخامس: وضع النظام الحمائى الوقائى الذى لا يسمح بحدوث الخطر ولايسمح بتكراره ٦**

**العامل السادس: ابتكار الادوات الامنية الكفيلة بالمحافظة على أمن الاستثماره**

**العامل السابع: عدم التوقف عن عمليات التجديد والتحسين والتطوير المستمره**

## المبحث الثالث

## الصورة الابتكارية لأمن الاستثمار

على الرغم من ان أمن الاستثمار يعد حديثا، أي من احدث مجالات الامن، إلا انه فى واقعه متجدد، وهو أمن يحتاج دائما إلى الابتكار، ومن ثم إلى تحقيقالصورة الابتكارية، التى تحكم انشطة ومجالات عمله، ولذلك يسعى إلى جهاز أمن الاستثمار إلى أحداث طفره ابتكارية تشمل ما يلى:

١- ابتكار الوسائل الامنية لأمن الاستثمار .

٢- ابتكار الطرق الامنية لأمن الاستثمار .

٣- ابتكار الادوات الامنية لأمن الاستثمار .

٤- ابتكار المناهج الامنيه لأمن الاستثمار .

٥- ابتكار الاساليب الامنيه لأمن الاستثمار .

ومن خلال هذه المجالات الابتكارية تتكون الصورة الذهنية الامنية عن أمن الاستثمار، وبالتالى فإن هناك تستبق ما بين القدرة الابتكارية لأمن الاستثمار، والوصول إلى ما هو مبتكر وغير معهود من وسائل مكافحة الجريمة، وما بين تمكن العصابات الاجرامية من استحداث وسائل اجرامية غير معهودة واستخدامها فى ارتكاب الجرائم .

ويمثل الابتكار فى أمن الاستثمار احد العناصر الأساسية والرئيسية التى تعمل على تطوير منظومة الامن، وعملية الابتكار تأخذ عدة جوانب اساسية هى:

**الجانب الأول:**

ابتكار لمعالجة مشاكل امنية قائمة، وهى مشاكل ظلت بدون حل، أو استعصت على الحل، سواء لا عتبارات التكلفة أو الجهد أو الوقت، ومن ثم يتم ابتكار ما يساعد على حلها، ويقوم هذا الابتكار على ايجاد السبل والوسائل والادوات والطرق والمناهج والنظريات التى تجعل من السهل الوصول إلى معالجة المشكلة والازمة الامنية القائمة، سواء من خلال:

- الحصول على بيانات جديدة تساعد على معرفة الاسباب والبواعث، ومن ثم معالجة هذه الاسباب والبواعث، ومنع تكرار حدوث هذه المشكلة الامنية التى تهدد أمن الاستثمار.
- اكتساب قدرة تحليلية جديدة تساعد على تحديد الثغرات الامنية، وتمارس سطوتها ونفوذها على الكيان الادارى، وتهدد الاستثمارات القائمة وتطردها هى والاستثمارات الجديدة.
- الوصول إلى مخرجات امنية عالية الفاعلية فى سد الثغرات، والتى سبق ان فشل جهاز أمن الاستثمار فى سدها ومعالجة كافة جوانبها.

**الجانب الثانى:**

ابتكار لزيادة قدرة ورفع كفاءة امنية، أي رفع كفاءة القطاع الحمائى والوقائى فى التنبؤ بالخطر واستباق حدوثه لمنع هذا الحدوث، وحماية ووقاية رجال الأعمال والمشروعات والدولة من هذا الخطر، وهو ما يتصل اساسا بالآتى:

- زيادة درجة اليقظة الامنية لرصد وتتبع الخطر وعناصر التهديد الامنى لمواجهة الخطر وعناصر التهديد التى تهدد أمن الاستثمار.

- زيادة درجة الجاهزية الامنية والاستعداد والاستنفار الامنى لمواجهة حالة من حالات الطوارىء، أو لمواجهة خطر وتهديد متوقع يهدد أمن الاستثمار .
- زيادة الدرجة التى تتصل بالفاعلية الامنية، والتى تتعلق بمدى القدرة على تحقيق الحماية والوقاية الامنية ومنع الخطر من الحدوث .

**الجانب الثالث:**

ابتكار لتحقيق سبق امنى استثمارى يتمثل فى الوصول إلى طفره امنية متميزة، سواء فى مجال السيطرة الامنية، أو فى مجال تحقيق الأمن وتأكيده

ومن خلال هذه الجوانب الثلاثة تتحقق الصورة الابتكارية لأمن الاستثمار، خاصة وان الصورة الابتكارية هى المسئولة عن ايجاد الشخصية المتميزة لمجال ومكان ونشاط الاستثمار، حتى يستطيع ان يجذب المستثمرين ويوجههم اليه بدلا من ان يتجهوا إلى مجالات وانشطة اخرى .

# الفصل الثامن
# أمن الدولة الاستثمارى

عندما تمتلك الدولة مقومات وجاذبية الاستثمار، فانها تسعى إلى صيانة وحماية وتطوير امنها الاستثمارى، فأمن الاستثمار لا يقف عند حدود جامدة لا يتجاوزها، بل هو دائما فى حالة تطور وارتقاء مستمر، يحتاج تشخيص Diagnosis الوضع الامنى إلى مهارة فائقة، خاصة مع متابعة التطورات الامنيه، وما يطرأ على لوضع الامنى SECUROTY POSITION من مستجدات ومتغيرات، وما تشير اليه كل منها، سواء بتصاعد الخطر الامنى الذى يهدد الاستثمارات والمستثمرين، أو باتجاه هذا الخطر إلى مجالات جديدة Indications، ومن ثم فإن الوقوف على حقيقة الاوضاع، يتطلب تحليل الموقف الامنى saff situation وما تسير اليه المؤشرات الامنيه من حتمالات للخطر أو ما تم التوصل اليه من ثغرات امنية قد ينفذ من خلالها مخططات اجرامية أو ارهابية بشكل أو بآخر

ومن ثم فإن أمن الدولة يرتبط بعناصر أمن البنية الأساسية infra structure للدولة، سواء كانت بنية اساسية فوقيه upper، أو كانت بنية اساسية تحتية Baser Onder، وكلاهما يحتاج إلى بحث أو تحليل ودراسة للوقوف على جوانب الأمن المتصلة بكل منهما، وهو ما نعرض له بايجاز على النحو التالى: -

## أولاً: أمن البنية الأساسية الفوقية للدولة:

وهو أمن جميع مؤسسات الدولة ومنظاتها، وكيانها الادارى المؤسسى، ومشروعاتها القائمة، وعلاقات الارتباط الخاصة بكل منها بالاخرى، أو بغيرها من المؤسسات، ومن ثم توفير الأمن الكامل لها فيما يتصل بالآتى:

- أمن المنشآت والمبانى .
- أمن المعلومات والبيانات .
- أمن الافراد والعاملين والمتعاملين .

## ثانيًا: أمن البنيه الأساسية لتنمية الدولة:

وهو أهم أنواع الأمن فى حقيقة الامر، وهو أمن يتصل بالمرافق الهيكلية التحتية للدولة من طرق وكبارى ومطارات وموانى، وخطوط كهرباء، وغاز واتصالات، وامداد المياه والصرف الصحى وغيرها من المرافق التى لا غنى لإي دولة أو اقتصاد حديث حيث ان تعرض أي منها لحادث أو لخطر يؤدى إلى ضعف البنية الأساسية وفقدان الدولة لمقومات الاستثمارات وجاذبية الاستثمار .

## ثالثًا: أمن الدولة ضد الفساد:

على الرغم من ان الفساد يوجد فى كافة دول العالم بدون استثناء، إلا ان الاختلاف دائما على حجم هذا الفساد، وبالتالى فإن أمن الاستثمار يعمل على تقليص هذا الحجم، وايجاد الاليات والوسائل الكفيلة بالحد منه، والقضاء التام على الخطر الذى يهدد مسيرة التنمية ومستقبل الاستثمار فى الدولة .

## رابعًا: أمن الدولة ضد الفاقد الإقتصادى:

حيث أن وجود فاقد أو مهدر أو غير مستغل، أو معيب، أو تالف، فإنه يمثل ضياع لفرص اقتصادية كان يتعين انتهازها والفوز بها ، والسبق بها على الآخرين، وكلما كان الإقتصاد يعمل بطاقته الكاملة، كلما كان اقدر على توليد القيمة المضافة، وزيادة التكوين الرأسمالى، وتحقيق التراكم الرأسمالى، وهو الهدف الأول للاستثمار .

## خامسًا: أمن الدولة ضد عدم التطور والارتقاء:

لا تستطيع دولة أن تتطور وترتقى وهى مكبلة الاغلال، وطرق النمو موصودة، ومسارات العمل مغلقة، والفعل فيها محدود، وبالتالى فانها تحتاج

إلى تعزيز القدرة والرغبة فى التطور والارتقاء، ومن خلال ازالة كافة العقبات التى تحول دون ذلك .

## سادساً: أمن الدولة ضد عدم الابتكار:

لا تخلو أمه من الأمم من العقول المثيرة، ومن الباحثين ومن المفكرين، ومن العباقرة الذين يبتكرون الجديد، ولذلك تحرص الدول على تنمية مواهبهم والارتقاء بقدراتهم، وفوق كل هذا اكتشافهم، وحضانتهم ورعايتهم وتدعيمهم ومساندتهم، اما فى الانظمة الديكتاتورية فيمارس القهر ضد هؤلاء العباقرة، وتمارس ضدهم جميع الممارسات الاجرامية من أجل قهر الابتكار فيهم، ومن أجل القضاء على مواهبهم .

## المبحث الأول
## أمن مناخ الاستثمار فى الدولة

لم يعد الاستثمار فى الداخل هو مجال الاستثمار الوحيد الذى تهتم به الدول والشركات ورجال الاعمال، بل ان الاستثمار فى الخارج قد يكون السبيل الوحيد لتنمية الاستثمارات الداخلية، وبالتالى فإن القدرة على جذب استثمارات خارجية جيدة، قد يتم من خلال شراء شركات خارجية قائمة بالفعل فى الاسواق الدولية، ومن خلال امتلاك هذه الشركات، أو الاستحواز على نصيب كبير من اسهمها المتداولة فى البورصات، يتم توجيهها إلى الاستثمار فى الداخل وبالتالى فإلى قرارات مثل: -

- الدخول إلى الاسواقر الدولية .
- الاستحواذ على نصيب متنام من الأسهم .
- شراء شركات أجنبية قائمة فى الاسواق الدولية .

وتهدف هذه العمليات إلى الحصول على الموارد الطبيعية من السوق العالمى والتى تحتاجها الشركات المحلية، والحصول أيضًا على الخبرات والابحاث التى لا تجدها فى الداخل، خاصة وان هناك من التقنيات فى مجال تنويع المنتجات والحصول على تكنولوجيا متقدمة فى مجال الإنتاج والتسويق والتمويل واعداد الكوادر البشرية .

وعلى الرغم من أن سوق الاستحواز وشراء الشركات الاجنبية، سوق متشابك ومعقد، وخطواته ليست سهلة، ويحتاج إلى معرفة حقيقية وكاملة، وخبرة فعاله حتى يمكن الالمام والسيطرة على فنونه سواء من حيث: -

- مفاوضات الاعداد للصفقات .

- عقد الصفقات وتنفيذها .
- تخطى عقبات اختلاف الثقافات والقوانين والممارسات .
- التمكن من بناء ماركات عالمية .

إن هذا يتوقف بدرجة أو باخرى على السياسات الادارية المستخدمة، وعلى مناهج الدخول خطوة خطوه، واستخدام قوة الدفع الذاتى، وجعلها دائمة وقائمة ومستمرة، وهو ما تحتاج اليه أي دولة، أو شركة، أو رجل اعمال فى عصر العولمة الاجتياحية وهو بكاء يتوقف بصورة مباشرة وغير مباشرة على وجود مناخ الاستثمار، حيث يعد مناخ الاستثمار من أهم واخطر مجالات الجذب الاستثمارى، وهو يمثل الأطار العام المحيط بقضية وعملية الاستثمار، محددا مدى ترحيب الدولة والشعب والنظام بالمستثمر، ومدى ايجابية المساعدات والتأييد المقدم لهذا المستثمر ومدى التشجيع لا ستثماراته، ويرتبط مناخ الاستثمار بعدة عناصر رئيسية جاذبة يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

**القسم الأول: عناصر موضوعية قياسية:**

وهى عناصر محددة وواضحة يحتاج كل مستثمر إلى معرفة مدى توافرها، وأهمها:

١- الانطباع العام المتولد عن المنطقة الاستثمارية التى سيعمل فيها المستثمر داخل الدولة .

٢- القوانين والتشريعات المنظمة والحاكمة لعمليات الاستثمار ومدى وضوح الحقوق والالتزامات .

٣- الاجراءات واللوائح والتعليمات المنظمة للتعامل مع المشروعات الاستثمارية

٤- المزايا والمكاسب والمنافع المتحققه من الاستثمار .

٥- التكامل الاستثمارى والحضانة الاستثمارية للمشروعات الوليدة .

٦- الايدى الظاهرة والخفية للدولة ودورها فى تقوية ومساندة المستثمرين والمشروعات الاستثمارية، وكلما كانت هذه العناصر مجمعه ولديها الاستعداد والجاهزية للتعامل بايجابية مع المستثمرين، وكلما كان لدى القائمين عليها الرغبة الحقيقية فى مساعدة المستثمر، كلما كان مناخ الاستثمار مشجعا على جذب المستثمرين .

٧- وفرة مشروعات البنية الأساسية التحتية والفوقيه اللازمة للاستثمار .

## القسم الثانى: عناصر معنوية نفسية مؤثرة:

وهى عناصر ظرفية، ترتبط باحداث معينة تمر بها البلاد ، وأهمها:

- الإشاعات السائدة ومدى الاعتقاد فيها .
- الإنطباعات المتولدة عن حوادث سابقة .
- الأفكار المتداولة والسائدة عن الاستثمار .

وكلما كانت الدولة تمتلك مناخا قائم على الشفافية ومحاربة الفساد، وبيئة تنافسية على مستوى الإقتصاد الكلى، وإدارة جيدة للمؤسسات العامه، وتعتمد على تقنيات التقدم التكنولوجى، وتنافسية قطاع الاعمال، ومناخ العمل المحلى قائم على المصداقية، والارتقاء بمستوى التنافسية، كلما كانت الدولة جاذبة للاستثمارات، وكلما كانت مسعى للمستثمرين الدوليين، وكلما كانت جاذبة لا ستثماراتهم ومعاملاتهم الحاضة والمستقبلية .

ولتحديد مدى سلامة وقوة أمن مناخ الاستثمار فى أي دولة من الدول، عادة ما يطرح المستثمرين بعض الاسئلة والتى تدور حول بعض المحاور الاساسية، واهمها الاسئلة الاتية:-

- ما هو مستقبل الاستثمار فى المنطقة؟ وكيف ستبدو المنطقة بعد إكتمال هذا الاستثمار؟
- هل يستطيع المستثمر إن يقيم مشروعه بأمان فى هذه المنطقة؟ وما هى الشروط اللازمة لذلك؟
- ما هى الانعكاسات المحتملة للأحداث الجارية والمشاكل القائمة والأوضاع المستمرة فى المنطقة على المشروع الاستثمارى حاضرا ومستقبلا؟
- ما هى حقيقة الأوضاع المستمرة فى المنطقة، خاصة فى مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والأمن؟
- ما هى أهم العوامل الحاكمة لمستقبل انظمة الحكم فى المنطقة؟ وما هى الاتجاهات الرئيسية لما ستتجه اليه انظمة الحكم مستقبلا؟
- هل ستؤدى ممارسات الاصلاح السياسى إلى تحول ديمقراطى حقيقى؟ وتحت أي شروط يمكن ان يتحقق هذا التحول الديمقراطى الحقيقى؟
- هل هناك امكانية ايجاد نظام امنى شامل قادر على تحقيق أمن الاستثمار ؟، وما هى مقومات هذا النظام وشروط قيامه؟
- ما هو مستقبل سياسات الاصلاح الإقتصادى والمالى فى المنطقة؟
- ما هى الخطوات اللازمة لتحسين معدلات النمو الإقتصادى فى المنطقة؟
- ما هى متطلبات تصحيح مسارات سياسات الاصلاح الإقتصادى وعلاج اوجه قصورها؟
- ما هى اولويات تشريعات القوانين اللازمة؟
- ما هى اولويات مشروعات البنية التحتية؟
- ما هى اولويات التنمية البشرية فى المنطقة؟
- ما هو حجم التدخل الحكومى فى النشاط الإقتصادى؟

- ما هو حجم المتاح والمسموح للقطاع الخاص فى ممارسة النشاط الإقتصادى؟
- ما هى القوى التوازنية التى تحكم وتتحكم فى توجيه الاسواق؟
- ما هو معدل النمو الإقتصادى الحقيقى؟
- ما هى القطاعات الإقتصادية الرائدة الواجب الاهتمام بها؟
- ما هى نسب البطالة ومؤشرات التوظيف والتشغيل؟
- من يقع عليه عبء تطوير الكوادر البشرية وتطوير مهارات وقدرات الافراد لتلبية حاجة سوق العمل؟

وفى واقع الأمر فإن مناخ الاستثمار تتفاعل فيه العديد من العوامل والعناصر، وجميعها تشكل منظومة مناخ الاستثمار، ومن ثم فإن أمن الاستثمار يتحقق من حصيلة أمن هذه العوامل والعناصر، وهو أمن تفاعلى استهدافى، يتنبأ بالحدث، ويعمل على تأمين مناخ الاستثمار من أي تأثيرات سلبية يتعرض لها احد دعائم وارتكازات مناخ الاستثمار الصحى، خاصة ما يتصل بالسمعة والجاذبية الاستثمارية .

## المبحث الثانى
## أمن جاذبية الاستثمار

لا يتجه الاستثمار سواء كانت مصادره محلية أو اجنبية إلى مجال معين، أو إلى نشاط استثمارى بذاته، أو إلى مشروع محدد، إلا اذا كان كل منهم يمتلك قدر مناسب من الجاذبية الاستثمارية ولما كانت جاذبة الاستثمار Attractiveness أمر فى حقيقته وواقعه نسبى وظرفى ومؤقت، فإنه أيضًا يرتبط ويرتهن بتوافر عناصر أساسية هى:

- العائد على الاستثمار .
- ربحية المشروع .
- توافر السوق المستوعب .
- توافر عوامل الإنتاج .
- الاستقرار السياسى باعتباره محور اولوية ورعاية وتشجيع النظام السياسى أو على الاقل عدم معارضة هذا النظام له .
- الاستقرار التشريعى باعتبار ان القوانين والتشريعات لا تعارض هذا النشاط، ولاتضع قيود على حركته، ولاتوجد فى المستقبل القريب اتجاه لهذا الامر .
- استقلالية السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، وقيام كل منها بدورها كما يجب ان يكون، وعدم حدوث تداخل أو تعارض بين هذه السلطات، بعضها البعض أو خضوعاحداها لسيطرة الأخرى .
- وضوح الحقوق والالتزامات .

- إنخفاض الضرائب والرسوم المفروضة على ممارسة النشاط، وعلى إستهلاك منتجات المشروع وبما يضمن تسويق جيد لهذه المنتجات، وبسعر مناسب .
- نزاهة المسئولين وطهارة ايديهم، وعدم قيامهم بفرض اتاوات أو قيامهم بابتزاز المشروع أو رجال الأعمال أو الضغط على أي منهم للحصول على منافع خاصة من المشروع وبالإكراه .

وفى واقع الأمر فإن هذه المزايا جميعها تكاد يتوقف الاحساس بها وتقييمها على مدى وفرة أمن الاستثمار، وعلى وفرة جهاز فعال لتحقيق هذا الامن، والمحافظة عليه من أي عنصر تهديد أو اخراق امنى له

ومن هذه العناصر، فإن الجاذبية Attractivens الاستثمارية تؤكدها دراسات الجدوى، خاصة جدوى صناعة المزايا التنافسية، التى تتجاوز حساباتها كل ما هو قائم لدى البلد الجاذبة للاستثمارات إلى ما هوممكن الوصول اليه، وبالتالى فإن عدم توافر المزايا المطلقة أو المزايا النسبية لم يعد يحول دون ذلك وهو ما يتصل اساسا بالآتى:-

١- هيكل القيم والمبادىء والاخلاق الحاكم لسلوك وتصرفات المسئولين وافراد المجتمع، ومدى توافر الجدية وصدق الالتزام، والحوكمة الذاتية.

٢- مدى الاستعداد للتطور واكتساب الجديد، ومدى القدرة على التوافق والتواكب مع هذا الجديد من تكنولوجيا الانتاج، ومدى توفر البيئة والمناخ الدافع للبحث والتطوير .

٣- مدى تشجيع العلم والعلماء والبحث العلمى من أجل الوصول إلى ابتكارات واختراعات جديدة افضل وارقى .

٤- مدى تنمية الابتكار وزيادة عمليات التحسين والتحديث والتطوير سواء فى المنتجات، اونظم الانتاج، أو نظم التسويق، اونظم التمويل، أو اعداد وتعليم وتدريب الكوادر البشرية .

٥- مدى القدرة على توفير المزايا التنافسية التى تجعل الدولة مركز افضل لتجميع الاستثمارات، أو تركيزها فى المنطقة، وباعتبارات هذه المزايا التنافسية تمثل قوة جذب واستقطاب لهذه الاستثمارات، وهو يشمل مجموعة من المؤشرات الاساسية:

المؤشر الأول: مؤشر التنافسية بين الدول المحيطة ومدى جاذبية الدولة بالنسبة للاستثمارات الاجنبية .

المؤشر الثانى: مؤشر الشفافية وقدرة الدولة على محاربة الفساد والحد من خطورة الاجرام المنظم .

المؤشر الثالث: مؤشر الاداء الإقتصادى الكلى ومعدل النمو واتجاهات التنمية ومحاور الاهتمام الخاص بكل منها .

المؤشر الرابع: مؤشر الحرية الإقتصادية ومدى قدرة الافراد على ممارسة النشاط الإقتصادى وحدود المسموح به لهم من هذا النشاط .

المؤشر الخامس: مؤشر التنمية البشرية مدى الاهتمام بالعنصر البشرى والاستثمار فى رأس المال البشرى .

المؤشر السادس: مؤشر التنمية البشرية مدى قدرة الافراد على ممارسة النشاط الإقتصادى وحدود المسموح به لهم ن هذا النشاط .

المؤشر السابع: مؤشر الإنتاج فى اقتصاد العولمة والدخول إلى مجالاته المختلفة

**المؤشر الثامن:** مؤشر الاستيعاب المصرفى والتقنى والتعامل والعمل وفقا لا حدث تكنولوجيا والتعامل بها .

**المؤشر التاسع:** مؤشر ثروة الامة وحجم التكوين الرأسمالى والتراكم الرأسمالى الذى يتم فى الدولة .

## المبحث الثالث
## أمن المزايا التنافسية للدولة

لا يذهب الاستثمار الأجنبي إلى دولة لا تمتلك مزايا تنافسية ملموسة ومحسوسة ،وهى مزايا مصنوعة مخلقة، وليست هبه طبيعية، أو هى قائمة وموجودة، بل هى مميزات يتم إيجادها وصنعها بالارادة[1]، كما لا يستمر الاستثمار المحلى فى أي دولة دون أن يكون فيها مزايا تنافسية تعود عليه بالعائد والمردود المناسب . ومن ثم تحرص كل دولة من الدول على تأكيد مزاياها التنافسية، وتقوم بنشر مؤشر التنافسية فيها، لتظهر حجم تفوقها على الدول الاخرى، خاصة فى جذب الاستثمار الأجنبي اليها، وكم عدد المشروعات التى اقامها هذا الاستثمار .

لقد فرضت العولمة وتيارها الجارف اعادة هيكلة الاستثمار فى العالم، لقد ذهبت الاستثمارات إلى مناطق لم ترتادها من قبل، ذهبت دول بكاملها لتستثمر فى دول أخرى، نشطت الاسواق، وتوسعت، وازدادت أحجام المشروعات، ووصلت إلى أحجام ذيناصورية عملاقه، أحجام غير مسبوقة، واصبحت الشركات تدار كأنها امبراطوريات، بل هى فى الواقع امبراطوريات، أصبحت احجامها تتجاوز كثير من الدول، بل ان موازنات بعض

---

(١) تختلف المزايا التنافسية اختلافا كاملا عن الميزة المكلفة أو الميزة النسبية، حيث تكون الميزة المطلقة والنسبية هبه من الله سبحانه وتعالى للمكان الذى يضعها فيه، مثل وجود البترول فى ركائز الارض، أو تفوق مجموعة من الفلاحين في زراعة القطن مع جودة المناخ والارض، حيث تعد الميزة المطلقة هي هبة مطلقة من الله سبحانه وتعالى إلى المكان كركائز المعادن فى بطن ارض المكان، بينما الميزة النسبية نتاج تضافر جهود الانسان مع المكان والطبيعة مثل الزراعة والتفوق فى إنتاج زراعى معين، بينما الميزة التنافسية هى مثمرة جهد وفكر وكفاح الانسان، وهما من صنع ارادته الحره، وهى تجمع بين جهد التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابه، وما بين عمليات الإنتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية، فى اطار القوانين والتشريعات المالية والضريبية، وشروط الاستثمار وموافقاته، وتعذر الوقت والجهد والتكلفة اللازمة لا قامة استثمار، ومشروع معين من المشروعات، وحجم الحماية والوقاية الامنية التى ترفرها الدولة لهذا الاستثمار ... الخ .

هذه الشركات، أصبحت أكبر من دول قارة باكملها فشركة مثل شركة ميكروسوفت أصبحت ميزانياتها من الضخامة بحيث أصبحت تتفوق على اجمالى ميزانيات الدول الافريقية وهو ما يحتاج إلى أمن من نوع خاص لحماية مصالحها، والتى تعتمد على المزايا التنافسية اعتمادا كاملا، سواء كانت مزايا:

- المهارة الانتاجية والقدرة على الابتكار والإبداع والتحسين والتطوير المستمر فى نظم الانتاج، سواء السلعى أو الخدمى أو الفكرى.
- القدرة التسويقية على النفاذ واختراق الاسواق الدولية، والتمركز فيها، ثم التوسع والانتشار فى مناطقها، والتواجد الفعال فى مراكزها والقدرة على التحكم فى السوق وتوجيه آلياته.
- الكفاءة والكفاية التمويلية، وما تحققه القدرة التمويلية من كفاية ووفرة، ومناسبة شروط، وتوازنات فى الهيكل التمويلى، وفاعلية يعة فى الاستجابة لما تحتاج اليه التوسعات وعمليات التحديث والتطوير.
- قدرة الكوادر البشرية على العمل ورغبتها فى تحقيق معدلات انتاجية مرتفعة، وقدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، ومتغيراتها والتعامل معها وبها وبكفاءة.

وتتعلق المزايا التنافسية بعدة عوامل اساسية هى:

### ١- مدي وفرة المناخ الاستثمارى الذى يرحب بالاستثمارات

سواء من الناحية القانونية، أو من الناحية الادارية، أو من الناحية الإقتصادية، خاصة فيما يتصل بقدرة المشروع على توظيف عوامل الإنتاج المتوفرة فعلا فى الدولة من حيث:

- سلامة وصلاحية توظيف واستغلال عنصر الارض.

- عنصر رأس المال للتوظيف والتشغيل .
- وفرة وقابلية عنصر الايدى العاملة وقدرتها على التجاوب مع الجديد .
- فاعلية عنصر الإدارة وخبرتها ودرايتها .
- هدائة عنصر التكنولوجيا واستخدام وتطبيق الحديث المبتكر .

## ٢- مدى وفرة مشروعات البنية الأساسية التحتية والفوقية ومدى كفائتها وكفايتها خاصة كل من: -

- القوى المحركة والطاقة سواء الكهربائية أو البترولية أو الغازية .
- المياه والصرف الصحى .
- المياه والصرف الصحى .
- الطرق والكبارى والانفاق والجسور والمعابر .
- الموانى والمطارات ومحطات الشحن والسكك الحديدية وكل ما تحتاج اليه عمليات النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى والفضائى .
- المؤسسات والمنظمات والمشروعات اللازمة من مدارس وجامعات ومستشفيات ومراكز جودة، ومراكز ارتقاء، ومراكز اسعاف وطوارىء، ومراكز للشرطة ومراكز ايواء .

## ٣- مدى الواعدية الايجابية كعائد للاستثمار

حيث لا يوجد حافز على الاستثمار أهم من العائد والربح والمردود على الاستثمار، وبصفة خاصة معدل الربح الذى يحققه هذا الاستثمار، ومدى ثباته أو استقراره، أو اتجاه هذا الربح صعودا وهبوطا، ونوع العوامل المؤثرة على ربحية الاستثمار، ومدى استمرار هذه العوامل، وتأثيرها على الحافز

الاستثمارى، وعلى المشروع الاستثمارى، خاصة فى ظل وجود فرص استثمارية اخرى منافسة اومتماثلة فى مناطق اخرى من العالم .

### ٤- مدى اليسر والبساطه والرحابة الاستثمارية

حيث تحتاج المشروعات الاستثمارية إلى عمليات تسجيل والحصول على الموافقات، فضلا عن التسهيلات المعتادة التى يتطلبها انشاء وبناء المشروع، وادارته، ومدى توافر الموارد والامكانات اللازمة والكافية لا نشاء هذا المشروع، ليس فقط بطاقته الإنتاجية الحالية، ولكن أيضًا لمقابلة توسعاته الانتاجية والاستثمارية مستقبلا. وهو ما يرتبط أيضًا بمدى البساطة والسهولة فى تخليص اجراءات المشروع والحصول على الموافقات الاستثمارية .

### ٥- مدى الإطمئنان للمستقبل فى المنطقة الاستثمارية

وهو ما يرتبط ليس فقط بالنظام الحاكم الحالى، أو بالجيل الحالى، امكن أيضًا بالاجيال القادمة من حيث:

أ- مدى انتشار الثقافة الاستثمارية وثقافة أمن الاستثمار .

ب- مدى فهم وادراك الوعى باهمية أمن الاستثمار .

ج- مدى احساس كافة الاطراف باهمية الاستثمار وتقديم المساعدة والدعم له .

# الفصل التاسع
# أمن المشروع الاستثمارى

يعد المشروع الاستثمارى المحور الرئيسى للجهد الاستثمارى، فلا معنى لإي حديث عن الاستثمار بدون انشاء مشروعات جديدة، وبدون ان تتوقع مع المشروعات القائمة، وبدون ان يحدث نمو فى الناتج القومى الاجمالى، وبدون ان يتحسن الدخل القومى، ويزداد ارتقاء مستوى المعيشة، وبدون ان يزداد مستوى التوظيف والتشغيل، نعم لا معنى لإي استثمار بدون ان يعكس ذاته على جودة الحياة وهى جميعا رهن زيادة المشروع الاستثمارى هو محور الاستثمار وبالتالى فإن هذا المشروع حتى يتطور، ويتوسع لا بد ان يكون آمنا، ومحصنا ضد أي اختراق، وضد أي تهديد يؤثر عليه، ويشمل هذا التأمين ثلاث جوانب رئيسية هى:

**الجانب الأول:** أمن المبانى والمنشآت التى يشغلها المشروع ويعمل فيها افراده، ويحتفظ فيها بمعداته والاته، ويقوم فيها بانتاج منتجاته السلعية والخدمية والفكرية ويقوم بتخزين بضائعه، فضلا عن كافة الاصول التى يستخدمها فى مشروعاته، ومن هنا يحتاج المستثمر إلى تأمين مبانيه واصوله العقارية ضد السرقة والحريق والاخطار التى قد تتعرض لها .

**الجانب الثانى:** أمن الافراد والعاملين والمتعاملين، سواء كان هؤلاء العاملين لهم مكاتب واماكن خاصة للعمل داخل المبانى الخاصة بالمشروع أو كانت طبيعة عملهم لتستدعى الحركة والتجوال خارج مبانى المشروع، مثل مندوبى المبيعات، والسائقين وكل من يتعامل معهم .

**الجانب الثالث:** أمن البيانات والمعلومات، سواء تلك البيانات والمعلومات التى قام المشروع بتجميعها أو تلك التى تم انتاجها عن عمل المشروع، وانتجتها اجهزة المشروع واداراته واقسامه المختلفة، خاصة نظام المحاسبة وبحوث السوق، ومركز المعلومات الخ .

ويحتاج المشروع الاستثمارى إلى تأكيد الأمن فى كافة هذه الجوانب، وان يحرص المتخصصين فى العمليات الامنيه على الوصول إلى الاساليب والوسائل والادوات التى تحقق هذا الأمن .

وفى ظل هذه العمليات فإن أمن الاستثمار يتم التعامل معه كحقيقة واقعة، وكنشاط رئيسى يتم القيام به، وهو يشمل القيام بالآتى:-

١- لتسهيل الأعمال الاستراتيجية للمشروع الاستثمارى والتى تتصل بالعمليات الاستراتيجية مثل قرارات الاندماج، وقرارات الحيازة والامتلاك، واعادة هيكلة الديون، وما يتصل بها من عمليات امنيه .

٢- حماية عمليات تقييم الاصول وحقوق الملكية والاوراق المالية التى لدى المشروع من ان تتعرض لإي عمليات خطرة، خاصة عمليات السرقة والاختلاس والاستيلاء عليها .

٣- تقديم التأكيدات التى يتم طلبها من جانب وكالات الترتيب والائتمانى والمنظمين، والمساهمين، والعملاء، والعاملين، وزيادة عنصر الامان لديهم ببقاء المشروع وسلامته وصحته .

٤- تحرير الاصول التى قد يحتاج المشروع اليها فى معالجة بعض اوضاعه الناجمة عن نقص الموارد .

٥- تأمين المشروع ضد أي اخطار لا يمكن التأمين عليها لدى شركات التأمين.

ولعل نظرة فاحصة إلى واقع واهمية أمن المشروع تظهر بما لا يدع مجال للشك خطورة غياب الأمن فى أي مشروع بل ان كثير من المشروعات اغلقت ابوابها وتعثرت امورها وافلست نتيجة غياب عنصر من هذه العناصر الامنية .

إن أمن المشروع الاستثمارى أمن متعدد الفواعل ومتعدد العناصر، وهو أيضًا دائم التطور والارتقاء، خاصة مع تغير وتطور مصادر الخطر والتهديد التى تصيب المشروع الاستثمارى، وابتكار العصابات المنظمة اساليب اجرامية جديدة، ومع تطور الجريمة التى يتعرض لها المشروع الاستثمارى فى موطن معين من المواطن أو فى دولة معينه من الدول المضيفة للاستثمارات وهو ما قد يؤدى الى: -

- هروب المستثمرين من دولة معينة غير امنه إلى دولة اخرى آمنه .
- هروب العملاء من مشروع معين غير أمن إلى مشروع آخر أمن .
- توقف المشروعات الاستثمارية عن العمل مع توقف خطوط الإنتاج بشكل متتابع نتيجة فجوات الاستخدام والتوظيف والتشغيل وعدم انتظام أي منها .
- اهتزاز الثقة فى سوق الاستثمار وتحوله إلى اطار للاستثمارات المحلية وعنصر نفور من جانب الاستثمارات الدولية .
- اتجاه اصحاب رؤوس الأموال المحلية إلى اكتنازها، أو تهريبها إلى الخارج.
- التوسع فى الانشطة غير الرسمية وفى معاملات الاقتصاد
- الفعلى وتهميش وتكميش الإقتصاد الرسمى لصالح الإقتصاد غير الرسمى وظهور جرائم غسل الأموال باشكالها المختلفة .

## المبحث الأول
## أمن المبانى والمنشأت فى المشروع الاستثمارى

دخل أمن المبانى والمنشأت فى الفترة الاخيرة ربما منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ منعطفا جديدا من الامن، حيث تولدت رؤى جديدة، وتولدت أيضًا استراتيجيات جديدة للامن، خاصة بعد ان وصل حجم الخطر والتهديد للمبانى والمنشأت إلى أبعاد لم تكن تخطر على عقل، أو حتى عن تصور اجرامى، حيث ان الدمار الشامل الذى لحق بمبنى مركز التجارة العالمى بمبانيه السبعة " البرجين " والخمس مبانى الملحقة به، قد اظهر ان هناك جوانب امتدادية وتفاعلية تحتاج إلى تعريف، وان للأمن مهام اخرى غير تقليدية، إلى جانب المهام التقليدية، والى ان تجليات العمل الارهابى وابتكاراته ومجالات نشاطه قد ادت إلى انقلاب كافة النظريات الامنية رأسا على عقب والى ضرورة ابتكار وظهور نظريات ومناهج ومداخل وادوات جديدة للامن، سواء كان أمن ضد اخطار:

- الحريق.
- السرقة.
- الاعتداء.
- التدمير.
- الاختراق.
- التجسس.
- التخريب للالات والمعدات وخطوط الإنتاج.
- افساد المواد الخام.
- الزلازل.
- البراكين.
- الاعاصير.
- الامواج العاتية.

وبالتالى فإن أمن المبانى والمنشأت قد أضيفت له نظريات جديدة، وخصوصيات امنيه جديدة، وهى خصوصيات ارتبطت بالتطوير، وبالارتقاء، والتحسين، والتحديث للادوات الامنيه، خاصة تلك الادوات التى لا تساعد فقط على كشف الجرائم، ولكن أيضًا التى تعمل على افشال المخططات الاجرامية، وايقافها، وعدم السماح لها بان تتم، ومن ثم فإن ادوات حماية

المبانى والمنشآت، تتطور وتزداد قدراتها يوما بعد يوما، وتكشف ابتكارات جديدة، نتيجة للعلاقة التبادلية ما بين الأمن والخطر، وما بين الفعل، ورد الفعل وما بين التفاعل الايجابى وما بين الحياة الامنية، وما افرزته عوامل الخطر ومصادر التهديد الموروثة والمتجددة، وبكل عناصرها، ومكوناتها، ومجالات انتشارها، وبالتالى فإن قياس الخطر الذى تتعرض له المبانى والمنشآت، وتحديد مصادره، يحتاح دائما إلى معرفة جيدة بالمبنى المطلوب تامينه ضد الخطر، واجراء حسابات دقيقة ليس فقط للمبنى، ولكن أيضًا للمنطقة التى يقع فيها هذا المبنى، ومايحيط بها من عوامل شاملة ما يلى:

١- حجم المبنى المطلوب تأمينه من حيث الطول والعرض والارتفاع .

٢- موقع المبنى المطلوب تأمينه من حيث علاقات القرب أو البعد عن المبانى الأخرى .

٣- وظيفة المبنى المطلوب تأمينه .

٤- تصميم المبنى المطلوب تأمينه من الداخل، من حيث الممرات، ومن حيث الحجرات، ومن حيث التوزيع التناسبى لها .

٥- محتويات المبنى المطلوب تأمينه من حيث الافات والتجهيزات ومدى خطورتها .

ومن خلال الدراسة الدقيقة لهذه الجوانب، يتم تحديد المنافذ واوجه الثغرات التى تحتاج إلى تأمين جيد، والى وضع الخطط الامنية الجيدة لوضعها تحت الملاحظة والمراقبة الجدية، وتأمين هذه المداخل والمسارات، وايجاد الوسائل التى تحول دون سهولة اختراقها من جانب المنظمات الارهابية، أو المجرمين وحرمان أي منها من تحقيق أهدافها .

ويحتاج رجال الأمن إلى دراسة فنون التدمير والاختراق أي دراسة كل من:

أ- فن التدمير The art of Distruction

ب- فنون الاختراق The art of Breaking Through

جـ- فن الدخول والتوغل The art of Penetrating

وكلما كان رجل أمن الاستثمار خبيرا فى هذه الفنون، كلما كان قادرا على تأمين مبانى المشروع الاستثمارى، ومبانى متنازل رجال الاعمال، ومعالجة مصادر الخطر ومكأمن التهديد .

ويتوقف تامين مبانى ومنشأت المشروع الاستثمارى، ورجال الأعمال على عدة عناصر اهمها مدى وفرة الأموال والافراد المؤهلين والمدربين على توفير الحماية الامنية خاصة وانها تنقسم إلى نوعان هما:

النوع الأول: الحماية الاليكترونية من خلال التجهيزات الالية الالكترونية والتى تحتاج إلى توافر قدر مناسب منها لتحقيق هذا الأمن والحماية، خاصة فيما يتصل بالات المراقبة، والات الاستشعار، والات التعرف على الافراد .

النوع الثانى: الحماية البشرية من خلال عناصر وافراد الأمن الذين يتولون الحراسة، ومقابلة الزائرين، والرد على استفساراتهم، والذين يتولون أيضًا مراقبة الغرباء والدخلاء، وتأمين المبانى ضد أي اختراق .

وكلما كان أمن الاستثمار فعالا ، كلما كانت قدرته فعاله فى تأمين المبانى والمنشأت وكلما كانت حوادث اختلاق هذه المبانى محدودة للغاية .

## المبحث الثانى

## أمن الافراد العاملين والمتعاملين فى المشروع الاستثمارى

تعد سلامة الارواح المهمة الأولى لإي نظام امنى فى العالم، سواء كانت ارواح العاملين، أو ارواح المتعاملين، فالانسان هو اغلى الاصول الانتاجية التى تملكها أي شركة من الشركات، فهو الاصل الوحيد القابل للتطور والانتاج طوال عمره، وهو الاصل الوحيد القابل للابداع والاختراع، والذى يملك المبادرة الذاتية من أجل التطوير والاصلاح .

ويشمل أمن الافراد العاملين والمتعاملين جانبين رئيسيين هما:

الجانب الأول: جانب الحماية والوقاية من تعرضهم لإي حادث أو محاولة اختراق أو عمليات الفروع والتجنيد، والاصطياد، والوقوع فى حبائل مؤمرات ومصائد للسيطرة عليهم .

الجانب الثانى: جانب العلاج والتصحيح وصيانة الولاء والانتماء للمشروع الاستثمارى، والمبادرة .

ومن هنا فإن تأمين الارواح يعد من أهم جوانب وعمليات أمن الاستثمار، وسواء كانت ارواح افراد دائمين سند اليهم عمل معين، أو ارواح زائرين مؤقتين ظرفين ليس لهم عمل محدد، وهو ما يحتاج إلى تطوير وسائل امنية فعاله لتحقيق الحماية والوقاية ومنع حدوث أي خطر للافراد .

حيث لا يقوم مستثمر بالاستثمار فى دولة أو فى منطقة جغرافية غير آمنه، فلا تكفى القوانين أو الاعفاءات الضريبية لجذب مستثمر، بل لا بد من وجود أمن كامل وفعال لتأمين استثماراته وحياته وحياة العاملين والمتعاملين معه .

وبالتالى يحتاج المتخصص فى أمن الاستثمار إلى تأمين وتأكيد سلامة الارواح وعدم تعرض الافراد لإي جريمة قد تحدث مما يتطلب منه ما يلى:

١- دراسة السبل والوسائل المختلفة لتحقيق أمن الافراد .

٢- وضع الخطط اللازمة لتأمين الافراد .

٣- وضع البرامج التنفيذية التى تحقق أمن الافراد .

٤- وضع مؤكدات النجاح فى التعامل مع أي خطر يهدد أمن الافراد .

٥- تحقيق السبق والتفوق فى السيطرة على الاحداث الامنية من أجل ضمان وتحقيق سلامة الافراد .

حيث يتعين على نظام الأمن القيام بكافة العمليات الحمائية والوقاية، وتوفير متطلبات تحقيق أمن الافراد فى المشروع الاستثمارى، وحماية هؤلاء الافراد من العمليات الارهابية والاجرامية المحتمل حدوثها، خاصة من حيث ما يلى:-

- معرفتهم بالوضع العام للعمليات التى قد تتم والتى من المحتمل ان تحدث من وقت إلى آخر، والجهات التى يمكن ان تقوم بها، واساليبها فى اختراق نظام الأمن، وهو ما يتطلب أيضًا يقظة امنية فعاله لمنع هذا الاختراق .
- تحديد الشكل المحتمل للهجوم الارهابى أو الاجرامى على المشروع الاستثمارى أو العاملين فيه، أو المتعاملين معه، سواء داخل المشروع، أو فى الطريق من والى هذا المشروع، ومتطلبات توفير الوقاية والحماية لهم .
- تقييم وتحليل الموقف الامنى، خاصة فيما يتصل بتأمين الارواح، وقدرة جهاز الأمن على توفير الحماية والوقاية المطلوبة .
- تحديد متطلبات اعلان حالة الطوارئ، والاستعدادات الامنية اللازمة لهذه الحالة، والخطط اللازمة لعمليات الاخلاء للعاملين والمتعاملين فى المشروع،

واخراجهم، خاصة عند وجود احتمالات كبير لتعرضهم لهجوم سيتم تنفيذه اوجارى تنفيذه ضدهم.

- تدريب وتجهيز الفرق الامنية وكافة العاملين على التصرف السريع والفعال فى المواقف الصعبة، خاصة الازمات الامنية، واعداد السيناريوهات البديلة للتعامل مع الاخطار الامنية .

ومن هنا يحتاج تأمين الارواح والافراد إلى تحديد اماكن الحركة، وعمليات الاخلاء، واماكن التجمع، والاماكن المؤمنه ضد الاختراق والمحصنه ضد العمليات الاجرامية والارهابية وبالتالى تقليل الخسائرفى الارواح إلى اقل درجة ممكنه .

ومن هنا فإن تقييم الموقف الامنى فيما يتصل بالارواح وأمن الافراد العاملين والمتعاملين يحتاج إلى معرفة كاملة بكافة أوضاع وجوانب احتمالات الخطر وكيفية التصرف عند تلقى اخطار بقرب حدوث عملية ارهابية أو اجرامية SHORT NOTICE، وان الموقف الامنى قد يتدهور بشكل سريع، ويزداد تعقيدا وتشابكا، وتصبح الخسائر فى الاروح باهظة، خاصة اذا ما عولج الموقف الامنى بطريقة خاطئة، أو من جانب غير متخصص أو من جانب افراد غير مؤهلين أو غير مدربين على التعامل مع المواقف الامنية .

ومن هنا فإن الحماية ضد القتل، والاغتيال، والخطف، وإستخدام الأفراد العاملين والمتعاملين كدروع بشرية أو رهائن أو كورقة للضغط لتنفيذ اعمال غير مشروعة الخ يحتاج إلى اتخاذ الخطط والتدابير الوقائية للحيلولة دون حدوث ذلك.

## المبحث الثالث

## أمن البيانات والمعلومات فى المشروع الاستثمارى

يحتاج رجل الأمن إلى أن يفكر بعقل الطرف الآخر، سواء كان هذا الطرف مجرما فرديا، أو عصابة اجرامية، أو منظمة ارهابية، أو جهاز مخابرات لدولة معادية أو منافسة، وبالتالى يستطيع ان يكتشف الثغرات الامنية التى من خلالها قد يتسلل الطرف الاخر وينفذ مخططه الاجرامى حيث لا يوجد اخطر من ثغره جهاز المعلومات حيث البيانات والمعلومات بالغة الخطورة والسرية والاهمية، وبالتالى اذا استطاع الطرف الاخر النفاذ إلى قلب جهاز المعلومات استطاع ان يحصل على كل شىء .

إن البيانات والمعلومات أصبحت تشكل عصب الحياه، وأساس كل قرار جيد يتم إتخاذه، وأصبح عالم اليوم عالم المعلومات، بل أصبحت المعلومات تشكل اقتصادا قائما بذاته، وأصبحت شركات تجارة المعلومات من اربح الشركات التى تعمل على توفير البيانات والمعلومات لمن يطلبها، ولديه استعداد لدفع " الثمن " الذى تحدده لكل معلومة

إن أسرار الصناعة وحقوق المعرفة وبراءات الاختراع وخطط الشركات سواء فى مجال الإنتاج أو التسويق أو التمويل أو الكوادر البشرية جميعها أسرار بالغة الخطورة والاهمية وبصفة خاصة اذا ما وقعت فى ايدى المنافسين أو الاعداء على حد سواء، بل ان عقد الصفقات التجارية وابرام العقود التصديرية يتوقف على احاطتها بقدر من الكتمان والسرية .

ويحتاج تأمين البيانات والمعلومات إلى ما يلى:

١- دراسة جيدة لنظام البيانات والمعلومات وطريقة عمل هذا النظام والعاملين فيه والمتعاملين معه .

٢- وضع نظم حماية ووقاية ضد أي محاولة اختراق لنظام المعلومات، كما وضع نظم اعاقة للدخول اليه .

٣- تطوير نظم الدفاع الذاتى .

وفى واقع الأمر، فإن نظام المعلومات فى أي شركة من الشركات، قائم على شبكة من قنوات الاتصال التى تستخدم داخل الشركة، وبالتالى يمكن القول ان نظام المعلومات يتكون من كافة الاجزاء والوحدات التى تتعلق بتجميع، عرض، وارسال البيانات والمعلومات، وهو عادة يشمل الاجهزة والتجهيزات الالكترونية، والبرامج الاليكترونية، والأفراد، ونظام الاتصالات، والبيانات ذاتها والانشطة تشمل ادخال البيانات، تشغيل البيانات وتحويلها إلى معلومات، وتخزين البيانات والمعلومات الخاصين الحاجة اليها، وانتاج المخرجات فى اشكال مثل التقارير الادارية .

# الفصل العاشر

# أمن رجل الاعمال

أُرتقى الفكر الامنى والممارسات الامنية وبما ادى إلى سرعة كشف الجرائم، لكن ظل هناك فجوة محسوسة وملموسة فى مجالات منع الجريمة من الوقوع، وفى مجال الحد منه حدوث الجرائم الموجهه إلى رجال الاعمال، حيث كثيرا ما يستهدف رجل الأعمال من جانب منظمات الجريمة، ومن جانب اجهزة مخابرات الدول المعادية، ومن جانب المنافسين الاقوياء، وهو استهداف متعدد الجوانب ممتد الابعاد حيث يتم: -

١- استنزاف وقت وجهد ومال رجل الأعمال وارهاقه عصبيا ونفسيا فى مجالات تجعله غير متفرغ تماما لا ستثماراته، وشغله فى قضايا أبعد ما تكون عن عمله، والاستيلاء على امواله من خلالها طوعا وكرها .

٢- شغله بقضايا فرعية وجانبية تبعده عن مشروعاته التى يشرف عليها أو تلك التى يخطط لا قامتها وانشائها فى المستقبل .

٣- تحويله من إنسان متميز إلى مجرم مطارد من جانب العدالة .

٤- دفعه إلى الهرب إلى الخارج ليظل ملاحقا من جانب اجهزة الشرطة المحلية والدولية وموصوعا باللعنات من جانب المواطنين .

٥- إبتزازه وايقاعه تحت ضغط من جانب العديد من الاجهزة والافراد والعاملين فيها .

وبالتالى يتم القضاء على طموحات وامال واهداف رجل الاعمال، وافقاده قدرته على إدارة اعماله ومشروعاته، وافلاسها، وجعله فريسة الاوهام والقلق والخوف، وفى الوقت ذاته جعله مستغرقا فى مشاكل لا تنتهى، بما لا يتيح له فرصة استئناف نشاطه الاستثمارى، ويتهدد امنه الذاتى، ويتهدد استقراره النفسى، ويتم دفعه دفعا نحو التدمير الذاتى سواء بادمانه المخدرات، أو القمار، أو النساء، أو افقاده روحه المعنوية، واصابته بالاكتئاب أو الاحباط أو

اليأس، خاصة عندما يصطدم بسلطة غاشمة، أو بقوة قاهرة ترغب فى الحد من قوته أو من سطوته، أو من طموحه كما قد يتعرض رجل الأعمال إلى الابتزاز والاستنزاف السياسى من جانب القوة السياسية[١] .

وتحتاج الدول الذكية إلى توفير مناخ جيد لرجل الأعمال ليزداد نجاحه، والى تأمين حاضره ومستقبله، ومن هنا فإن هناك ثلاث جوانب ارتكازية وقاعدية فى أمن رجل الأعمال هى:

**الجانب الأول:** جانب المعنى والمضمون لأمن رجل الأعمال .

**الجانب الثانى:** جانب السياق والاتجاه الامنى لرجل العمال .

**الجانب الثالث:** جانب التشكيل والامتداد الامنى لرجل الأعمال .

إن مهمة أمن الاستثمار لا تتوقف عند حدود الملاحقة والمطاردة الامنية لقوى الاجرام، والقاء القبض عليها، ولكنها فى الواقع يتسع دورها لتوفير الأمن العام، أمن المجتمع الاستثمارى Investment Community، أي أمن مناخ الاستثمار على مستوى الدولة، وعناصر الجذب الاستثمارى، وأمن المشروع الاستثمارى، وأمن رجل الاعمال[٢]المستثمر وضمان عدم تعرضه لعمليات نصب أو خداع أو ابتزاز أو تعرضه للضغط والايذاء البدنى والنفسى، أو عدم وقوعه فى حبائل ومصائد شبكات الاجرام المحلية والدولية، وعدم استجابته لمغريات وتهديدات لا رغامه بالانضمام اليها .

(١) جدير بالذكر ان رجل الأعمال الحقيقى يبتعد عن العمل السياسى، الذى يتصف بالتغير والتبدل، ويتصف بالتعرض للتحول من النقيض إلى النقيض، ويقوم فقط بشراء السياسين، خاصة تمويل حملاتهم الانتخابية، ولايدخل اليها مطلقا فالسياسة قبر رجل الأعمال الحقيقى بينما السياسين ادواته الخفية نحو عقود الصفقات وتوفير الدعم الحكومى له، ومساعدته على تأكيد حاضره ومستقبله

(٢) كثيرا ما يكون أكبر الاخطار منشأة من الداخل، مثل دود اى ثمرة عندما تتعفن يقضى عليها من الداخل، خاصة هؤلاء الذين ليس لهم ولاء أو انتماء للشركة، وكذلك شبكات الفساد والرشوه والمحسوبية

وتستخدم عصابات الاجرام وشبكات التجسس ثلاث وسائل اساسية من أجل تجنيد الخونه للاضرار برجل الأعمال ومشروعاتهم الاستثمارية، وهذه الوسائل هى:

**الوسيلة الأولى:**

المال، سواء كصفقة مالية تتضمن مبالغ مقطوعة يحصل عليها المتواطىء ضد رجال الاعمال، أو كاجر يحصل عليه دوريا، أو مكافأة يحصل عليها عند الوصول إلى شىء، والمال بذلك يعد مقياس للثروة، ومحرك للدوافع ومحقق للاشباعات، سواء فى حيازته، أو تملكه، أو نطاقه ويعدمن اكثر المغريات استخداما وتأثيرا على البشر، سواء فى الحصول عليه، أو عند تعرضه لخطر الفقد والضياع، وبالتالى يستخدم كوسيلة ضغط واغراء واقتناء وحيازة، ويستخدم أيضًا كعنصر تهديد وفقد وتخلى واقتطاع منه، ومن هنا يقع رجل الأعمال تحت حفظ مزدوج ناجم عن: -

١- محاولته الحفاظ على المحال الذى لديه وعدم فقده أو خسارته .

٢- محاولته زيادة عناصر الثروة لديه والحصول على مزيد من المال .

**الوسيلة الثانية:**

الجنس والاشباع الجنسى، والاشباع الغريزى، سواء السوى المعتاد، أو الشاذ غير السوى، وسواء المقترن بعنف أو المقترن بسلوكيات اجرامية يعاقب عليها القانون خاصة ما يتصل بالممارسات التى تضعه تحت طائلة القانون من حيث الاقرار بالافراد الذين يشبع عن طريقهم غرائزه الدنيئة، ويمارس من خلالهم عملياته القذرة، وهو ما يصل اليه رجل الأعمال عندما يصاب بالامراض النفسية، فتحطمه نوازعه، وتقضى عليه انفعالاته، ويصبح هو المصدر الرئيسى لتهديد مشروعاته واستثمارته .

## الوسيلة الثالثة:

السلطة والنفوذ، والحصول على مناصب ادارية، أو سياسية، أو الارتقاء فى الوظيفة والمكانة الاجتماعية، خاصة اشباع حب التملك، وحيازة النفوذ، والهيمنه والسيطرة على الامور، وتسخير الافراد واخضاعهم للسيطرة

## المبحث الأول
## الأمن الشخصى لرجل الأعمال

يعد رجل الأعمال فى حد ذاته ثروة، وهو السرالخفى فى تقدم الدول، وفى ارتقاء مستوى معيشة شعبها، فالدولة وان كانت تمتلك القدرة والقوة والمال، إلا انها تقف عاجزة بحكم البيروقراطية، أو بحكم الفساد، أو بحكم اشياء عديدة اخرى، تقف عاجزة عن اقتحام المجالات الإقتصادية التى لا تعرف ابعادها، أو تتردد أمام انتهاز الفرص الإقتصادية السانحة، أو تتلكأ وتتباطأ فى صناعة الفرص الابتكارية، تلك الفرص التى تحقق لها طفرة استثمارية هائلة، خاصة فى جذب رجال الأعمال والمستثمرين للاستثمار فيها . ولكن رجال الأعمال يقدرون على ذلك، فهم الذين يستطيعون تحريك الثوابت والجوامد، وتفعيل المتغيرات والمستجدات، وانتهاز الفرص الإقتصادية السانحة، فإن لم تكن هناك فرص اقتصادية سانحة قاموا بصناعتها وتوظيفها ومن هنا فإن أمن الاستثمار، أمن يرتبط ارتباطا قويا بأمن رجل الأعمال والمستثمر فهو المحرك الرئيسى للاستثمار والدافع للنمو والتنمية[1] واغتنام هذه الفرص .

وقد أصبح رجال الأعمال هدفا جيدا لكل من العصابات الاجرامية، وكذلك لا جهزة المخابرات الإقتصادية المعادية، بل يكاد كلاهما يشكلان عددا مشتركا لرجال الاعمال، حيث يتبعا ذات الاساليب التى من خلالها يتم الوصول إلى رجل الاعمال، واعاقة حركة اعماله واستثماراته، وبشكل جسيم

---

(١) كثيرا ما تقوم اجهزة الجاسوسية والتخريب الإقتصادى بمراقبة ومتابعة رجل الأعمال ووضعه تحت المنظار والمراقبة للوصول إلى قرائن تدين تصرفات رجل الأعمال من أجل عمل ملف تأمين وسيطرة controle file لرجل الاعمال، وبالتالى السيطرة على رجل الأعمال .

وعادة ما يتم رصد وتتبع وتحليل سلوك رجال الاعمال، وجمع كافة البيانات عنهم، وتحديد نقاط القوة والضعف لديهم للوصول إلى:-

- كافة المعلومات الحساسة، وكذلك البيانات السرية عن أعمالهم وعن معاملاتهم، وعن صفقاتهم تلك التى فى دور الإعداد، والجارى مفاوضات بشأنها، وكذلك عن العقود التى تم ابرامها .
- كافة المعلومات عن سلوكهم الشخصى وعن تفضيلاتهم، وعن مزاجهم الشخصى، وكذلك عن سلوكهم الخفى، وعن ما قد يقترفونه من اثام أو خطايا فى الخفاء، أو ما يقومون به بعيدا عن أعين الرقباء فى الظلام .
- كافة المعلومات عن طريقه تفكيرهم، وتناولهم للامور، ونمط الشخصية، ومفتاح شخصية كل منهم، وما هو المؤثر فيها، أو المدخل الذى يتم مخاطبته من خلاله، وأى الاوتار التى يتم العزف عليها للحصول على اصغاؤه وكذلك استجابته .

وعادة ما يقع رجل الأعمال ضحية، سواء لإعتداء من جانب عصابات الجريمة، أو اختراق من جانب اجهزة التجسس نتيجة عدم يقظة أو تنبه رجل الأعمال لمجالات الخطر التى يواجهها، أو للمخططات الاجرامية التى تحاك ضده، ومن ثم يتم بنجاح مستهدفوا رجل الأعمال فى تنفيذ أهدافهم، والتى قد شمل: -

- ايقاع رجل الأعمال فى مصيدة ارتكاب الخطايا .
- ابتزاز رجل الأعمال ماديا واجباره على القيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين .
- احداث قدر كبير من التوتر والقلق والاضطراب الفعلى والعاطفى والنفسى لشل تفكير واضعاف قدرة رجل الأعمال .

- خطف رجل الأعمال لفترة من الزمن .
- ادخال رجل الأعمال إلى السجن، واجراء التحفظ عليه لفترة طويلة من الوقت .

ولما كان دافع الربح الشخصى، والتنمية الذاتية، وتحقيق الذات، والاستحواذ، والتملك، والهيمنه، والنمو، والتوسع، دوافع كثيرة وغيرها تدفع رجل الأعمال إلى البحث عن الفرص الإقتصادية، وانتهازها، فإنه يتفوق على الدولة فى: -

- - سرعة انتهاز الفرص الإقتصادية .
- - سرعة توظيف الفرص الإقتصادية .
- - سرعة تحقيق الربح والعائد من الفرص الإقتصادية .

وعلى هذا تحرص الدول على تامين وتوفير الأمن الشخصى لرجل الاعمال، وعائلته، ويشمل الأمن الشخصى لرجل الأعمال مايلى:

١- حماية رجل الأعمال الشخصية، خاصة من عمليات الخطف والاصطياد والاغتيال .

٢- حماية أسرة رجل الأعمال من الوقوع ضحية عمليات الخطفوالاصطياد والايقاع فى مؤمرات .

٣- حماية رجل الأعمال فى محيطه الاجتماعى من الوقوع ضحية عمليات نصب واحتيال .

ومن ثم فإن الغواية والابتزاز والتهديد الشخصى يتسع ليشمل الكثير، سواء من الاساليب التى يتعرض لها رجل الأعمال شخصيا، أو ما يتم اصطياده من خلالها أو شمل العديد من الادوات التى تلجأ اليها منظمات الجريمة، أو

شبكات التخريب الإقتصادى، أو التجسس الصناعى والتجارى والعملى ٠٠ والتى من اهمها مايلى:

**أولاً – ادوات الغواية والاستدراج: وتشمل هذه الادوات ما يلى:**

**١-الادوات الغريزية**

كثيرا ما يقع رجل الأعمال غير المحنك ضحية الاحتيال والابتزاز الجنسى، خاصة اذا ما تم استدراجه بمكر ودهاء، من خلال جو فاسد، ومن خلال مخطط ماكر خادع، فالغريزة لدى رجل الاعمال، مثله مثل أي كائن حى له متطلبات وحاجات غريزية، ومن ثم يتم دفعه دفعا إلى الوقوع فى مكيدة، حيث يتم اصطياده إلى المكروه، الذى يتعارض مع القيم والخلق الرفيع، وبالتالى اجباره بالخضوع لغرائز:

- الخوف من الفضيحة .
- الرعب من اثار الفضيحة .
- الهلع من ردود الفعل .

وتلعب العصابات الدولية على وتر الفضائح الحساس، وفى الوقت ذاته تعمل اجهزة التجسس والمخابرات سواء الصديقة أو المعادية[١] على هذا الجانب أيضا، وبالتالى يتم ارغام رجل الأعمال على الانطباع لما يملى عليه، وعلى التجاوب مع ما هو مطلوب .

(١) من المتعارف عليه فى العمل الامنى انه لا يوجد " صديق أو عدو " فالصداقة والعداء لا وزن لها – بل هما وكلاهما حالة ظرفية مرهونه بظروف معينة، ومن ثم يتحول الصديق إلى عدو، والعدو إلى صديق، والعمل الامنى واحد، وجمع البيانات مستمر عن كل شىء، وباى شىء

## ٢- الادوات الاقتصادية والتجارية

حيث تمثل الصفقات المربحة، والعقود المجزية، عوامل اغراء بالغة التأثير، وكثيرا ما ينجذب رجل الأعمال إلى المجالات التى خيل له انه ربح فيها، أو انه اظهر فيها كفاءة وتفوق على المنافسين، فالنجاح مغرى بمزيد من الاندفاع، بل انه يعمى رجل الأعمال عن مشاهدة أي شىء خلافه، وتأتى مرحلة " الزهو " لتزيد من اندفاع رجل الأعمال إلى المجالات الخطرة التى قلتهم رأسماله، ونجعل حياته حجيم، حيث يقع تحت بحث الديون المتزايدة، وتتعثر مشروعاته، ويقف تحت ضغط الدائنين، ويفقد سمعته، ويفقد مهارته وقدرته، بل تزداد الضغوط عليه فيصل إلى حالة من اللاتوازن ويفقد معها الاحساس بالخطر، بل باى شىء حيث يشعر:

- بالاكتئاب
- بالاغتراب
- بالانفصال
- باليأس
- بالرغبة فى تدمير الذات
- بالرغبة فى تدمير الآخرين
- بالاحباط

وبناء على هذه الحالات يزداد التناقض فى تصرفاته العشوائية الاتجالية المدمرة، ويكون فى الوقت ذاته مهيئا ومستعدا للانصياغ إلى أي توجيه يقدم اليه، وهنا تتحرك عصابات الجريمة المنظمة لتنفذ مخالبها فى مشروعاته وتجعله واحدا من رجالها، أو اجهزة المخابرات كذلك.

## ٣- الادوات العقائدية

حيث تمثل العقيدة مجالا جيدا للايقاع برجل الاعمال، سواء فى اعمال الخير التى ترهق توازناته، وتستنفذ امواله، أو فى تقليب السلطات عليه، أو ايقاعه تحت ضغط ابتزاز السياسين له، أو وقوعه فى مخطط لإ شغاله بعوامل فرعية تقلل من تفرغه لعمله الاصلى، خاصة دخوله فى

منازعات قضائية، أو فى صراعات وتستخدم العصابات الاجرامية واجهـزة المخابرات الحيل الكثيرة الاتية:

- حيلة ابواب الخير.
- حيلة التبرعات والهبات .
- حيلة المساعدات الانسانية .

إن الخطأ الاكبر الذى يقع فيه رجل الاعمال، وهو ان يسمح بتصنيفه، حيث تجرى عمليات كثيرة لقياس اهتماماته، ومعرفة حقيقة دوافعه المكبوتة الكمينه والوصول إلى الذات الخفية لرجل الأعمال تلك الذات التى يخفيها عن الجميع، بل يخفيها حتى عن نفسه .

إن من الخطأ الكبير لرجل الأعمال أن يترك نفسه لنفسه، بل عليه دائما ان يسيطر على ذاته، وعلى نوازعه وأن يكون مدركا وواعيًا إن هناك من يتابع حركته، ويحسب عليه أنفاسه ويحلل اراؤه ومواقفه، وهناك من يتابع أي بادره ضعف إنسانى تظهر منه، وهنا يتم انتهازها، ويتم تسخيرها، ويتم توظيفها لكى يرتكب خطأ، ويتحول الخطأ إلى خطيئة، وهنا تتضخم الخطيئة وفق مخطط مرسوم بدقة، وهنا تبدأ عملية الابتزاز، والسيطرة على رجل الأعمال .

إن نقاط الضعف الرئيسية فى أي رجل اعمال، هو كونه " إنسان "، أي بشر، من لحم ودم، وان اسوأ ما يرتكبه رجل الأعمال فى حق نفسه، ان يسمح لإي من كان من البشر ان يعرف نقاط ضعفه، أو ان يتخذ نمطا حيائيا ومعيشيا ثابتا، فالنمط الثابت أمر يسهل رصده، وتعقبه، وتسجيله، وبناء خطط دقيقة ومضمونه لا صطياد رجل الاعمال، وفقا لهذا النمط الثابت

ومن ثم فإن وجود نقطة ما، أو شيئا ما، بالنسبة لرجل الاعمال، يتضمن قدر من الثبات، أو من النمطية، ويرتبط بشخصية رجل الاعمال، أو بجانب

رئيسى من هذه الشخصية، سوف يساعد على ايقاعه فى مواقف يتم اصطياده فيها، وبشكل لا يمكن تفاديه.

ومن هنا فإن رجل الأعمال الناجح عليه أن يحرص على التنوع، وعلى اجراء التغيرات والتعديلات فى اسلوب حياته، وفى أوضاع عمله، وفى السلوكيات والتصرفات والتوجيهات التى يقوم بها .

## ثانيًا – ادوات الاصطياد والإيقاع فى الشرك

حيث تستخدم العصابات الاجرامية العديد من ادوات الايقاع والاصطياد لا يقاع رجال الأعمال فى اشراك وكمائن متعددة، ومن أهم ادوات الاصطياد ما يلى:

١- الصفقات الوهمية المغرية

حيث يقوم رجل الأعمال بتوجيه كل اهتمامه للحصول على هذه الصفقة، وباى ثمن، ويندفع إلى بذل ما لديه من أجل الفوز بها تاركا كل ما عداها وهنا يكون الاصطياد .

٢- المغامرات المثيرة شديدة الجاذبية:

خاصة تلك التى تخاطب الذات البشرية لرجل الاعمال، والتى تحرك تطلعاته، وتشبع هواياته، وتتوافق مع نفسه، وبصفة خاصة اذا ما كان معه اصدقاءه ومقربين منه.

٣- عمليات الترفيه واستعادة الحيوية والنقاهه والسياحة وقضاء الاجازات

٤- ممارسة الهوايات

٥- اعمال الخير

## ثالثا – ادوات التوريط والتجريم

## المبحث الثانى

## أمن أسرة رجل الأعمال

يعد منزل رجل الأعمال احد أهم مستودعات ومخازن اسراره، كما يمثل مجال خطير لإزعاج رجل الأعمال وافقاده توازنه العقلى والنفسى، وافقاده سيطرته على محاور تفكيره، بل واعاقته عن متابعة اعماله، بل وصرف اهتمامه عن صفقات جارى تنفيذها أو عن عمليات استثمارية يسعى إلى تحقيقها، أو عن الالتفات إلى مخطط جارى ايقاعه فيه[١] .

ومن ثم فإن أمن أسرة رجل الاعمال، أمن يشمل عدة جوانب اساسية هى:

**الجانب الأول:**

أمن منزل رجل الأعمال وتحصينه ضد أي اختراق أو تعرضه للسرقة والحريق والتجسس عليه .

**الجانب الثانى:**

أمن أفراد أسرة رجل الاعمال، خاصة أمن زوجته وابنائه، سواء المقيمين معه فى منزله، أو غير المقيمين فيه ولكنهم قريبن منهم ومتعلقين به ومترددين عليه .

**الجانب الثالث:**

أمن العاملين فى منزل رجل الاعمال، سواء الخدم أو المختصين فى خدمة أسرة رجل الأعمال والمحيطين بهم والمخالطين لهم .

---

(١) كثيرا ما تسعى اجهزة الجاسوسية الإقتصادية للدول المعادية الى اختراق منزل رجل الاعمال، خاصة اذا ما كانت عوامل الضعف ونقص الخبرة لاسيه، ظاهرة ومحددة فى افراد هذا المنزل، ومن خلال القلاقل والاضطرابات المفتعلة، يتم ايقاع رجل الأعمال فى مشاكل متعددة الجوانب، ذات أبعاد قانونية واقتصادية واجتماعية سرية ... تلتهم وقته ومحاور تفكيره وتجعله يخسر العقود، ويفقد السيطرة على توازنه ويقع ضحية اسرته .

ومن ثم فإن مصادر الخطر متعددة، ومتنوعة، وممدة، وتحتاج كل منها إلى دراسة جيدة، وتحديد سبل التعامل معها، لمواجهة المخططات الإجرامية، حيث لا تستطيع عصابة من عصابات أو منظمة من المنظمات النيل من رجل اعمال شخصيا، فانها تتجه إلى أسرة رجل الاعمال، وتنفذ من خلالها لتحطمه، وتكسر كبريائه، وتحطم ارادته، وتدمر استقراره وتوازنه العقلى، وبالتالى تصبح أسرة رجل الاعمال، أحد مجالات الضعف الرئيسية، واحدى الثغرات القوية التى تنفذ من خلالها عصابات الجريمة المنظمة أو شبكات التجسس المعادية إلى رجل الاعمال، لتوقع به، وتحطمه، ومن ثم يحتاج الامر إلى زيادة الوعى والادراك الشامل بالاخطار التى تحيق برجل الأعمال من خلال محيط اسرته، والتى تشمل ما يلى:

## ١- زوجة رجل الأعمال سواء العلنية او الخفية

وهى أولى نقاط الضعف القاتلة لرجل الأعمال الناجح، فكثيرا ما تصبح الزوجة الغيورة مصدر ازعاج شديد لرجل الاعمال، خاصة اذا ما تم احاطتها بقوى شيطانية لتدبير الفضائح لرجل الاعمال، أو للسياسى المحترف، خاصة ان كثيرا ما تكون اسرار رجل الأعمال البالغة الدقة، تكون فى متناول زوجة حمقاء، وتعبث بها قوى شيطانية احاطت بها، خاصة اذا ما كانت هذه الزوجة لديها انشطة اجتماعية أو سياسية، أو لديها تطلعات ذاتية، أو استطاعت احدى العصابات جرفها فى تيار الرذيلة، أو وضعها فى اطار نشاط يمكن ابتزازها من خلاله لا فشاء اسرار زوجها، أو ارهاقه ذهنيا وعصبيا وماديا، أو جعلها تستولى على مستندات تدينه وتجعله يقع تحت طائلة القانون، خاصة اذا ما كان يرتكب مخالفات قانونية، أو انحدر إلى مجال غير قانونى مثل دفع الرشاوى لتسيير اموره وهكذا .

## ٢- ابناء رجل الأعمال

وهى نقطة ضعف رجال الأعمال الكبرى، فكثيرا ما يكون الابناء مصدر القلق الرهيب لرجل الاعمال، خاصة وان الابناء فى سن المراهقة لا يدركون بل يعيشون اوهام اللحظة، تلك الاوهام التى تصور لهم انهم اذكى من والدهم، أو انهم افضل من والدهم، وابنهم آلهه تطلب وتأمر، وعلى الجميع ان يستجيبوا وان ينحنوا لهم، سواء طوعا أو كرها، فلديهم النفوذ، ولديهم سطوة المال، ولديهم فوق ذلك، وذلك النوع من الجنون جنون تألية الذات، وتضخيم الذات، والرغبة فى تجربة كل شىء، فى الوقت الذى يكون نقص المعرفة وحداثة الخبرة، وانعدام الحكمة، والرغبة فى المغامرة، وخواص التجربة دوافع لا رتكاب الحماقة، تلو الحماقة، وبالتالى الوقوع ضحية أي مؤامرة تستهدف رجل الأعمال.

## ٣- عشيقة رجل الأعمال

كثيرًا ما يكون رجل الأعمال عرضه لعملية اصطياد تستخدم فيها كافة اشكال الغواية وفنون الغواية THEART OF SEDUCTION، وقد أصبحت مدارس المخابرات الإقتصادية ومدارس التجسس تقوم بتدريس هذا الفن، إلى جانب بيوت الدعارة المحترفة دوليا ومهنيا، ويقع ضحيتها سنويًا مئات ان لم يكن الاف من رجال الأعمال والسياسين واصحاب النفوذ، وتملك هذه البيوت الآف من:

- النساء المحترفات المؤهلات والمدربات جيدا على فن الاغراء والغواية .
- الشباب من الرجال المؤهلين والمدربين على فن الاغراء والغواية .
- البيوت الامنه المريحة PEACEFUL SAFE OUSES، والتى توفر قضاء نهاية اسبوع عاطفية مسلية FUN ROMANTIC WEEKEND بعيدا عن الازعاج والتطفل، وهى فى واقع الأمر تمثل قمة التطفل، حيث يتم تصوير وتسجيل

اللقاءات التى تتم فى هذه البيوت الامنه، سواء من قبل اجهزة الأمن والتجسس، أو من جانب الشركات المنافسة، واستخدام ما تم تسجيله عند الحاجة اليه، لتدمير رجل الاعمال، أو لا بتزازه، أو للسيطرة عليه ولاجباره على القيام بعمل معين، أو الامتناع عن عمل معين.

وعادة ما تستخدم ضد رجل الأعمال كافة الحيل الماكرة التى تقنعه انه بعيد عن اعين الدخلاء والغرباء والرقباء، فى حين يكون تحت الرصد والتتبع، وتحت سيطرة الاجهزة الاليكترونية التى تحصى عليه أنفاسه.

## ٤- امن العاملين فى منزل رجل الأعمال "الخدم":

يمثل الخدم أو العاملين فى منزل أسرة رجل الأعمال نقطة ضعف خطيرة، خاصة اذا لم يحسن اختيارهم، أو كان لدى أي منهم ميول للخيانه، أو استطاعت احدى الجهات المعادية لرجل الأعمال تجنيدهم، أو زرعهم داخل المنزل وكثيرا ما يتم الحصول على اسرار أسرة رجل الأعمال من خلال الخدم خاصة ان تلك الفئة كثيرًا ما تقع ضحية حالة من "السخط" على رجل الأعمال أو أي من أفراد اسرته إذا ما أساء معاملتهم أو تعرضوا لا عتداء عليهم، وبالتالى كرد فعل إنتقامى مع وجود قليل من عناصر الاغراء والغواية يتم الايقاع بهم بسهولة، والحصول منهم على أدق الاسرار الخاصة برجل الأعمال بل أن كثيرا ما يكون هؤلاء الخدم مصدر تسريب للاسرار بالغة الحاسية، سواء عن رجل الاعمال، أو عن أسرة رجل الاعمال، أو عن أسرة رجل الأعمال ومن ثم فإن على رجل الأعمال ان يعمل على استبدال الخدم من وقت إلى اخر، وان لا يسمح باستمرار أي خادم لدية أي صفات من الصفات الاتية:

- حب الثرثره
- التطلع
- حب الفضول
- الحسد
- حب التجسس
- الجشع
- عدم الامانه
- الخيانة
- عادة الاستيلاء
- عادة السرقة

## ٥-اصدقاء الزوجة والابناء:

كثيرًا ما يتم اختراق شركات رجال الأعمال عن طريق اصدقاء الزوجة والاولأد، خاصة عندما لا يكون لدى أي منهم خبرة أو دراية بفنون الغواية والايقاع فى مصائد العصابات وشبكات التجسس[١] وكثير من اصدقاء الزوجة والابناء لديهم نقاط ضعف، ومن خلال هذه النقاط، يتم استقطابهم والسيطرة عليهم، ودفعهم دفعا إلى التعامل مع زوجة رجل الأعمال أو ابناءه، والتأثير عليهم، أو الحصول على معلومات منهم، خاصة فى ظل انشغال رجل الأعمال وبعده عن تأمين بيته واولاده أو فى ظل تصاعد الاطماع والاخطار التى تحيط برجل الاعمال، خاصة مع النجاحات المتواصلة التى يحققها، سواء نجاحاته المتصلة بالانتاج، أو التسويق، أو التمويل، أو الكوادر البشرية وبالتالى يبدأ الاعداء فى تدبير المؤامرات لا صطياد أي من يكون لديه نقطة ضعف من اصدقاء الزوجة والاولاد ومن له تأثير على أي منهم سواء كانوا:

- زملاء الدراسة فى الجامعة أو المراحل السابقة .
- زملاء ممارسة الرياضة .
- اصدقاء السوء .
- الحلاق، والميكانيكى، والسائق، ومؤدى الخدمات الخاصة .
- الطبيب المعالج (خاصة الاطباء النفسسيين) .
- المساج والتدليك ومراكز الصحة .

(١) كثيرا ما تنجح شركات ومنظمات ارهابية وتجسسية فى الحصول على أدق الاسرار من خلال زرع أو تجنيد أو اصطياد أبناء رجل الأعمال وزوجاته، وبصفة خاصة من خلال الاندية الرياضية والاجتماعية

## ٦- اصدقاء النادى لرجل الاعمال:

على الرغم من أن رجل الأعمال الحقيقى لا يجد وقتا للذهاب إلى نادى اجتماعى أو رياضى بانتظام. إلا ان كثيرًا ما يحتاج رجل الأعمال إلى التحدث لصديق صديق حقيقى، وبالتالى فإنه يقوم بتنظيم لقاء معه، فى النادى الرياضى لقاء فيه الكثير من الدفء فى المشاعر، وفيه استعداد كبير للكلام وللحديث والدردشه حيث كثيرا ما يحتاج رجل الأعمال إلى قضاء وقت مع اصدقاء النادى، ورغم ان هذا يعد من قبيل الندره، إلا ان بعض رجال الأعمال يفضلون الذهاب مبكرا إلى نادى رياضى معين لممارسة رياضة المشى، والتحدث إلى صديق، أو ممارسة رياضة بدنية للاحتفاظ باللياقة البدنية، خاصة حمامات الساونا والتدليك

وقد يفضل رجل الأعمال الذهاب إلى نادى صحى خاص، وفق مواعيد محدده مسبقا، وهناك يلتقى باصدقائه المقربين، ومن خلال هؤلاء الاصدقاء يمكن لا جهزة المخابرات، وكذلك الشركات المنافسة تجنيد بعضهم ودفعهم دفعا للحصول على معلومات من رجل الأعمال.

ومن هنا فإن الأمن الشخصى لرجل الأعمال يحتاج دائما إلى تأكيد، والى رعاية وعناية خاصة، حيث يتعين حماية رجل الأعمال شخصيا من الآتى:-

- أى محاولة لا ختراق امنه الشخصى، والتسلل إلى ذاته، والتأثير عليه سلبا، وافقاده توازنه واتزانه النفسى والعاطفى والعقلى، والتأثير على قدرته على الحكم على الامور.
- أى محاولة لا يقاعه فى حبائل شباك خادعة أو مؤامرات ماكرة، وابتزازه واجباره على سلوك معين، أو الامتناع عن سلوك معين، أو تنفيذ ما بطلب منه رغم ارادته.

- أى محاولة لتشويه سمعة رجل الاعمال، وهدم عناصر الثقة فيه، والنيل منه، وتجريحه، أو تجريمه، ومن ثم القضاء على رجل الأعمال وعلى مشروعاته .

وعندما يكون الأمن يقظا فإنه يعمل على تأمين وحماية ووقاية رجل الأعمال من أي خطر يتهدده ذاتيا، أو أي من افراد اسرته، أو أي من المخالطين له، أو المقربين من الاسرة .

وكلما كان أمن الاستثمار فعالا ومدركا وواعيا بخطورة الاوضاع والمواقف الحرجة التى قد تحيط افراد أسرة رجل الاعمال، كلما استطاع ان يحقق أمن رجل الأعمال ويحافظ على استمراره فى تأسيس وبناء وتوسعة مشروعاته .

## المبحث الثالث

## أمن معاملات رجل الأعمال

تشمل معاملات رجال الأعمال الصفقات التجارية، صفقات المبادلات صفقات التصدير، صفقات التوريد، وصفقات التصنيع لحساب الغير، كما قد تتسع لتشمل التوسعات فى خطوط الإنتاج الحالية لمواجهة طلب ظهر فى الافق، أو انشاء مصانع ووحدات إنتاج جديدة أو اجراء تحديث وتطوير لتكنولوجيا ونظم الانتاج، وهى فى مجموعها عقود وارتباطات ذات تأثير على صحة وسلامة المشروعات الحالية والمستقبلية التى يقوم بها رجل الأعمال، وهو ما يحتاج إلى كفاءة وقدرة خاصة فى تأمين وأمن هذه العقود والاتفاقيات خاصة اذا ما كانت تتصل بتأمين احتياجات المشروعات الاستثمارية من حيث المدخلات ومستلزمات التشغيل أو من حيث نظام التشغيل وانتظامه بمعدلاته القياسية المرغوبة، اومن حيث مخرجاته ومنتجاته التى انتجها وبالتالى فإن أمن المعاملات يتسع ليشمل ما يلى:

أ- أمن عمليات الإنتاج وما يتصل بها من عقود واتفاقيات ومعاملات حاضرة فورية أو معاملات مستقبلية اجله.

ب- أمن عمليات التسويق، سواء كان محليا، أو دوليا، وما يتصل بها من أمن عمليات بحوث السوق لتطوير المنتجات، أو أمن عمليات الترويج للاعلان والاعلام، والبيع الشخصى وتنشيط التعاقدات.

جـ- أمن عمليات التسعير، وما يتعلق به من أمن السياسات السعرية، وما يتصل بها من نظم تسعير تفاضلية، وسياسات خصم الدفع، فضلا عن اسعار الجملة والتجزئة وحوافز البيع.

د- أمن عمليات التوزيع سواء كان توزيعا شاملا واسعا ومفتوحا اوكان توزيعا انتقائيا طبقا ومغلقا.

ومن هناك فإن الوفاء بالعقود، وتنفيذ الصفقات وفقا وما تم الاتفاق عليه يكاد يتوف على توافر أمن المعاملات .

وهى عمليات بالغة الاهمية، قائمة على عناصر من: -

١- الثقة بين اطراف العقود .

٢- الاحترام لشروط وبنود التعاقدات .

٣- الدقة فى تنفيذ الصفقات من حيث:-

٤- المواصفات القياسية المتعاقد عليها .

٥- التوقيت الخاص بالتوريد.

٦- الحجم والعدد والنوع والجودة ومصادر التوريد .

٧- شروط التركيب والصيانه وخدمات ما بعد البيع .

٨- الاسعار وشروط السداد والدفع .

٩- عمليات التدريب والاشراف على الإنتاج .

وكل عنصر من هذه العناصر قابل للتأثر بعمليات التخريب العمدى، وبالتالى التأثير على سمعة ومكانة المشروع، وهى صفقات تشكل نتائجها نتائج الاعمال، وهى كصفقات تصبح مجال امن، سواء كانت:

١- صفقات تجريبية عارضة ومؤقتة مرهونه بطرد منها .

٢- صفقات دائمة ومستمرة قائمة تربطهما علامات دائمة ومستمرة .

٣- ان هذه الصفقات تعنى الكثير، سواء للمشروع الاستثمارى، أو لرجل الاعمال، للدولة ككل، وسواء من حيث:-

٤- الدخل المتحقق عنها .

٥- التوظيف والعمالة وفرص العمل التى توفرها .

وكثيرا ما يتم احتراق أمن معاملات رجل الأعمال من خلال عدة مصادر رئيسية اهمها المصادر الاتية:

**المصدر الأول: نائب رجل الأعمال**

حيث كثيرا ما يفضل بعض رجال الأعمال اختيار نائب له يتولى الأعمال التنفيذية والادارية، بينما يتفرغ رجل الأعمال إلى المهام الخطيرة وعقد الصفقات وابرام العقود والاعداد للمشاريع المستقبلية، ومن ثم فإن جانب كبير من الأعمال التنفيذية يقوم باسنادها إلى نائبه، فاذا ما تم تجنيده أو السيطرة عليه دمر رجل الأعمال .

**المصدر الثانى: أحد المدراء التنفيذين لدى رجل الاعمال**

كثيرًا ما يقع احد المدراء ضحية مخطط اجرامى، سواء نتيجة الوقوع فى بدائن مخطط اجرامى لعصابة اجرامية، أو نتيجة وقوعه تحت طائلة شبكة تجسس، أو ان يتم زرعه وتجنيده من قبل جهة خارجية ترغب فى الحصول على اسرار رجل الأعمال الذى يعمل لديه ومن ثم الحصول منه على ما يعد سرًا ، أو دفعه للقيام بسلوك معين أو الامتناع عن سلوك معين .

**المصدر الثالث: سكرتيرة رجل الاعمال**

وهى اخطر المصادر التى تتطلع عن قرب على اسرار العمل وتحيط عن قرب بكل ما يحدث فى الشركات وتملك السكرتيرة قدرات غير عادية للوصول إلى اسرار الشركات، وكذلك للتأثير على قرارات متخذ القرار، وتوجيهه إلى ما هو مطلوب، سواء بعرض معلومات أو بإخفاء معلومات لديها .

**المصدر الرابع: السائق الشخصى لرجل الاعمال**

حيث يقوم السائق بحكم اتصاله بمعرفة الكثير عن اسرار رجل الاعمال، كما انه بحكم الوقت الذى يقضيه مع رجل الأعمال يستمع إلى مكالماته الشخصية والعملية، وبالتالى يعرف الكثير الذى لا يجب البوح به والذى تسعى للحصول عليه كثير من الجهات .

**المصدر الخامس: السعاه والعمال فى مكتب رجل الأعمال**

وهم من اخطر مجالات النفاذ إلى اسرار رجل الاعمال، بل والى امنه الذاتى، خاصة المسئولين عن كل من نظافة المكتب، وعن احضار المشروبات إلى رجل الاعمال، وكلاهما يمكن ان يصل إلى الاسرار، أو القيام بعمليات اضرار لرجل الاعمال، فضلا عن ان كثير من البيانات والمستندات تقع بين ايديهم، ويمكنهم القيام بنسخها أو تصويرها، والمتاجرة فيها لمن يدفع الثمن.

**المصدر السادس: افراد شركات الأمن والحراسة والنظافة فى مكتب رجل الاعمال:**

على الرغم من كونهم مسئولين عن الأمن فى الشركات، إلا ان اختراق أيا منهم يكون سببًا فى انقاذ رجل الأعمال ومشروعاته منهم، حيث يمكن عن طريق هذا الاختراق، الوصول إلى أدق اسرار رجل الاعمال، وافشال صفقاته، والغاء العقود المبرمة مع مشترين محليين واجانب، واصابة رجل الأعمال بخسائر.

**المصدر السابع: العاملين الجدد والمتطلعين الملحقين حديث بمكتب رجل الاعمال:**

حيث يكون هذا العامل غير خبير باساليب التجسس، أو يعانى من متاعب بدء الحياة العملية، ومن ثم يسهل ايقاعه فى مصيدة، ويتم ابتزازه من خلالها، واجباره على خيانة رجل الأعمال والتجسس عليه، خاصة وان الموظف أو العامل الجديد، يكون سهلا ايقاعه والتأثير عليه من خلال ثلاث عناصر هى:

**العنصر الأول: النساء او الجنس**

حيث يكون تأثير الجنس على الشباب أكبر من تأثيره على الناضجين والشيوخ.

### العنصر الثانى المال

حيث يكون الموظف والعامل الجديد دخله قليل، ويتطلع إلى زيادة هذا الدخل. ومن ثم يكون لديه استعداد أكبر للتأثر بالمغريات المالية والانجراف فى تيار جمع ومنهم المال بصرف النظر عن مصدره .

### العنصر الثالث: السلطة والمركز الوظيفى

حيث يتطلع الموظف الشاب إلى اعتلاء مركز وظيفى افضل، ومن خلال الوعد بمركز اعلى، أو بالمساعدة على الحصول على ترقية، يمكن السيطرة على هذا الموظف وتجنيده وجعله مصدر للمد بالمعلومات والبيانات عن رجل الأعمال وانشطته ومعاملاته .

# الفصل الحادى عشر

# التحالفات الاستراتيجية الامنية لأمن الاستثمار

مع عولمة الجريمة المنظمة لم يعد الخطر يهدد دولة واحدة، بل أصبح خطر حرب الارهاب المصالح يهدد اكثر من دولة، فعالمنا المعاصر يموج بالعديد من المخاطر الامنية التى يتجاوز اثرها وتأثيرها ونتائجها حدود دولة بعينها، بل ليشمل اكثر من دولة، وقد يتسع ليشمل جميع أنحاء العالم فالجريمة لم تعد بسيطة، بل ممتدة ومتشابكة ومعقده ومن اهمها:

١- الجريمة المنظمة العولمية global crime التى يتعرض لها أمن الاستثمار على مستوى العالم بكامله، والذى أصبح خطرها يهدد نظام الاستثمار العالمى ومستقبل أمن الاستثمار على مستوى العالم، ولم تعد تستطيع دولة معينة تجنب هذا لا ثر.

٢- الجريمة المنظمة العالمية inter national التى تهدد اكثر من دولة، تجتاحها واحدة تلو الاخرى، فارضة تأثيرها منتيجة اثارها، سواء على مناخ الاستثمار أو على المشروعات الاستثمارية والمستثمرين، وفى اكثر من دولة.

٣- الجريمة المنظمة الاقليمية regional تلك الجريمة التى تهدد أمن الاستثمار فى مجموعة من الدول، يضمها اقليم جغرافى معين، وتؤثر تأثيرا مباشرا وغير مباشرا على عمليات الاستثمار التى تتم فى دول الاقليم الجغرافى.

٤- الجريمة المنظمة متعدية الجنسية trans national وهى جريمة ترتكبها منظمات اجرامية قوية، عصابات اجرام يكون لها مركزها الذى نشأت منه، والقائم فى دولة بعينه من الدول، لكنها تمتد باذرعها وشبكتها الاجرامية إلى دول اخرى، وتقوم بتنفيذ جرائمها فى هذه الدول، باستخدام فروع لها فى هذه الدول فروع تخضع لسيطرة وهيمنة المنظمة الاجرامية القائمة فى دولة الام.

٥- الجريمة المنظمة متعددة الجنسية multi national، والتى تشارك فيها عصابات من اكثر من دولة، ويقوم بها مجرمين من جنسيات مختلفة، حيث تتولى كل عصابة اجرامية تنفيذ جزء من المخطط الاجرامى، خاصة عندما تتمتع كل عصابة من هذه العصابات بقدرتها على الاستقلال الذاتى، وعلى العمل المستقل عن غيرها من العصابات، خاصة على مستواها المحلى، وفى الوقت ذاته فانها قد يتمثل إلى علاقات التكامل مع غيرها من العصابات، أو العمل لحسابها وغالبا ما قد تستخدم بعض اجهزة الجاسوسية والاستخبارات هذا النمط فى عملياتها للاضرار بأمن الاستثمار فى دول اخرى بذاتها .

٦- الجريمة المحلية ذات التأثير الدولى local التى يقوم بها عصابة محلية لها تأثير ونفوذ دولى طاغ ومؤثر ومسيطر على دول اخرى، سواء باعتبار ان هذه الجريمة عابرة للحدود، اوان نتائجها سوف تلقى باثرها وتأثيرها على دول اخرى يحاوره، مثل تدمير مصنع معين يستخدم مواد خام تستورد من دولة اخرى، أو يصدر انتاجه المطلوب استخدامه فى دولة اخرى فيؤثر على مصاعد التوريد ويؤثر على حسن انتظام واستقرار دول تحتاج إلى منتجاته .

ومن هن فإن أمن الاستثمار متعدد الجوانب، لا يجب ان يؤخذ ايا من جوانبه على حده، بقدر ما يتعين ان ينظر اليه بشكل شامل ومتكامل، يحيط بالأسباب، والنتائج، والفواعل والعوامل المصاحبة لا حداثه الامنية .

ولما كانت موارد الدول الفقيرة تعجزعن توفير الاطار والعمل الامنى، فانها تتجه إلى التعاون من أجل توفير حد امنى من الأمن للاستثمارات القائمة لديها بالفعل، وعدم تعريض امنها للاختراق، وذلك بالتعاون مع: -

- - دول اخرى تربطها مصالح امنية .
- - منظمات امنية تقوم بممارسة مهام الأمن وتشرف على أمن الاستثمار .

- - أجهزة أمن ومخابرات ومكافحة جاسوسية تعمل على توفير الحماية لأمن الاستثمار.
- - شركات أمن متخصصة فى توفير الحماية والوقاية ومعالجة الحوادث التى قد يتعرض لها أمن الاستثمار .

وتتطلب هذه الأنواع من الجرائم التى يتعرض لها أمن الاستثمار نوع من أنواع التعاون بين الدول وبعضها البعض، بل وايجاد منظمات عالمية ودولية للتعامل مع هذا الخطر الداهم والذى قد يفوق قدرات كل دولة على حده للتعامل معه ، ومن ثم تحتاج إلى ايجاد قدر من التنسيق coori nationl بين بعضها البعض، سواء من أجل:

١- ايجاد مساحة تفاهم امنى بين اجهزة الأمن فى الدولة وبين اجهزة الأمن فى الدول الأخرى حول المصالح والمنافع التى تحميها كل منها من أجل تأمين الاستثمار والاستثمارات فى كل دولة .

٢- ايجاد قاعدة تعاون امنى بين اجهزة الأمن فى الدولة وبين اجهزة الأمن فى الدول الأخرى من أجل حماية الاستثمارات فى كل دولة بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة .

٣- ايجاد أساس لتبادل الخبرات والمساعدات الامنية والتدريب والتعليم والمهارات الامنية بين الدولة والدول الأخرى من أجل حماية المشروعات الاستثمارية .

٤- وضع اطار للعمل الامنى المشترك والتكامل ما بين اجهزة الأمن فى الدولة والدول الأخرى فيما يتعلق بأمن الاستثمار والمشروعات الاستثمارية ، خاصة فيما يتصل:

- تشكيل فرق المهام الامنيه المشتركة لمعالجة خطر معين يتعرض له أمن الاستثمار فى كل منهم .

- التكامل فى المعالجات الامنية للخطر الذى يتعرض له أمن الاستثمار
- مع الشرطة على مستوى الاتحاد الإقتصادى والوحدة الإقتصادية والسوق الإقتصادية المشتركة .

٥- تنسيق وتوحيد القوانين والتشريعات والمصطلحات والمفاهيم الامنية وايجاد اللغة المشتركة بين المؤسسات والمنظمات والاجهزة الامنية المختلفة المرتبطة بأمن الاستثمار .

إن هذه الجوانب وغيرها فى حقيقتها وابعادها وجوانبها تكاد تتوقف على فهم حقيقة وضرورة التحالفات alliances من أجل معالجة الاخطار التى تهدد أمن الاستثمار وهو ما سيتم العرض له بايجاز على النحو التالى:

## المبحث الأول

## مفهوم واهمية التحالف الامنى الاستراتيجى لأمن الاستثمار.

نحن نعيش فى عصر الكتل والتحالفات الاستراتيجية الاستثمارية، تلك التحالفات التى صبغت عالمنا المعاصر، عالم الكيانات والكتل الاستثمارية فائقة الضخامة، ديناصورية الحركة والاتجاه، واصبحت لغة التعاون فى الاستثمار المشترك هى أساس العمل الاستثمارى، ومقوم رئيسى فى التعامل مع المخاطر والتهديدات التى يحتاج الاستثمار، والتى تمارسها عالم الجريمة المنظمة، وما يتطلبه ذلك من تعاون وتحالف فى التصدى لها ومواجهتها خاصة على المستوى الدولى، فالجريمة الحديثة أصبحت مكافحتها ومقاومتها أكبر من امكانيات دول بعينها، فما بالك بدولة صغيرة محدودة الامكانيات، ومن هنا فإن التحالف الامنى الاستراتيجى بين الدول بعضها البعض يكون هو العلاج الناجح فى مثل هذه الامور، ليس فقط لمعالجة الجرائم عندما تحدث، ولكن وهو الأهم لتوفير الحماية والوقاية من هذا الحدوث، خاصة حماية مناخ الاستثمار، وحماية عناصر الجذب الاستثمارى من ان تتعرض لخطر يهدد بنيانها ويهدم اعمدتها.

### أولاً: مفهوم التحالف الأمنى لتحقيق أمن الاستثمار

عندما تترابط قوى دولية، وتتكتل من أجل تحقيق هدف امنى معين، سواء من أجل:

أ- الحد من الخطر ومن الممارسات الاجرامية التى تمارس لتهديد أمن الاستثمار فى الدول اعضاء التحالف.

ب- خفض معدلات ممارسة الجرائم الفردية والمنظمة الممارسة ضد أمن الاستثمار فى الدول اعضاء التحالف.

ج- القضاء على بؤر الاجرام وعلى عصابات الجريمة المنظمة التى تمارس جرائمها ضد أمن الاستثمار والمستثمرين فى الدول اعضاء التحالف .

د- نزع مصادر القوة لدى عصابات الجريمة المنظمة واضعافها بتوجيه ضربات قاضية لها فى اماكن تواجدها فى الدول اعضاء التحالف .

هـ- تقييد حركة المجرمين واعضاء عصابات الجريمة المنظمة ووضع عراقيل تحول دون قيامهم بالممارسات الاجرامية ضد أمن الاستثمار فى الدول اعضاء التحالف .

و- اعداد ترتيبات امنية قوية يكون من نشأتها تحقيق أمن الاستثمار والمحافظة على هذا الأمن فى دول التحالف .

ز- تحقيق توازنات الاستثمار، سواء توازنات الحركة الاستثمارية .

ح- تقليص المخاطر سواء الكمى أو النوعى، والتى قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أمن الاستثمار .

ويقصد بالتحالف الأمنى إجراء شكل من أشكال التعاون بين طرفين أو أكثر لتحقيق الأمن سواء فى اطاره الكلى والشامل، أو جانب من جوانبه أو جزء من اجزاؤه وتوفير الامان والاستقرار والطمأنينة التى تحتاج اليها عمليات أمن الاستثمار والمستثمرين، سواء ما كان متصلا بالاتى: -

- مناخ الاستثمار فى الدولة أو المنطقة الاستثمارية .
- أمن الدولة وجاذبية الاستثمار فيها .
- أمن المناطق الاستثمارية .
- أمن المشروع الاستثمارى .
- أمن رجل الأعمال المستثمر .

ولكل جانب من هذه الجوانب الرئيسية افرع امنية مشتقة، يتعين تحقيق الأمن فيها، خاصة مع تنوع العمليات الامنية، وتشعب مجالاتها، وهو الامر الطبيعى مع تطور الجريمة، ومع دخول المنظمات الاجرامية إلى مجالات لم تكن تستطيع الوصول اليها من قبل، ومن ثم أصبحت معالجة الجرائم التى يتعرض لها أمن الاستثمار تحتاج إلى تحالف امنى قوى، تحالف من أجل امتلاك القوة الامنية الشاملة، سواء ماديا أو فكريا أو بشريا حتى يتم القضاء على مصادر التهديد الامنية التى تهدد عمليات الاستثمار والمستثمرين .

## ثانيًا: أهمية التحالف الامنى لتحقيق أمن الاستثمار

للتحالف الأمنى اهمية قصوى من أجل تحقيق أمن الاستثمار، حيث يؤدى التحالف إلى القضاء على الصراع بين الدول المتحالفة، والذى تستفيد من وجوده عصابات الاجرام المنظم، ويجعل الدول تتجنب الخلافات والنزاعات، ويزيد من درجة التعاون المشترك بين كل منها من أجل القضاء على عناصر التهديد والخوف، وفى الوقت ذاته يعمل على امتلاك الدول المتحالفة عناصر قوة وادوات افضل للحماية والوقاية، والقضاء على الجريمة فى مهدها وفى موطنها وعدم السماح بامتدادها إلى خارج الحدود، وليس فقط للتدخل السريع عند حدوث الخطر الامنى، ومن هنا فإن اهمية التحالف الامنى تدور حول المحاور الرئيسية الاتية:-

١- توفيرالتكلفة وزيادة العائد الامنى، حيث توزع تكاليف تحقيق الأمن على عدد أكبر من الدول، وفى الوقت ذاته الوصول إلى عائد افضل سواء فى رصد وتتبع عصابات الاجرام والارهاب، أو فى تحليل المواقف الامنية، أو فى توجيه الضربات الامنية الوقائية والاستباقية لتحقيق الوقاية على المستوى الجمعى الكلى لدول التحالف .

٢- امتلاك وسائل افضل للمعالجة الامنية والقضاء على الخطر الذى يهدد أمن الاستثمار، خاصة وان دول التحالف سوف تصبح كانها دولة واحدة ومن ثم تستطجيع كل منها ان تحصل على ما ترغبه من معدات امنية تكون لدى الدول الأخرى .

٣- تبادل الخبرات والبيانات بين اطراف التحالف وبما يحقق مزيد من الفاعلية الامنية لتحقيق أمن الاستثمار .

٤- الاستفادة من المزايا المطلقة النسبية والتنافسية لأمن الاستثمار فى دول التحالف الامنى .

٥- تحقيق مزيدمن الفاعلية الأمنية .

## المبحث الثاني
## أنواع التحالفات الامنية الاستراتيجية لأمن الاستثمــار

فى عالمنا المعاصر لم تعد هناك دولة مهما كان حجمها أو قوتها قادرة على حماية وتأمين نفسها من منظمات الارهاب ومن عصابات الجريمة المنظمة، وبالتالى فقد أصبحت جريمة تهديد أمن الاستثمار جريمة ذات طابع خاص، جريمة تتصف بكونها معقدة، ومتشابكة أو متداخلة، ويشارك فيها اطراف عديدة، تهمهم صراعات المصالح، وحروب المكاسب، واختلالات المنافع، وتسعى كل منهم إلى الاضرار والخراب والدمار .

وبالتالى تحتاج الدول إلى تكوين تحالفات الجريمة المنظمة والقضاء على الفساد والارهاب، وتحقيق الأمن بابعاده وجوانبه الامتدادية، وفى الوقت نفسه توفير نظم الحماية والوقاية ضد أي اختراق امنى يحدث من أي قوى عالمية أو محلية أو حدوث تحالف اجرامى بينهما للاضرار بالمصالح الوطنية .

ويمكن تقسيم التحالفات الامنية إلى قسمين رئيسيين هما:

### القسم الأول: التحالف الامنى البسيط

وهو تحالف له هدف محدد يتم تحقيقه بسهولة ويسر، وبدون تكلفة، اوجهد كبير، خاصة فى مجالات التعليم والتدريب وصقل المهارة .

### القسم الثانى: التحالف الامنى المركب

وهو تحالف مركب متعدد الوجود ومتعدد الجوانب تتداخل فيه العديد من العناصر والعوامل ذات العلاقات المتداخلة .

ولكل نوع منها اهميته وخصائصه وضرورته، ويحتاج الامر إلى التعامل معه من خلال ادوات امنيه فعاله حتى يؤتى ثماره ويحقق نتائحه .

كما يمكن تصنيف الائتمان إلى نصفين اساسين هما:

**الصنف الأول: تحالف مؤقت زمني مرحلي**

وهو تحالف يرتبط بتوقيت معين ويهدف معين وبعملية معينة، وينتهى بانتهاء ايا منه، وهو تحالف تجريبى، عادة مايتم تكراره واستخدامه عدة مرات.

**الصنف الثانى: تحالف دائم مستمر**

وهو تحالف قائم على مصالح امنيه دائمة ومستمرة، ويرتب هذا التحالف أوضاع امنيه تتصف بالمداومة والاستمرار.

وايا كان نوع التحالف الامنى، فإنه يحتاج إلى رعاية كاملة، ويحتاج إلى دعم، حتى ولو كان هذا التحالف مجرد تعاون ومشاركة فى عملية معينة، وانتهى بانتهائها، خاصة وان العمل الامنى قائم على التجربة، وعلى اكتساب الخبرة والمعرفة، وعلى التعامل مع الآخرين، سواء بتقديم المعاونة لهم، أو الحصول على مساندتهم.

حيث تتعد أنواع التحالفات الامنية والتى يمكن لنا التعرف على اهمها من الأنواع الاتية:

**النوع الأول:** تبادل المعلومات الامنية لتحقيق أمن الاستثمار.

**النوع الثانى:** العمل الامنى بالوكالة لتحقيق أمن الاستثمار.

**النوع الثالث:** العمل الامنى لحماية الاستثمارات المشتركة.

**النوع الرابع:** عمل الامنى المشترك لتحقيق أمن الاستثمار.

**النوع الخامس:** لإماج الامنى والوحدة الامنية لتحقيق أمن الاستثمار.

ولكل نوع منها خصائص ومواصفات يتعين توافرها، كما ان عليه محاذير يجب توخيها، والحذر منها، والعمل على تجنبها، وفيما يلى عرض موجز لخصائص ومحتوى ومضمون هذه الأنواع الرئيسية

## أولاً: التحالف الامنى فى مجال تبادل المعلومات الامنية لتحقيق امن الاستثمار:

نحن نعيش فى عصر المعلومات، عصر اقتصاد المعرفة، وهو اقتصاد أصبح بحكم معاملاته قائما بذاته، وهو اقتصاد الاستثمار والمستثمرين جاذب، واصبحت العمليات الاستثمارية لا تتم فى غيبة عن المعلومات، بل ان تأمين الاستثمار أصح فى حاجة إلى توفير البيانات والمعلومات، خاصة فى مجال الوقاية والحماية، ومن ثم فإن اجهاض مخططات القوى الاجرامية ضد أمن الاستثمار، يحتاج ألا إلى معرفة كل البيانات والمعلومات المتاحة عنها، وعن اساليبها الاجرامية، وما يمكن ان تقوم به من تهديد وضرب الامن، والقضاء على محاولات الاستثمار فى الدولة، ولأمن المشروع الاستثمارى، أو أمن رجل الأعمال المستثمر ومن ثم يحتاج إلى توفير المعلومات وتبادلها لتحقيق هذا النوع من الأمن

## ثانيًا: التحالف الامنى من خلال العمل الامنى بالوكالة لتحقيق أمن الاستثمار

وهو من أهم التحالفات ذات الطابع السرى، حيث قد تحول الاوضاع الامنية الخطيرة إلى عدم القدرة على توجيه أو دون تصويب أو اجراء ضربه وقائية ضد عصابات اجرامية معينة، تقييم فى خارج البلاد، ومن ثم يتم اجراء تحالف امنى مع اجهزة الأمن فى تلك الدولة وجعلها تقوم هى بتوجية الضربة الامنية الوقائية إلى هذه العصابات الاجرامية، والعمل بالوكالة عن جهازنا

الأمنى، ويضاف إلى ذلك القيام بعمليات الملاحقة الأمنية واسعة النطاق وفى حقيقة الامر، فإن العمل بالوكالة متعدد الوجود، فبداية من عمليات الرصد، إلى عمليات التتبع، إلى عمليات توجيه الضربات الوقائية .

### ثالثًا:التحالف الامنى المشترك لحماية الاستثمارات المشتركة

حيث يتطور التحالف الأمنى إلى درجة أعلى، حيث تقوم فرق أمنية مشتركة من أطراف التحالف الأمنى، بتقديم الحماية الامنية للاستثمارات المشتركة، سواء فيما يتصل بالحراسة الامنية، أو بعمليات التدخل الامنى السريع لمعالجة مواقف امنية طارئة أو حوادث امنية ذات علاقة بهذه الاستثمارات المشتركة .

### رابعًا: التحالف الامنى المشترك لتحقيق امن الاستثمار

وهو نوع ارقى من حيث التدخل فى عمليات تحقيق أمن الاستثمار، حيث يشارك كل طرف من اطراف التحالف بموارد مادية وبشرية لتحقيق الأمن المشترك، وان كانت الادوار الامنية والعلاقات التنظيمية وحدود التنسيق والتعاون تأخذ شكل الاتفاق، إلا انها لا تصل إلى أبعاد الدمج أو الوحدة الامنية .

### خامسًا: الاندماج الامنى الكامل، الوحدة الامنية الكاملة لتحقيق أمن الاستثمار:

وهى قمة التحالف الأمنى، حيث يصبح جميع الاطراف طرفا واحدا، وجميع الاجهزة جهازا واحدا، وتصبح جميع النظم نظاما واحدا . ويتم تحقيق عملية الدمج باساليب متعددة، وفى اطار مراحل متتابعة، وفى اطار توحيد كل ما يلى: -

- القيادة الامنية لأمن الاستثمار .
- الهيكل التنظيمى والادارى لجهاز أمن الاستثمار .
- التوصيف الوظيفى والوصف الوظيفى والمهام الخاصة بكل وظيفة من وظائف الهيكل والبنيان الادارى بجهاز أمن الاستثمار .
- المصطلحات التعاريف واللغة المستخدمة فى الاوامر الادارية الصادرة عن جهاز أمن الاستثمار .
- المعايير والمقاييس التى تقيس الاداء وعمل الافراد فى جهاز أمن الاستثمار .

وفى هذا الاطار يتم تخطيط انشاء التحالف الامنى لحماية أمن الاستثمار

## المبحث الثالث

## كيفية تحقيق التحالف الامنى الاستراتيجى لأمن الاستثمار .

التحالف لا يحدث فجأة، أو نتيجة قرار انفعالى، بل هو قرار عاقل رشيد، يتم دراسته من جانب خبراء متخصصين، يقومون بتحديد كافة جوانبه وابعاده الامتدادية، ومراحله التى يتم تحقيقه عبرها، وبالتالى فإنه يخضع للمناهج العلمية بشكل كامل، واذا كان هذا يتجه إلى التحالف بصفة عامة، فإنه ينصرف إلى التحالف الأمنى بصفة خاصة، فالتحالف تفرضه حاجة حقيقية ماسة اليه، وفى الوقت ذاته تحكمه طلعات وتوجهات تتطلبها امال وطموحات، واوضاع امنية ظرفية، واخطار دائمة تهدد أمن الاستثمار، وبالتالى تتطلب كل حركة سلامة التوجه وتتطلب أيضًا سلامة التوجيه، حيث يحتاج تحقيق التحالف الامنى إلى خطة ذكية ليس فقط لتعظيم المكاسب الامنية، ولكن أيضًا لتخفيف التكاليف والاعباء، خاصة وأن العمل الامنى يحتاج إلى جهد كبير فى مجال بناء التحالفات الامنية، ويتم تحقيق وانشاء هذا التحالف الامنى على خطوات ومراحل تدريجية على النحو التالى:

### الخطوة الأولى:

اجراء الدراسات والبحوث الدقيقة لا وضاع أمن الاستثمار فى كل دولة من دول التحالف الامنى، وتحديد وتشخيص الاخطار التى تواجهها كل منها، وبالتالى تحديد مصادر الخطر الامنى الذى قد يتعرض له كل من مناخ الاستثمار فى الدولة المضيفة للاستثمارات، أو الخطر الذى يهدد المشروع الاستثمارى، أو الخطر الذى يهدد رجل الأعمال المستثمر، وبالتالى تحديد نوع ومصادر توفير الاحتياجات الامنية، سواء اللازمة لمعالجة الخطر الامنى، أو للوقاية منه ومنع حدوثه، ودراسة النظم والتشريعات والقواعد والقرارات الاستثمارية المختلفة، وما تحتاج اليه من تنسيق وما يستوجب اتحاده من

خطوات نحو تقريب وتوحيد هذه التشريعات والمصطلحات الامنية المستخدمة فى دول التحالف الامنى، وفى الوقت نفسه تقريب النظم الامنية ذاتها بين اجهزة أمن الاستثمار المتحالفة، ومن ثم فإن هذه الخطورة تعد الاساس والقاعدة الرئيسية لا نطلاق عملية التحالف وتظهر مدى الحاجة اليه خاصة فى ظل المتغيرات والمستجدات الامنية التى طرأت على مسرح العمليات، سواء الارهابية، أو تلك المجالات شديدة الخطر التى تهدد أمن الاستثمار .

**الخطوة الثانية:**

تحديد المنافع والمكاسب الامنية التى ستعود على اعضاء التحالف من القيام بهذا التحالف، وتحديد حجم التكاليف المتعين تحملها، وبالتالى حساب كل ما يتصل بعمليات التحالف، سواء من الناحية الفنية الامنية، أو من حيث العبء المالى والادارى، وكذلك من حيث المنافع الإقتصادية والاستثمارية التى سيتم الحصول عليها، خاصة مع تطور هذا النوع من التحالفات وتغطيته لكافة مجالات وجوانب أمن الاستثمار، سواء على المستوى الكلى القومى العام، أو على المستوى الجزئى الخاص المرتبطة والمتحقق لعميل معين أو رجل اعمال معين أو لعملية معينة وتساعد هذه الخطوة على تحديد ما يلى: -

- الإسباب والمبررات التى دعت إلى اجراء التحالف الامنى لتحقيق أمن الاستثمار.
- الدوافع والبواعث التى حثت وحرضت على اجراء التحالف الامنى لتحقيق أمن الاستثمار .
- قوى الدفع الذاتى واصحاب المصلحة والحرص على اتمام التحالف الامنى لتحقيق أمن الاستثمار .

- وعندما يملك التحالف قوة الدفع نحو الوحدة والاندماج، والاصرار على مواصلة العمل الجاد من أجل بلوغ قمة التحالف والارتقاء بفاعليته وقوته، وبالتالى عدم السماح بحدوث ارتداد أو انتكاسة، أو ارجاء أو تأخير أو تجميد لعملية التحالف.

## الخطوة الثالثة:

وضع خطة بناء التحالف الامنى، وتحديد المهام والاعمال والوظائف المطلوب القيام بها، والاهداف المتعين الوصول اليها، وتحديد التوقيتات القياسية المعيارية اللازمة للقيام بهذه الاعمال، وما يتصل بها من هياكل ادارية وتنظيمات وتوجيهات وقرارات ذات اطار عام، أو ما يتعلق بها من اجراءات ادارية ووظائف وما تتضمنه من اعمال لا سنادها إلى افراد بذاتهم أو إلى منظمات امنية بذاتها، والتى يتعين ان يكون ذات ارتباط كامل بعملية التحالف الامنى، وما هو متعلق بالآتى: -

١- جداول الأعمال الامنية لتحقيق أمن الاستثمار .

٢- برامج الأعمال الامنية لتحقيق أمن الاستثمار .

٣- ضوابط وقيود الأعمال الامنية لتحقيق أمن الاستثمار .

ومن ثم تدبير الموارد وحشد الامكانات، وبما يساعد على الوصول إلى هذا التحالف فى مجالاته المختلفة .

## الخطوة الرابعة:

تنفيذ الخطة، حيث يتم توزيع المهام والاعمال على المختصين، واسناد العمليات التنفيذية التى من خلالها يتم تكوين وبناء التحالف الامنى، ويتم القيام بتنفيذها بالشكل الذى يحقق الآتى:

- الدقة الكاملة والتى لا يسمح فيها بوجود أي انحراف وخطأ فى عملية بناء التحالف الامنى ومن ثم ضمان قوة البناء ومناسبته فى الاحاطة والاشراف على امنى الاستثمار وتحقيق الحماية والوقاية الامنية للاستثمار فى كافة مجالاته، وفى كافة مراحله .
- الفاعلية الكاملة فى مواجهة الاحداث الامنية والحد من خطورتها وما يتصل بها من عمليات تشغيل وإدارة التحالف الامنى، وتناول ومعالجة الاخطار الامنية، والحد والوقاية منها لتحقيق أمن الاستثمار .
- القدرة على التفوق على عناصر الخطر وعلى مجالات التهديد، وابقاء كافة الامور تحت السيطرة الامنية، وعدم السماح بحدوث أي انفلات امنى، أو حدوث قلاقل ومتاعب امنية من أي نوع .

**الخطوة الخامسة:**

متابعة التنفيذ حيث، تحتاج العمليات الامنية إلى متابعة جيدة، واشراف عن قرب للتأكد من ان كل شىء يتم وفقا لما هو مخطط له، وانه لا يوجد أي قصور، أو انحراف عن المطلوب الوصول اليه، أو تحقيقه، وان هناك من يرصد ويحلل ويراقب بفاعلية، وعن قرب عمليات بناء بنيان التحالف الامنى، وان كل شىء يتم على الوجه الصحيح سواء فيما يتصل بمدى قدرة التحالف الامنى على إنتاج الخدمات الامنية المرتفعة القيمة والعائد، أو على تطوير هذه الخدمات والارتقاء بها لتصبح اكثر توافقا مع احتياجات الواقع الامنى ومتطلبات تحقيق أمن الاستثمار، خاصة مع التطور السريع الذى يحدث فى عالم الجريمة، أو اقدر على توفير واتاحة هذه الخدمات الامنية بشكل شامل وكامل يحقق الأمن ولايولد عناصر خطر أو تهديد جديدة، حتى لا يكون هناك ثغرات، أو اختلالات امنية، وبالتالى تتم متابعة التنفيذ من جانب المتخصصين فى بناء التحالفات الامنية، خاصة ما يتصل بعمليات عديدة من اهمها:

- تقريب وتوحيد الفكر الامنى والرؤية الاستراتيجية لا عضاء التحالف وما يحتاج اليه هذا الامر من توحيد المصطلحات الامنية، وتوحيد التعاريف والمفاهيم، بل واللغه المستخدمة فى هذا الامر، وبما يساعد على تحقيق التقارب الفكرى السريع داخل بنيان التحال الامنى .
- بناء الهيكل التنظيمى والمؤسساتى للكيانات الادارية المشرفة على تحقيق أمن الاستثمار، وان يتمتع هذا الهيكل بقدر مناسب من المرونه حتى يتوافق مع المتغيرات والمستجدات التى تحدث وتطرأ على الواقع الامنى .
- تدريب واعداد الكوادر البشرية اللازمة للعمل فى اطار التحالف الامنى واكسابها الخبرة والقدرة على التعامل مع الاحداث الامنية المختلفة التى تهدد أمن الاستثمار، وعلى تحقيق السبق والاستباق وتوجيه الضربات الوقائية الاستباقية لعناصر الاجرام، قبل ان يقوموا بارتكاب جرائمهم .
- تحديد المهام وتوزيع الادوار وفقا للعمليات والاولويات والتوقيتات اللازمة والمحددة زمانا ومكانا، والمعنونة تنظيما وافرادا والواجبات المتعين القيام بها.

وكلما كان التحالف مترابط ومتعاون قائم على المشاركة، وعلى امنهم المشترك، وعلى الادراك والوعى المتبادل بخطورة ما يتعرض له أمن الاستثمار، كلما كان استمرار هذا لتحالف الامنى قائما، وكلما كان محققا لأهدافه

# خاتمـــــة

الخطر قائم فى كل مكان وفى كل زمان، وفى أي اتجاه، وفى أي موقف، وفى أي حركة، وفى أي سكون لكن الامر لا يحتاج إلى مبالغة امنية، كما انه أيضًا لا يحتاج إلى استرخاء امنى فالتهول والتهوين امران فى غاية الخطورة فى التعامل فى التعامل مع الخطر بصفة عامة، ومع الاخطار التى يتعرض لها الاستثمار بصفة خاصة ومن ثم يحتاج الامر إلى رشاده عقلية لموازنة الامور رشاده توازن ما بين التكلفة والعائد، وما بين توازنات الخطر الداهم والأمن المطلق بحيث لا يكون هناك افراط، ولايكون هناك تفريط بل يكون هناك فعل امنى ومفاعله امنية وبالتالى ينحصر الخطر ولايتحقق شره فى اطار من الوقاية والحماية والاحتراز وفى الوقت ذاته سعيدا عن التكاليف الجسيمة التى ترهق موازنات الدول والشركات ورجال الأعمال وفى الوقت توفير قدر مناسب من الحماية الامنية .

حيث لا يوجد نظام أمن ﻓﻲ العالم، مهما بلغت مناعته وقوته، يخلو من ثغره ما، أو لا يمكن اختراقه من هذه الثغره، خاصة ان متغيرات ومستجدات الأمن تفتح المجال واسعا أمام كل الاحتمالات، فالواقع يفرض ذاته، والجديد فى مجالات الخطر ومصادر التهديد كثيرة، والابحاث والمبتكرات تزداد يوما بعد يوم والجريمة تتطور بتطور الادوات والوسائل والطرق والاساليب واصبحت الجريمة تتعدى نطاق الجريمة الفردية، جريمة اللحظة العابرة إلى واقع الجريمة المنظمة التى تقوم بها عصابات دولية منظمة لديها منالامكانات ومن القوة ما يزيد عن امكانات الدول والحكومات بل انها استطاعت ان تسخر بعض الدول والحكومات لخدمة مخططاتها الاجرامية سواء من خلال ثغره ايصال مسئولين فاسدين إلى سدنة الحكم، وافساد مسئولين فى الحكومات ومن ثم تعمل منظمات الجريمة واجهزة الجاسوسية، والمخابرات، على اكتشاف هذه

الثغرة، فى مكان ما، وان تدخل إلى جسد الكيان الادارى للدوله، وتعمل على اعطابه من خلالها وما اسهل ان تستخدم غطاء الاستثمار والمشروعات الاستثمارية للوصول إلى ذلك، وما اسهل ان تستخدم عقولها الاجراميه المدبره لا كتشاف هذه الثغره فى نظام أمن الاستثمار للنفاذ منها، وتحقيق أهدافها الاجرامية من خلالها .

ومن هنا تبدأ مهمة أمن الاستثمار وهى مهمة متعددة الجوانب تشمل كل من الوقاية الامنيه، والعلاج الامنى معا، والوقاية للحيلوله دون انجاح مخططات الاجرام، والعلاج لما قد يحدث من عمل اجرامى ومن هنا تكون للسريه وللعمل السرى المنظم اهتمام بالغ وحيوى لتحقيق الأمن والاستقرار، وهو ما يتطلب وجود جهاز شرطه قادر على مواجهة الخطر،و تحقيق أمن الاستثمار، ومعايشته واقعا حيا ملموسا.

فعندما يتحقق الأمن يذهب ويتلاشى الخطر، وعندما يزداد الأمن يزداد الادخار، ويزداد معه الرغبة في الاستثمار، و تزداد أيضًا الرغبه فى ممارسة انشطة اقتصادية ذات عائد ومردود ودخل، يؤثر من الدخل القومى ويحسن من مستوى العينة، ويحقق القيمة المضافة، ويحقق التكوين الرأسمالى، ويدعم التراكم الرأسمالى وهو ما تحققه المشروعات الاستثمارية سواء تلك الجديدة تماما، أو التوسعات الاضافية فى المشروعات القائمة وهى استثمارات متوسطة وطويلة الاجل، أي تزداد الرغبة في التوسع في المشروعات القائمة، والرغبة في انشاء مشروعات جديدة تماما اما عندما يسيطر الخوف، فإن الشك والتردد والقلق يزداد، وعدم الثقه بالمستقبل تتنامى، وتخلق بيئة غير مستقرة تقود

المستثمرين إلى عدم الاستثمار بل والهروب من الاماكن الخطرة إلى اماكن اخرى افضل واكثر امنا[١] .

ومن هنا كان ارتباط أمن الاستثمار، بمدى انتشار (ثقافة) الأمن بصفة عامة، وأمن الاستثمار بصفة خاصة حتى يستطيع افراد المجتمع التعامل مع متغيرات ومستجدات الأمن الإقتصادى، ومع قضاياه الشائكه، و قراءة الحالات الآمنيه، وتحليلها بشكل موضوعى، خاصة ان هناك قدر كبير من التشابك بين العديد من الجوانب الارتباطية في كل حاله منها، وبين أمن الاستثمار، و تأثير كل منها: السياسى، والإقتصادى، والاجتماعى، على الاستثمار بشكل عام، وبالاستثمار الدولى بشكل خاص وقضاياه الآمنية .

واذا كان تناول هذا الموضوع يحتاج إلى رؤية ونظرة شاملة فإنه أيضًا يحتاج إلى استيعاب للمتغيرات والمستجدات، فعلى سبيل المثال ان فتح الابواب على مصراعيها أمام الأموال الاجنبية إلى منطقة جغرافيه معينه، سوف يؤدى في غياب الضوابط المشروعه إلى تسرب اموال الجريمة المنظمة إلى هذه المنطقه، بل إلى اتجاهها إلى اقامة مشروعات فساد تدمر شباب المجتمع، وتزيد من امراضه الثقافية[٢]، وامراضه الاجتماعية وعلى الرغم من ان اجتذاب رؤوس الأموال قد يكون نافعا ومجديًا، ألا أن ما قد يحدث من تفكك اجتماعى ودمار اخلاقى قد يدفع إلى مكافحته ومطاردته دون هواده .

---

(١) فى اوقات القلق والاضطراب يعزف المستثمرين عن الدخول فى اى استثمارات جديدة، وتحويل استثماراتهم الحالية إلى سيولة نقدية، يتم تحويلها إلى مكتنزات عينية ملموسة فى شكل احجار كريمة، أو اراضى فى دولة اخرى غير تلك التى تشهد اضطرابات ومن ثم فإن القلق يعد أكبر طارد لإي استثمارات، سواء كانت محلية أو دولية

(٢) كثيرا ما تقوم عصابات الجريمة المنظمة مثل المافيا والياكوزا والباندت بانشاء علب الليل، وإدارة شبكات الدعاره، وحلقات الاغتيال، وتجارة المخدرات، وابتزاز السياسين، وغسل الأموال وجميعها جرائم تؤثر على هيكل القيم ونسق العادات ونسيج التقاليد الحاكمة لسلوك افراد المجتمع، وتصيب المجتمع بالتمزق والاهتراء، والاضطراب والتيه، فضلا عن حاله من الاغتراب والفلاوعى باهمية التقدم والارتقاء . •

لقد ضيعت أجيال متلاحقة من شعوب، لم تهزمها طلقات المدافع والقنابل في حروب عالمية طاحنة بل هزمها وكسر ارادتها الجريمه المنظمة وهزمها امراض الفساد، التى ارتبطت بفتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الاجنبية فاتجهت إلى (علب الليل)، وإلى (الدعارة)، و إلى المخدرات، والقمار، و السكر، والعربدة فازدادت تخلفا ولم تتقدم ان الجريمة الإقتصادية المنظمة Crime Organize

عندما تتمكن من أي اقتصاد تدمره، وتجعله يقع في ازمات متلاحقة، وتصنع ازمه ثقه بين المواطن وصانع القرارالسياسى بل تجعل هناك ازمة ثقه طاحنه يعيشها متخذ القرار مع نفسه، فيتردد في اتخاذ أي خطوات أو قرارات ايجابية مستسلما لما يتم ويحدث من تدمير لا قتصاد الدوله وتراجع معدلات النمو، والانكماش والركود .

إن أمن الاستثمار قضية القضايا التى يجب ان تناقش من منظور شامل ومتكامل، خاصة في ظل تيار العولمة الاجتياحية التى يدمج اقتصاد الدول في الإقتصاد العالمى، ويجعل من الجميع اقتصاد واحد مفتوح، دون قيود، أو حواجز وهو ما يحتاج إلى مزيد من الفاعلية الأمنية، سواء فى مواجهة الخطر الحالى، أو ذلك الخطر القادم من عالم المجهول .

# الفهرس

مطابع الدار الهندسية/القاهرة
تليفاكس ٢٥٤٠٢٥٩٨ محمول.٠١٢٢٢٣٤٩٠١١




## صدر أيضًا للناشر

### في مجال الإدارة

| | |
|---|---|
| مفهوم و مراحل و أخلاقيات مهنة التدريب بالمنظمات العربية | د / مدحت محمد أبو النصر |
| بحوث العمليات | أ / اليمين فالتة |
| تنمية مهارات التواصل الشفوى و الإستماع و التحدث | د/ راشد محمد عطية |
| إدارة المخزون | أ / اليمين فالتة |
| التخطيط لإدارة الكوارث و أعمال الإغاثة | د/ جمال حواش |
| المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها | أ / رابح خونى - أ / رقية حسانى |
| تكنولوجيا المعلومات و دورها فى التسويق التقليدى | د / عبدالله فرغلى |
| الإدارة بالحب و المرح | د / مدحت محمد أبو النصر |
| مهارات النجاح | ترجمة أ / أيمن الشربينى |
| إدارة ضغوط العمل | د / جمعه سيد |
| سيناريو الأزمات والكوارث ـ تطبيقات عملية | د / جمال حواش |

- سلسلة تنمية المهارات الإدارية و عددها عشرون كتاباً




**إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع**

شارع حسين كامل سليم - ألماظة - مصر الجديدة - القاهرة

ت : ٢٤١٧٢٧٤٩ - فاكس : ٢٤١٧٢٧٤٩ - ص.ب : ٥٦٦٢ هليوبوليس غرب - رمز بريدى ١١٧٧١

E-mail: etraccom@gmail.com